

ميناء "يافا" وفي ٩ ديسمبر بدئ حصر "عكا" وفي هذه الأثناء كان قد وصل مندوب من قبل السلطان إلى الاسكندرية وهناك أوضح له محمد على خطته بكل صراحة ، قال محمد على : "بعد أيام قلائل ستقع "عكا" في يدي فإذا رضى السلطان وقفت عند هذا الحد ، وإذا لم يوافق زحفت جنودى على "دمشق" فإذا وافق السلطان على أن أضم دمشق وقفت عند ذلك وإن لم يرض أخذت "حلب" فإذا لم يوافق السلطان فمن يدرى ماذا يكون ؟" فعرف المندوب اصرار محمد على وفهم استعداداته لتنفيذ أغراضه للنهائية فنصح للباب العالى بالاذعان لطلب محمد على ، وكان جزاء صراحته أن سحب من اسكندرية وسجن ، وأخذ السلطان يعد جيوشه بكل هممة لمزاولة حرب لم يكن لها على استعداد .

سقوط عكا وأثره :

ولكن قبل أن يتأهب الجيش التركى للعمل بقيادة حسين باشا الذى عينه السلطان قائدا للجيش وواليا على مصر بدل محمد على ، كان قد سقط حصن عكا فى ٢٧ مايو سنة ١٨٣٢ فى أيدي المصريين بعد حصار طال بضعة شهور تقريبا ، وإذا ذكرنا أن نابليون تفهقر أمام حصن عكا أدركا أهمية هذا الانتصار لآبراهيم باشا ، ولكن يجب أن نذكر أيضا أنه لم يكن هناك أسطول معاد يعمل ضد آبراهيم فى ميناء "عكا" كما كان يعمل "سدنى سمث" ضد نابليون .

سير الحملة :

وكان لسقوط عكا وانتصار محمد على دوى نبه العقول من غفوتها فقام الناس ضد العثمانيين مرحبين بالجيوش المصرية أينما حلت ، وتشجع الأمير "بشير" فأعلن صراحة انضمام أهل الجبل لمحمد على ، وآتى الناس من كل فج يعلنون قبولهم للحكم المصرى ، وبينما كان آبراهيم يحاصر "عكا"

كانت قد استولت الجنود المصرية على "بيت المقدس" و"وطرابلس" و"بيروت" ولما سقطت "عكا" أرسل محمد على مندوبا للمفاوضة مع الباب العالي بشأن شروط الصلح طالبا "فرمانا" بتوليته "سوريا".

خطة الباب العالي وانهمام جيوشه :

وكان السلطان في ذلك الوقت قد أرسل قرارا بعزل محمد على من مصر وابنه من مكة وقرارا آخر بطردهما خارج القانون ، فلما علم محمد على بذلك أرسل من قبله واليا على دمشق ودخلها ابراهيم باشا بلا مقاومة ثم اقترب من "حصص" وهزم الأتراك شرهزيمة ، ودخل "حماة" وتقهقرت جيوش السلطان الى "أنطاكية" ولما اقترب حسين باشا القائد العام من حلب وصدت في وجهه الأبواب ورحل الى الاسكندرونة فدخل ابراهيم باشا حلب في ١٥ يولييه بدون مقاومة وتقابل هو وجيوش حسين باشا في مضيق "بيلان" بين أنطاكية واسكندرونة فانهزم حسين باشا وترك جيوشه ومؤنته وكل شيء وفر الى "اطنة" أو "اذنة" أما ابراهيم فدخل أنطاكية في أول أغسطس. ثم فتح محمد على باب المفاوضات للصلح ولما لم يصله الرد عزم على أن يسير نحو القسطنطينية بعد أن يتمكن ابراهيم من الاستيلاء على مفاتيح جبال الطوروس التي تفصل بلاد الشام عن آسيا الصغرى (١) . ويظهر أنه كان في نية محمد على الأولى أن يقف عند هذا الحد. ولكن لما تكرر رفض السلطان لشروط محمد على التي كان يقدمها عقب كل انتصار اضطر ابراهيم الى أن يعبر الجبال وينزل في سهول آسيا الصغرى واحتلت الجنود المصرية إقليم "اطنة" على الساحل بناء على أوامر محمد على .

انحياز الرأي العام الى ابراهيم :

ولما شعر القوم بوجود قوات محمد على بينهم انبعثت في قلوبهم الحماسة العظيمة وانهاالت على ابراهيم رسائل الترحيب وطلبات التخليص من يده

(١) سجلات وزارة الخارجية (مصر) : من المعتمد "باركر" الى "المرستون" في ٨ يونيه

الأتراك . فكتب سكان اقليم "قسطموني" الكائن في الركن الشمالى لآسيا الصغرى يقولون : "نحن سكان هذا القسم قد قررنا أن نهجر حزب الحكومة التركية التى عجزت عن صيانتنا والدفاع عنا ، ولما كنا نرغب فى أن نتمتع بالسعادة والسكون الشاملين للأقسام التى خلعت نير الحكومة ودخلت تحت حكمكم فنتمس أن تقبلوا خضوعنا وأن تشملونا بحمايتكم ورعايتكم" .

موقعة قونية :

فتشجع ابراهيم باشا بهذا الشعور الذى ظهر من جانب الأهالى وجاءه المدد من مصر فتقدم الى الداخل واحتل موقعا حربيا فى غاية من المنعة عند "قونية" وكان قد هجرها الأتراك عند سماعهم بقدوم ابراهيم باشا فقضى ابراهيم فصل الشتاء يدرّب جنوده فى الجهات المجاورة استعدادا لمقابلة الجيش العثمانى بقيادة رشيد باشا زميل ابراهيم فى حصار "مسولنجي" فى حرب المورة .

وكان رشيد بك قد أخضع العصاة فى ألبانيا والبوسنة فكسب بذلك رضا السلطان الذى علق على تعيينه للقيادة أهمية عظمى . وفى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٣٢ دارت رحى القتال عند "قونية" وهزم الجيش العثمانى شر هزيمة وأسر القائد العام . وقد كانت خطته فى أول الأمر أن يتحصن فى نقطة معينة ليحول دون وصول ابراهيم باشا قرب القسطنطينية وعند هذه النقطة ينتظر المهاجم ، ولكن السلطان أرسل إليه أوامره بالتحرك لمقابلة المصريين وكان عدد الجيش العثمانى ضعف عدد الجيش المصرى فكانت النتيجة وبالا على الجيش والسلطان اذ أصبح الطريق الى القسطنطينية أمام قوات محمد على .

المسألة الشرقية والدول :

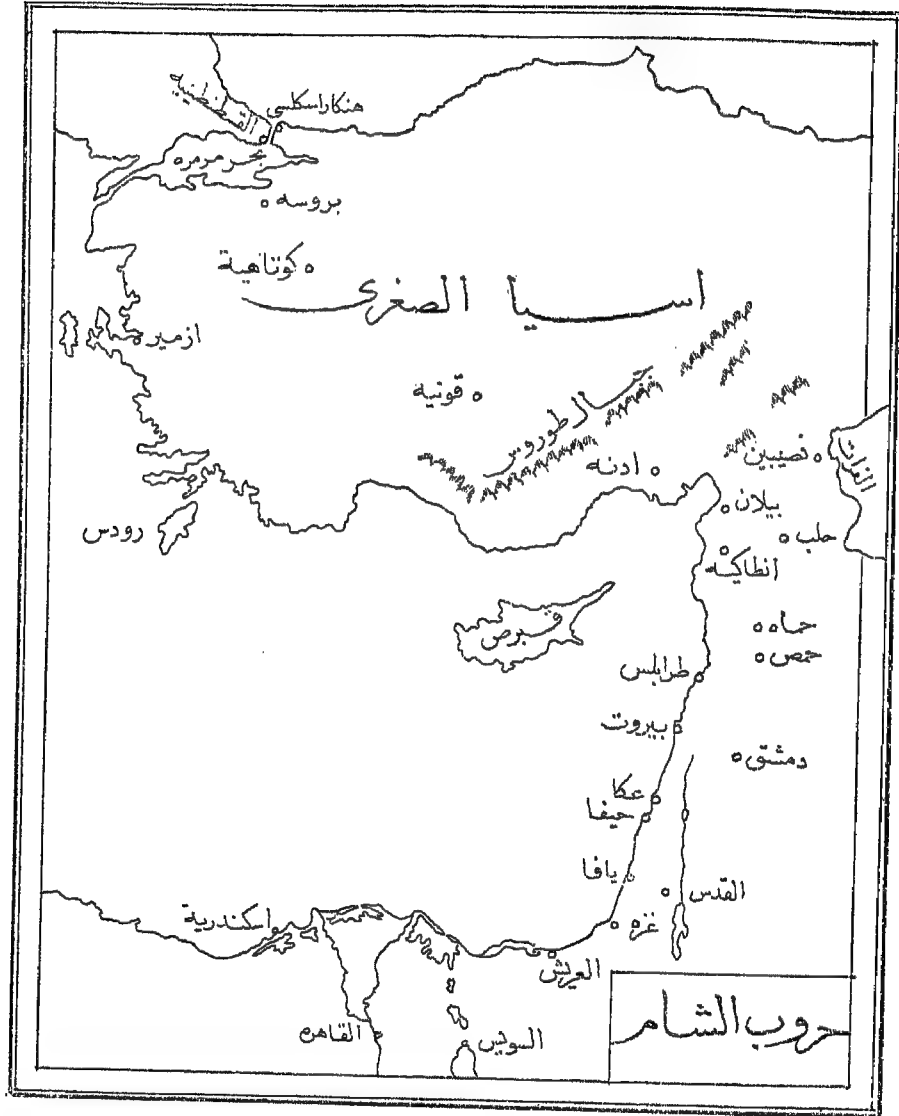
كان أثر انتصارات ابراهيم باشا السريعة المتوالية أن أثارت مخاوف السلطان محمود ، ولما لم يكن هناك ولاية يرجى منهم المساعدة ضد محمد على اجتهد السلطان بمساعي وزيره خسرو باشا أن يكسب دول أوروبا الى جانبه وذلك بأن يشوه سمعة محمد على لدى الدول ، ولم تكن دول أوروبا تعلم عنه الا قليلا ، ولما أن ساسة أوروبا لم تنس حماسه المصريين وهم يحاربون في المورة ، أما ”المرستون“ وزير خارجية إنجلترا فإنه لم ينس قط أن المصريين أخذوا معهم الى مصر ٣٠٠٠ من الرقيق اليوناني بصفة أسرى .

غير أن الدول مع شدة رغبتها في حفظ كيان الدولة العلية ومساعدة السلطان لم يكن وقتئذ متفرغة للنظر في مشاكل الدولة ، فكانت مسألة ثورة الأراضي المنخفضة وثورة بولندة وحروب اسبانيا الداخلية والاصلاحات النيابية في إنجلترا تشغل بال ساسة أوروبا .

طلب المساعدة من إنجلترا أولا :

وكان الباب العالي قد طلب الى سفير إنجلترا السير ”استراتفورد كاننج Stratford Canning“ عقد محالفة بين تركيا وبريطانيا العظمى الغرض المباشر منها اخضاع محمد على ، ووعد الباب العالي أن يمنح إنجلترا أى امتيازات معقولة مقابل ذلك (١) وأردف الباب العالي ذلك بأن أرسل سفيره في النمسا ليفاوض إنجلترا خاصة في ارسال مدد بحرى تقوم تركيا بتفقاته ولو كانت إنجلترا أجابت الطلب لحال المدد البحري دون استيلاء ابراهيم باشا على ”عكا“ بسهولة ولعرقل مساعي محمد على بالشام ، غير أن الوزارة البريطانية

(١) سجلات وزارة الخارجية تركيا (سرى وخاص) : من السير ”استراتفورد كاننج“ في ٩



قررت رفض ارسال الممدد مخالفة في ذلك رغبة الوزير " بالمرستون " واضطرت الوزارة أن تعلن فيما بعد في مجلس العموم أنه لم يكن من المستطاع في حين اشتغال القوات الانجليزية في هولندة والبرتغال ارسال قوة بحرية تناسب مركز بريطانيا البحرية (١) .

ورد الوكيل السياسى لدولة بريطانيا أمام الاسانة قائلا : " ان المسألة أصعب مما يتصوره الباب العالى وأن الحكومة البريطانية ستحتاج الى وقت تجيب فيه ، ولكنها في الوقت نفسه سترسل الى محمد على في أقرب فرصة معبرة عن الأسف الذى سببته خطته وعلى أملها في أن يعقد الصلح مع السلطان مباشرة ، وأن الحكومة أرسلت معتمدا سياسيا "كولونيل كامبل" لأجل التشديد على محمد على بعقد الصلح وتفهمه بأن العبث بوحدة الدولة العثمانية لا يمكن أن يحدث بدون أن تتحرك إنجلترا (٢) .

طلب المساعدة من روسيا :

ففت في ساعد السلطان وزاد يأسه لما علم بتهديد ابراهيم للقسطنطينية واضطر أخيرا الى أن يتنزل فيرسل في طلب الصلح من محمد على ، ويألت الأمر وقف عند ذلك بل طلب المعونة من روسيا بعد أن أخفقت مساعي الباب العالى لدى إنجلترا التي زودته بالقول دون العمل .

أما روسيا فوجدت في المحنة التي وقع فيها السلطان فرصة لتأييد نفوذها ووضع حمايتها الأدبية على البوغازات كذلك لم يكن من مصلحة روسيا أن ينتصر محمد على ويتفوق على السلطان فتنشأ حينئذ حكومة قوية في القسطنطينية تحول دون بلوغ روسيا لأمانها ، فقد كتب " نسلرود " وزير روسيا الى سفيره في الاسانة يقول : "إذا انتصر محمد

(١) حياة بالمرستون : الجزء الثاني ص ٣٥٨

(٢) مجلات وزارة الخارجية : الى "منديل" في ٥ ديسمبر سنة ١٨٣٢

على فان النفوذ الفرنسى يزداد فى القسطنطينية فتصبح هذه المدينة مأوى للذين يتآمرون ضد حكومة روسيا ، لذلك ترى روسيا فى عهد على جارا قويا ظافرا بدلا من جار ضعيف مقهور (١) .

حضور المندوب الروسى :

وعلى ذلك أوفدت الى القسطنطينية فى ٢٢ ديسمبر مندوبا خاصا وهو القائد "مورايفف" Muravieff ، فعرض على الباب العالى المساعدة الفعلية ضد محمد على وفى ١١ يناير وصل المندوب الى الاسكندرية ليهدد محمد على باسم القيصر نيقولا بالويل والثبور وعظائم الأمور اذا لم يقبل شروط الصلح المقدمة من لدن السلطان بوساطة المندوب خليل باشا الذى أوفده السلطان فى ٧ يناير لمفاوضة الباشا ، فوجى على من تدخل روسيا ويقول "سنت جون" وهو شاهد عيان أن الباشا تأثر وجمع ٥٠٠٠٠ من المصريين لحضور صلاة جامعة أمام قصره داعين الله بنصر الباشا ورجوع جنوده ظافرين سالمين (٢) .

وقوف ابراهيم عند كوتاهية ونزول المدد الروسى بالبسفور :

غير أن محمد على كان على علم تام بحجوى السياسة فى أوروبا فلم يتزعزع أمام تهديد روسيا ، ولما عرض خليل باشا شروط الصلح رفضها باحترام وأدب ، ولكن لكى يرضى روسيا أرسل الى ابراهيم يأمره بالوقوف وهو فى طريقه الى "بروسه" فوقف عند "كوتاهية" بعد أن رفض الوقوف بناء على رغبة "دى فارن De Varennes" المعتمد السياسى لفرنسا بالقسطنطينية قائلا أنه لا يقف ولا يتحرك إلا على حسب أوامر ورغبات

(١) البسفور والدردينيل لفرانوف : ص ٣٠

(٢) مصر ومحمد على لسنت جون : الجزء الثانى ص ٥٢٤

أبيه ، وعندئذ كان السلطان قد طلب إلى روسيا إرسال المدد خوفاً على عرشه أن يسقط من جراء الفتن الداخلية التي كان يؤجج ناراها مجد على باشا فلبت روسيا طلبه ، وفي ٢٠ فبراير رست القوة البحرية الروسية في "البسفور" أمام "ترابيا" حيث دار السفار الانجليزية ، فاشتد قلق إنجلترا وفرنسا من تدخل روسيا الفعلي وانفرادها بالعمل ، وسارع سفير فرنسا الجديد أمير البحر البارون "روسين Roussin" إلى الاحتجاج أمام الباب العالي ونصح لوزير الخارجية بأن يجيب طلبات مجد على في الحال حتى لا يعرض المملكة للخطر الذي لا بد أن ينجم من وجود الجنود الروسية بين الأهالي .

خطة الدول :

وكانت الدول في هذه الآونة ترقب الأحوال وهي صامتة أثناء عراك مجد على والسلطان فلم تتحرك قيد أنملة لايقاف الحرب ، ولكن لما كسب مجد على الواقعة بدأت الدول تتكلم حتى اذا ما ظهرت روسيا بمفردها في الميدان أوجس باقي الدول خيفة وبدأ الساسة يتكلمون . وأنه من السهل تلخيص سياسة الدول إزاء المسألة الشرقية .

كانت الدول تعتبر المحافظة على كيان الدولة ضرورة سياسية لازمة لتأييد السلم العام في أوروبا . ولما كان تهديد ابراهيم للقسطنطينية يعد عبثا بكيان الدولة وجب على الدول التدخل ، ولكن حال دون ذلك موانع : (أولها) اشتغالها بأحوالها الداخلية كما ذكرنا ، (ثانيها) انتصارات مجد على السريعة التي لم تكن في الحسبان ، وثالثها أن الدول كانت تميل إلى جعل النزاع بين مجد على والسلطان مسألة داخلية لا ينبغي أن تعقدها الدول بتدخلها .

غير أن رسالة القائد "مورافيف" وقبول السلطان لمساعدة روسيا أثارا الشكوك في قلوب الدول الأخرى ، حتى "مترنيخ" نفسه — على الرغم من تفاهم القيصر معه — لم يوافق على وجود الأسطول الروسي بالبسفور ، أما إنجلترا وفرنسا اللتان كانتا في حالة اتفاق ودي فانهما نظرنا إلى الحالة

السياسية بعين الاهتمام العظيم وكانت سياسة إنجلترا التقليدية ترمى الى التمسك بالمحافظة على الدولة العثمانية ، أما فرنسا فكانت لها سياسة مزدوجة ترمى الى نصرة الدولة العثمانية من جهة والى تقوية حكومة مصر الناهضة من جهة أخرى . غير أنه بسبب تدخل روسيا بمفردها فى المسألة انضمت إنجلترا الى جانب فرنسا نصيرة مجد على وأصبح لفرنسا الشأن الأول أمام "الرئيس افندى" وزير الخارجية العثمانية ولعب "دى فارن" وأمير البحر "البارون روسين" دورا هاما فى المخابرات التى جرت بين الباب العالى من جهة ومجد على وأبراهيم من جهة أخرى .

ارسال معتمدين سياسيين لمحمد على :

أما إنجلترا فانها سارت وفق فرنسا فى جميع أدوار هذه المسألة وزادت بأن أرسلت سفيرا ممتازا أمام الباب العالى وهو اللورد "بنسنبي Ponsonby" ولما رأت ما وصل اليه اسم محمد على وحكومته من الصيت بادرت فأرسلت الى مصر معتمدا سياسيا فى شخص الكولونيل "كامبل Campbell" ليؤكد لمحمد على ما يشعر به جلالة الملك نحو سموه من الاحترام والاعتبار الشخصى ويساعد فى توثيق الروابط الودية التى تربط البلدين . كذلك أرسل "مترنخ" الكولونيل "بروكش فن استن Prokesch Von Osten" ليعبر عن اعجاب الامبراطور بتفوق عقلية محمد على ويقوى العلاقات التجارية والودية بين البلدين ^(١) .

ويظهر أن الباب العالى بتسويده صحيفة الباشا أمام الدول ومداومة الشكوى من نمو قوته قد قدم لمحمد على أجل خدمة ، إذ بذلك جذب عقول الدول نحو محمد على رمز القوة الناهضة الزاحفة ، والقوة فى عرف الدول مستودع جميع الفضائل .

(١) مصر ومحمد على لسنة جون : ص ٥٣٢

وبلينا كان محمد على يستقبل الوفود ومعتمدى الدول ومندوبيها الذين ساقهم حب الاستطلاع الى مصر حيث الرجل العصامى العبقري الذى كاد يقيم فى الشرق ما رسمه نابليون فى مخيلته سنة ١٧٩٨ ، كانت المفاوضات تدور بنوع من القلق والشدة بين الباب العالى وسفراء الدول بشأن الشروط التى يجب التسليم بها حتى تزول أشد أزمة وقع فيها السلطان ، وكان "البارون روسين" المعين حديثا سفيرا لفرنسا لدى الباب العالى قطب هذه المفاوضات من يوم نزوله بالسفارة .

البارون روسين سفير فرنسا :

كان البارون روسين رجلا مستقل الرأى صريحا معجبا بنفسه ومقدرته ولكن لقلّة تدريبه فى أعمال السياسة كانت تعوزه الحنكة السياسية والنظر الصحيح ، وكانت فكرته الأساسية فى المسألة الشرقية محاربة مطامع روسيا فى القسطنطينية فى كل وقت ، ولذلك كان ظهور القوة الروسية أمام البسفور فى نظر "روسين" بمثابة اعلان للحرب على فرنسا ، فكان من المحتم عليه مع مؤازرة انجلترا له ازالة كل ما يمكن حدوثه من النتائج السيئة من جراء وجود الاسطول الروسى ، غير أنه فى بدء عمله تسرع ولم يسدد خطاه فبدأ بأن تعهد لدى الحكومة العثمانية بأن يقبل محمد على شروط الصلح التى قدمها الباب العالى بواسطة خليل باشا التى بمقتضاها نزل السلطان محمد على عن أربعة أقسام فى سوريا وهى صيدا وطرابلس وناپلس وبيت المقدس ، وفى مقابل هذا يتعهد الباب العالى برفض المساعدات الأجنبية ^(١) واتبع ذلك بأن كتب الى محمد على تبريرا لتعده كتّابا جافا هو بمثابة تهديد بالحرب قال فيه :

"إن اصرارك على طلباتك وادعاءاتك التى أعلنتها ستجر على رأسك عواقب وخيمة أرجو أن يردعك الخوف منها . ان فرنسا ستمسك

(١) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) : من مندفيلى ٢١ فبراير سنة ١٨٣٢

بالتعهدات التي أبرمتها وأن لها القوة وأنا ضمين صدق إرادتها . وإلى
 لأرجو أنك لا تضطرننا إلى اللجوء إلى الضرورة القاسية باستعمال القوة
 ضد مملكة نحن من مشيديها وضد عظمة وانتصار نحن من أخلص المعجبين
 بهما . وزيادة على ذلك فقد كلف "ياوره" الحامل لكتابه أن يهدد
 محمد على شفاهيا بأنه إذا رفض الشروط فإن إنجلترا وفرنسا تشتركان
 في ضرب الاسكندرية . وقد أرسل كتابا بهذا المعنى إلى ابراهيم باشا غير
 أن الحكومة المصرية قابلت الرسالتين بما يستحقانه من السخرية ، فان
 محمد على قد صمم على أن يمد نفوذه إلى سوريا جميعها وإلى "أطنة" في آسيا
 الصغرى . وكان محمد على عالما بأن له من القوة ما يمكنه من تنفيذ أغراضه
 في أقاليم تحتلها جنوده ، زد على ذلك أنه كان يعلم علم اليقين بأن اقترابه
 من القسطنطينية لا بد أن يحدث حربا أوربية عامة ، من أجل ذلك تذرع
 محمد على بالثبات وتمسك بمطالبه إلى النهاية ، أما عن رسالة "البارون
 روسين" فان قنصل فرنسا باسكندرية ومسيو "بوالسكت" المندوب
 الخاص من قبل فرنسا قد خففا من وطأتها وكتب محمد على إلى البارون
 يرفض شروط السلطان رفضا جميلا بقوله : "اسمح لي ياسيدى السفير أن
 أسألك بأى حق تدعوننى لأن أضحي نفسى ، ان الشعب معى وما على إلا
 أن أرفع أصبعى فأثير الثورات فى "الروملى" و "الأناضول" وما دام
 الشعب معى ففى مقدورى أن أعمل كل شئ ، وأن دعوتك لى بأن أنخل
 عن الأقاليم التى أحتلها هى بمثابة الحكم على بالاعدام السياسى ، غير أنى
 واثق أن فرنسا وإنجلترا لا يخلان بالانصاف" وختم محمد على خطابه بعزمه
 على التمسك بمطالبه (١) .

مساعي الصلح :

ولأجل أن يتبع القول بالعمل أرسل محمد علي فصائل من الجند الى سوريا وأمر ابراهيم بالزحف على القسطنطينية اذا لم يقبل الباب العالي شروطه بعد مرور خمسة أيام من وصول خليل باشا الحامل لشروط محمد علي ، وأمره بمواصلة الزحف حتى تجاب طلباته (١) .

فلما وصلت الأخبار الى القسطنطينية زاد رعب السلطان ، وكتب الباب العالي يطلب الى سفير روسيا الاسراع باحضار القسم الثاني من المدد الروسي ، فوقع الخبر على "روسين" وقعا أليماً أعاد إليه رشده السياسي فعرف حقيقة الحالة وأنه لا يمكن أن يغادر الروس البسفور بمجرد انسحابه من القسطنطينية أو بضرب سواحل الاسكندرية ، وعرف أنه إذا ما تم الصلح بين السلطان والباشا فإن روسيا لا يمكنها أن تبرر وجودها على سواحل البسفور وتضطر حينئذ الى الجلاء ، لذلك عمد "روسين" ومعتمدو الدول السياسيون الى نصيح الباب العالي باجابة طلبات محمد علي وبعد مفاوضات دارت بشأن استئناف القتال ، وجد الباب العالي أن لا فائدة البتة من حرب قد تجر معها الانهزام وخسارة كل شيء ، فقرروا أن يذهب المسيو "دى فارن" وكيل فرنسا السياسي الى "كوتاهية" قاعدة ابراهيم الحربية ويعرض عليه شروط السلطان القاضية بمنحه جميع سوريا ، ويفهمه بأن رفضه لهذه الشروط مما يغضب فرنسا كثيرا (٢) .

فسافر "دى فارن" في ٢٠ مارس ولما عرضت الشروط على ابراهيم باشا طلب اضافة "ديار بكر" و "ارفا" وميناء واحدة على الأقل في إقليم "اطنة" فرجع "دى فارن" في ١٥ أبريل سنة ١٨٣٣ وقال ان ابراهيم لم يسعه الا الاذعان لنصيحة إنجلترا وفرنسا وأنه متأكد من أن الباب العالي

(١) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) : رسالة نمرة ٦٠ في ٢٧ مارس سنة ١٨٣٣

(٢) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) : من مندوفيل ٣١ مارس سنة ١٩٣٣

لا يضمن عليه باقليم "اطنة" وأنه قد أصدر أوامره بالجلء من وراء جبال الطوروس على الرغم من أوامر والده الصريحة بعدم الجلء مالم تجب مطالبه (١).

خرج مركز السلطان وصلاح كوتاهية :

ولكن لما علم بأن الباب العالي لم ينزل عن "اطنه" بعد أن وافق على ذلك مبدئياً أوقف حركة الجلء وانتظر سير الحوادث . وأخيراً عجل السلطان بتسوية المسألة على الرغم من حضور قسم ثالث من المدد الروسى وذلك لأن الأحوال الداخلية في الدولة كانت في حالة مزعجة : فإن إبراهيم باشا كان يحتل جزءاً كبيراً من "الأناضول" فأصبحت القسطنطينية مهددة بالمجاعة في أى وقت ، وقد زاد في ارتباك الحالة الاقتصادية وجود المدد الروسى الذى أصبح عدده أكثر من ٣٠,٠٠٠ ، زد على ذلك الاضطراب السياسى الكامن الذى سببه استعانة السلطان بعدو الأتراك القديم ، هذا إلى أن ضغط سفراء فرنسا وإنجلترا قد جعل السلطان يجيب إبراهيم باشا الى مطالبه وذلك بأن عينه محصلاً لاقليم "اطنة" وكانت قد نشرت الجريدة الرسمية الأقسام الأخرى التى عين عليها محمد على واليا فتم الصلح بذلك بين محمد على والسلطان ، ويعرف هذا الصلح باتفاق "كوتاهية" وفى ١٦ مايو سنة ١٨٣٣ دوت مدافع حصون الاسكندرية بمائة طلقة لإعلانا بعقد الصلح بين الباشا والسلطان .

*
* *

نتيجة الصلح وتفوق روسيا :

غير أنه ما كاد يتم هذا الصلح حتى أوقد شرارة كادت تضرم نار حرب دولية . وذلك أن السلطان محمود تعلم من تجاربه الحديثة درساً جديداً

(١) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) : رسالة نمرة ٧٠

وهو أنه لما اشتدت الأزمة وانهمزت جيوشه ولى وجهه نحو أصدقائه يطلب المساعدة الفعلية فلم يسعفه أولئك الذين طالما أعلنوا إخلاصهم له إلا بالكلام والقول الجميل . أما روسيا فلما وجه إليها الطلب أجابته على الفور بالجيش والأساطيل ، من ذلك عرف السلطان الناحية التي يجب أن يولى وجهه شطرها إذا ما اضطر لطالب المساعدة .

وفي يوم ٦ مايو عقب تسوية صلح كوتاهية أرسل القيصر سفيرا فوق العادة وقائدا عاما للقوات الروسية في الدولة العلية هو الكونت "أرلوف Orloff" ليحفظ التوازن أمام نفوذ أمير البحر "روسين" الذي جلب على نفسه بخبط القيصر نيقولا بسبب سلوكه في الأزمة الأخيرة. وكان الكونت "أرلوف" من أكثر المقربين للقيصر إخلاصا ، ومهمته الظاهرية مراقبة اخلاء الجنود المصرية لآسيا الصغرى والاطمئنان على سلامة العاصمة ، ولما كان إبراهيم قد بدأ في الجلاء فعلا عمد الكونت الى الاشتغال بالجزء الهام من مهمته فأخذ يقنع وزراء السلطان بأن لا سلامة للباب العالي إلا بقدر المعونة التي يمكن روسيا أن تمد بها تركيا ، وأخذ يواصل الاجتماع بالوزراء كل يوم حتى كاد يغطي على نفوذ "روسين" و "بنسني" وأخيرا في ١٠ يولييه انسحبت القوات الروسية بعد أن غادرت الجنود المصرية الأراضي العثمانية .

عقد معاهدة هنكار اسكسكى :

غير أنه قبل انسحاب القوات بيومين كان قد تم التوقيع على معاهدة "هنكار اسكسكى" وهي مخالفة هجومية دفاعية خاصة بين السلطان والقيصر ، وقد حفظ الباب العالي أمر هذه المعاهدة سرا فلم يبح "الرئيس افندى" بشيء عنها لسفيري إنجلترا وفرنسا ، فأقلق هذا الأمر بال هاتين الدولتين وجعلهما ينظران الى هذه المعاهدة نظر المستريب بعد أن علما بعقد المعاهدة بطريق غير رسمي ، وأهم ما في هذه المعاهدة شرط سري فحواه أنه في مقابل المساعدة الحربية التي يتعهد القيصر بتقديمها للسلطان لا يريد القيصر أن

يطالب السلطان بمساعدة فعلية ، ويكتفى منه بإغلاق ” البوغازات “ عند الحاجة في وجه السفن الحربية لأية دولة ، وليس في هذا الشرط شيء يغير السياسة القديمة التي يتبعها الباب العالي منذ زمن بعيد وهي إغلاق البوغازات وقت الحرب ، غير أن اللغز هو في جملة ” عند الحاجة “ (١) وبدون هذه الجملة لا أهمية للمعاهدة أبدا ، فبفضل هذه الجملة تتمكن روسيا من الدخول الى البحر الأسود والخروج منه متى شاءت ويمكنها اذا ما أعلنت الحرب على أية دولة أن تقفل أمامها البوغازات وتصبح بمأمن من أى هجوم بحرى ، وينتج من ذلك أن تصبح تركيا تحت أمر روسيا وحراسة للبوغازات حفظا لمصالح روسيا . وقبول الباب العالي للمعاهدة مثل هذه برهان على حالة الضعف والاستكانة والخوف الشديد التي وصلت اليها الدولة العثمانية . فلا يستغرب إذن قول محمود الثانى في حالة ثورانه الفكرى : ” ما ذا يهمنى من أمر الدولة جميعها ، ما أهمية القسطنطينية لى ؟ انى أضحي الاثنين معا للرجل الذى يحمل لى رأس محمد على “ (٢)

احتجاج إنجلترا وفرنسا :

أما إنجلترا وفرنسا فلم يدهشا لعقد مثل هذه المحالفة بين روسيا وتركيا لأن دلائل الأحوال في الأزمة الأخيرة كانت تشير الى احتمال وقوع شيء مثل هذا ، وكانت نتيجة ظهور هذه المعاهدة أن زادت عرى الوفاق بين الحكومتين توثقا فقدما احتجاجاتهما في القسطنطينية وسنت بطرسبورج وذكرنا في الاحتجاج المقدم للكونت ” نسلرود “ كبير وزراء روسيا : ” ان المعاهدة غيرت علاقات تركيا والروسيا وصبغت صبغة جديدة لا يسع الحكومتين ازاءها الا أن تضرب عنها صفحا وتعمل كما لو كانت هذه المعاهدة غير موجودة “ .

(١) Au besoin

(٢) مذكرات جيزو : الجزء الرابع ص ٥٠

فقال الكونت "نسلرود" في جوابه : "إن المعاهدة دفاعية محضة ولا يقصد منها إلا المحافظة على كيان تركيا ، أما من جهة تغيير العلاقات بين تركيا وروسيا فإن المعاهدة قد استبدلت علاقات مبنية على العداء والريبة بعلاقات غيرها سداها ولحمتها الاخلاص والمودة ، وأن القيصر موطد العزم على التمسك بتعهداته للدولة على حسب المعاهدة فيعمل كما لو لم تعلن تصريحات الحكومتين" (١) .

اتفاق النمسا وروسيا :

أما موقف النمسا فكان في جانب الاعتدال أثناء هذه الأزمة ، إلا أن "مترنخ" كان لا يميل الى اتفاق المبادئ الحرة بين إنجلترا وفرنسا ولذا اتجه نحو "نيقولا" قيصر روسيا الذي باح له بما في قلبه نحو الدولة العثمانية وحفظ الحالة السياسية الحاضرة فتشجع "مترنخ" بتفاهمه مع القيصر وأنحى باللائمة على إنجلترا وفرنسا وأعلن أنه لو كان موقع النمسا موافقا لما تردد في تقديم المساعدة للسلطان بنفسه ، غير أن هذا لم يمنع "مترنخ" من أن يلوم القيصر على عقده معاهدة ظاهرها يزيد على نفعها الحقيقي ، وانتظر "مترنخ" فرصة ينسخ فيها المعاهدة بغيرها بخفاء هذه الفرصة عند اجتماعه بالقيصر في "منشنجراتز" حيث عقد اتفاقا سريرا لحفظ كيان الدولة ، وخفى الاتفاق أن روسيا والنمسا تتعهدان بمنع عهد على من مدنفوذه الى الولايات الأوربية وإذا ما حصل انقلاب في النظام الحكومي في القسطنطينية فإن روسيا والنمسا تتفقان سويا على كل نقطة من حيث النظام الجديد (٢) وليس في هذا الاتفاق شيء يخالف أفكار إنجلترا وفرنسا ، ولكن كره القيصر نيقولا للمبادئ الحرة السائدة في حكومتى الغرب الدستوريتين جعله يعضد هذا الاتفاق مع النمسا سرا من غير أن يعلم به

(١) سجلات وزارة الخارجية (روسيا) في ٢ نوفمبر سنة ١٨٣٣

(٢) سجلات وزارة الخارجية (النمسا) "سرى" في ١٤ يولييه سنة ١٨٣٤

انجلترا وفرنسا فأصبحتا بعد ذلك تسيئتان الظن بسياسة القيصر نيقولا وأغراضه ويعدانه أعدى أعدائهما الى أن انشلم الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا فانضم نيقولا الى جانب "المرستون".

أمانى القيصر نيقولا :

ومع ذلك فلم يدر فى خلد نيقولا أن يعمل على إسقاط الدولة وقتئذ أو أن يغير فى مركزها السياسى ، بل إن غاية ما كان يريده هو أن تبقى الدولة حافظة لمركزها واقفة ساكنة لا تتقدم ، وعلى القيصر أن يحميها من الحركات الخارجية أو الداخلية التى ربما تثير الدولة من رقادها . وبهذه السياسة الحكيمة الخفية كانت حكومة القيصر تؤمل أن تصبح الدولة العلية تحت سيطرة روسيا من غير أن تضطر الى فتح أو اعلان حرب ، وعلى الرغم من أن اتفاق "منشجراتز" قد نسخ معاهدة "هنكار اسكاسى" كانت الدول قد بدأت تتخوف من أن تجد روسيا مسوغا للدخول اذا فتحت المسألة الشرقية من جديد .

الفصل الحادى عشر

اتفاق الدول ضد محمد على

خطب وليم الرابع ملك إنجلترا خطبة العرش فى فبراير سنة ١٨٣٤ فقال :
 ”انه منذ أن عقد الصلح بين السلطان ومحمد على لم يطرأ شىء يعكس صفو
 السلام ، وأنه يعتقد أن لا يحصل شىء من ذلك “. ثم قال : ” وستكون
 مهمة حكومتى منع حدوث أى تغيير فى علاقات الدولة العثمانية بدول
 أخرى يكون من شأنه التأثير فى سلامتها واستقلالها “. أعلنت الحكومة
 ذلك ليطمئن الذين يخشون على سلامة الدولة العثمانية من تدخل روسيا ،
 غير أن الأحوال فى الشرق كانت تنذر بغير ذلك اذ كان السلم مهددا فى كل
 ساعة ، وذلك لأن محمود الثانى أجبر على الازعان لمطالب محمد على ، فكان
 يضمهر فى نفسه الانتقام منه وعلى ذلك لم يكن صلح ” كوتاهية “ فى الحقيقة
 إلا هدنة مسلحة .

وليس بعجيب أن تكون الحالة كذلك لأن شروط الصلح لم تكن
 حاسمة للنزاع القائم بين محمد على والسلطان ، فالشروط مبهمه لا يمكن أن
 يطمئن لها بال أحد ، ولو كانت الدول أعلنت سيادة السلطان على جميع
 ولاياته وقصرت مجد على أن يكون حاكما وراثيا على مصر وحاكما
 مؤقتا على ولايات آسيا مثلا لما تزعزع السلام مرة أخرى ولما اضطرت
 الدول الى الوقوع فى أزمة سياسية خطيرة فى سنة ١٨٤٠ ، ولكن الدول
 راعت فى ذلك الوقت تلا فى الخطر الداهم من جراء تدخل روسيا فضمنت
 بذلك السلام فى أوربا وتركت الشرق مهددا .

معا كسة انجلترا لروسيا :

نعم كانت فرنسا تود أن تكون العلاقات بين محمد علي والسلطان قائمة على أساس متين دائم . ولكن انجلترا لم تنظر الى أبعد من البسفور فقصرت كل جهودها على فصل تركيا من روسيا ولم يعدم " بالمرستون " وسيلة لاستفزاز روسيا ، فمن ذلك أنه أرسل السير " استراتفورد كاننج " سفيراً أمام حكومة " سنت بطرسبورج " على الرغم من عدم ميل القيصر الى هذا التعيين ، ومن ذلك أيضاً أنه أمر سفيره بالقسطنطينية بأن يدعو الأسطول الانجليزي في البحر الأبيض داخل الدردنيل اذا طلب السلطان المساعدة (١) وعلى العموم أصبحت العلاقات متوترة بين انجلترا والروسيا الى درجة توقع الناس معها الحرب .

قيام سوريا وتحرك الباب العالي :

وفي ذلك الوقت قامت ثورة في سوريا على أثر ادخال ابراهيم باشا نظام القرعة العسكرية وجمع السلاح من الأهالي فشغل محمد علي وكان السلطان يترقب الفرصة للانتقام منه فلما قامت الثورة في مايو سنة ١٨٣٤ فكر السلطان في إرسال أسطوله لمعاينة محمد علي ، واستطلع رأى انجلترا وفرنسا في ذلك فكان جوابهما أن عرش الخلافة يصبح في خطر اذا جازف السلطان بحرب ضد محمد علي . ولما أبى محمد علي دفع الجزية في سنة ١٨٣٤ فاتح الباب العالي سفير روسيا بقصد تطبيق معاهدة " هنكار سكاكي " فتقدم روسيا المساعدة اللازمة للسلطان ضد الوالي الدائر ، فكان جواب روسيا : " إن روسيا لا تستطيع ذلك لأن المعاهدة دفاعية محضة ولا يمكن روسيا تقديم المساعدة مادام الباب العالي هو البادئ بالعدوان وعلى ذلك نصحت له روسيا بالعدول " (٢)

(١) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) : من " بالمرستون " الى البحرية ٣٠ يناير سنة ١٨٣٤

(٢) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) ٢٣ أغسطس سنة ١٨٣٤



بالمستون وزير خارجية انجلترا

اتحاد الثورة :

ثم جاء تصريح "بالمستون" بأنه اذا بدأ السلطان العداء وهزم في الحرب فان إنجلترا وفرنسا لا يمكنهما حمايته من محمد علي كما فعلتا سابقا^(١) وكتب "بالمستون" إلى البحرية الانجليزية ينبها إلى أن يستعمل القائد العام لأسطول البحر الأبيض حركته ونفوذه في إيقاف الحرب بين الأسطولين العثماني والمصري ، واذا لم ينجح في ذلك فليذكر أن إنجلترا في حالة صلح مع الجانبيين وليزيم الحيدة التامة فلا يشترك بأي حال من الأحوال في الحرب . ولكن ما كادت تصل هذه الرسائل إلى المسئولين حتى وصلت الأخبار بأن الثورة هدأت في الشام وأن محمد علي بفضل مساعدة الأمير بشير وغيره من زعماء الجبل أصبح قابضا على ناصية الحالة فهدأت مخاوف أوروبا وزال كل أمل للسلطان في الانتفاع بمشاغل محمد علي .

فلما استتب الحال في سوريا رجع محمد علي ورأى أن يخلص نفسه من سيادة السلطان عليه لما رآه من سوء النية ودس الدسائس في سوريا فأراد أن يسير سياسة أوروبا بشأن اعلانه الاستقلال ، فكتب سفراء إنجلترا وفرنسا والنمسا إلى حكوماتهم بذلك بجاء الرد بالرفض ونصحته إنجلترا بالعدول عن تنفيذ مشروعه لأن حالة أوروبا السياسية لا يمكن أن تسمح له بتحقيق أمنيته^(٢) فأرجأ محمد علي موضوع الاستقلال لفرصة أخرى ، وسعت فرنسا في سنة ١٨٣٦ في توطيد دعائم الصلح بين الباشا والسلطان بحل مرضى ولكن حبط مسعاها ، وذلك لأن الباب العالي كان قد فقد كل ثقة في فرنسا على أثر احتلالها للجزائر وحمايتها لسواحل إفريقيا الشمالية وخاصة في مدة وجود "تير Tiers" على رأس الوزارة ، فكانت هذه السياسة من جانب فرنسا مدعاة للنفور بين إنجلترا وفرنسا ، ولدخول تركيا في أحضان إنجلترا .

(١) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) : من "بالمستون" في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٣٤

(٢) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) : من "بالمستون" في ١ نوفمبر سنة ١٨٣٤

اعتماد تركيا على إنجلترا :

وكانت إنجلترا تظهر شدة التمسك بمصالح الدولة العلية ولذلك صار لسفيرها في القسطنطينية اللورد "بنسني" الكلمة النافذة لدى الديوان العالي . وكان اللورد "بنسني" شديد الكره لروسيا ولكن كرهه لمحمد علي كان أشد وأنكى ، إذ كان محمد علي في نظره بثرة في جسم الدولة تمتص ماء حياتها وعونا لروسيا في تنفيذ أغراضها من الدولة ، وكان كلما أعلن "بنسني" عدم ارتياح حكومته من تسوية "كوتاهية" — وهذا بعكس روسيا التي كانت تشدد دائما في بقاء الحالة كما هي — زاد اعتماد تركيا على الحكومة الانجليزية التي ما فتئت تنصح لها بتنظيم جيشها وأسطولها فعين الباب العالي الضابط البروسى "فون ملتكه Moltke" لإصلاح الجيش وعين ضابطا من الانجليز لإصلاح الأسطول ، وأخذ "بنسني" يث أعوانه في سوريا للتجسس على قوة محمد علي ولتحريك رأى العام ضده .

بوادر الاستعداد :

كذلك عين السلطان حافظ باشا وهو من المقربين الحربيين حاكما على ما بين النهرين ، والغرض من ذلك تكوين جيش وتدريبه بالأراضي المجاورة ودس الدسائس ضد الحكومة المصرية ، وعلى العموم لم يترك "بنسني" ولا الوزير "المريستون" فرصة تمر من غير إيذاء محمد علي . مثال ذلك أنه في سنة ١٨٣٨ أرادت إنجلترا أن تضرب محمد علي في نقطة حيوية من موارد ثروته وذلك بعقد معاهدة تجارية بينها وبين الباب العالي بمقتضاها زادت ضريبة الواردات الى ٨٪ وحرمت بمقتضاها احتكار التجارة بجميع أصنافها ، وكان يظن أن هذا الشرط يشل حركة محمد علي المالية ، ولكن الباشا

لم يتوان قط في قبول المعاهدة من غير اهتمام ، وصرح "لكامبل" معتمد إنجلترا السياسي بمصر بأن المعاهدة ستكون سببا في زيادة ثروته زيادة تفوق ما كانت تجلبه له محتكراته (١) .

محمد علي يحاول كسب رضا إنجلترا :

قبل محمد علي المعاهدة التجارية كسبا لرضاء إنجلترا لأنه كان شاعرا بعدم صداقتها له ، ولقد اجتهد بكل الطرق الممكنة في إرضاء حكومة إنجلترا لتقلل من حدتها ضده ، فأرسل البعثات الى معاملها ودور صناعتها البحرية ، وساعد مساعدة لا تقدر في نجاح طريق التجارة بين البحر الأحمر والأبيض ، كذلك اضطر أن يطأطئ رأسه أمام رغبة إنجلترا في احتلال "عدن" سنة ١٨٣٩ وما كان محمد علي ليسمح لأية دولة باحتلال هذه الميناء التجارية الحصينة . كل هذا أثر في سياسة "المرستون" بعض التأثير خفف من غلوائه وأرسل مندوبا برلمانيا وهو الدكتور "بورنج Bowring" ليكتب تقريرا ضافيا عن حالة مصر وإصلاحات محمد علي ، ورفض الدخول في معاهدة هجومية مع الترك ضد محمد علي ، وفوق ذلك أعلن استعداد له لبقاء شروط "كوتاهية" بأن كلف سفيره "بنسني" أن يشدد على السلطان في تفهيمه "أنه وإن كانت إنجلترا ترى من المحتم عليها مساعدة الباب العالي ضد أي هجوم من جانب محمد علي فإن المسألة تتغير اذا بدأ السلطان بالمهاجمة" (٢) .

ولكن بينما كانت علاقات محمد علي بالدول آخذة في التحسين كانت علاقاته بالسلطان لا تبعث على الرضا وحسن التفاهم ، فقد وضع السلطان الانتقام نصب عينيه بعد إهانة "كوتاهية" ولم ينجح في سنة ١٨٣٤

(١) تاريخ حياة المرستون : الجزء الثاني ص ٢٥٧

(٢) أوراق برلمانية : من "المرستون" في سنة ١٨٣٩

أجل اليوم لتاريخ آخر ، وقصر همه على ابتزاز الأموال من محمد على بقدر ما يمكن فبلغت الأموال التي سحبتها السلطان في سنة ١٨٣٧ أكثر من نصف مليون ريال^(١) .

ارتباك محمد على المالى بسبب مركزه السياسى :

كل هذا زاد فى ارتباك محمد على المالى وكلف الخزينة المصرية فوق طاقتها ، ولو كان هناك فائدة من دوام الصرف لأجاب محمد على طلبات السلطان من غير تامل ، ولكن الدلائل كانت تنبئ بوقوع الحرب لا محالة . وكانت عيون محمد على تعلمه بكل ما يدور فى الحكومة العثمانية فى حينه . من ذلك أصبح مركز محمد على مهددا من كل جهة فالجيش العثمانى فيما وراء النهرين يهدد سوريا وحدود مصر نفسها وأصبح من المحتم لإعداد جيش وأسطول ليكونا على استعداد لمقابلة الطوارئ . فزادت بذلك نفقات محمد على زيادة عظيمة امتصت ثروة مصر وأثارت سخط الناس وغيرت حالة مصر من رغد وهناء الى خوف وانهماك فى إنتاج ثروة ضائعة فى سبيل إيقاف تعدى الأتراك على مصر .

محمد على يطلب استقلال مصر :

لذلك عزم محمد على فى سنة ١٨٣٨ على أن يضع حدا لمركزه وكان قد انتهى فى ذلك الوقت من اخضاع نجد ودانت له شبه جزيرة العرب سياسيا وتجاريا فأعلن معتمدى الدول رسميا فى اجتماع خاص بعزمه الثابت على إعلان استقلاله قائلا : ” لا يمكننى أن أرضى بترك ما شيدته من المنافع والمرافق الحيوية بمصر طول هذه السنين مما كلفنى أموالا طائلة كدور الصناعة البحرية والاسطول والبواخر والمصانع وعددها وعمالها والمدارس المتعددة والبحاث والمعاهد العلمية التى أنشأتها على النمط الأوروبى والمناجم التى فتحتها

(١) راجع رسالة توماس واجهورن فى سنة ١٨٣٧

في سوريا لاستخراج الفحم والحديد والقنوات والطرق التي رسمتها بمصر وسوريا — لا يمكنني ترك كل هذا للفناء في يد الباب العالي بعد موتى . وإن قلبي لينفطر كلما ذكرت أن ثمرة أتعابى ضائعة ومصيرها للفناء وأن أولادى وأسرتى ستترك بعد موتى تحت رحمة الباب العالي “ (١) .

جواب الدول :

بجاء جواب الحكومة الانجليزية : ” بأن الحكومة ترى من المستحيلات تنفيذ مشروع، مجد على وترى من نتائج المحققة الدمار للبasha “ . وأجابت فرنسا : ” بأنها علمت بمزيد الدهشة والأسف عزم مجد على إعلان استقلاله . وأن الحكومة الفرنسية ستضع كل العقوبات ضد تنفيذ هذا المشروع “ (٢) أما ” مترنخ “ فقال : ” أن صفو السلام في أوروبا لا ينبغي أن يعكس “ . وعثا حاول البasha بعد ذلك أن يطلب من الحكومة الانجليزية اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على السلم في الشرق . وقال بلا جدوى إن مالية مصر لا يمكن أن تتحمل نفقات التسليح باستمرار واحتمال الضرائب الزائدة التي اضطر إلى وضعها . ولما لم تجبه الحكومات إلى طلبه ترك مسئوليته ما يقع من الحوادث على عاتق الدول وسافر إلى السودان مع أنه قد كان بلغ السبعين من عمره ليفتش على مناجم الذهب التي كان ينفق عليها وأخبر ” كامبل “ أنه إذا رجع معه كثير من الذهب فإنه يستغنى عن الجيوش وعن الأصحاب في معاملة الباب العالي (٣) .

رغبة السلطان في الحرب :

غير أن السلطان لم ينتظر وصول ذهب مجد على وانهز فرصة تغييه بالسودان وأخذ يحشد قواته على حدود سوريا ، وذلك لأن موقفه إزاء

(١) سجلات وزارة الخارجية (مصر) : من ” كامبل “ إلى ” بالمرستون “ ٢٥ ماي سنة ١٨٣٨

(٢) سجلات وزارة الخارجية (مصر) : من ” بالمرستون “ إلى ” كامبل “ ٧ يولي سنة ١٨٣٨

(٣) سجلات وزارة الخارجية (مصر) : من ” كامبل “ إلى ” بالمرستون “ ١٢ يولي سنة ١٨٣٨

الوالى كان موقفا مهينا للغاية . فأى ملك أو سلطان يرضى بأن يبرم صلحا مع تابع له بشروط خاصة تحيط من قدره؟ وإذا كانت الظروف قد اضطرت السلطان إلى أن ينزل عن هذه الأقاليم ألا يكون من أول واجباته التخلص من هذه الرقبة غير الشرعية متى سنحت له فرصة ؟ على أن السلطان كان أخذاً في الشيخوخة ، وكان كلما كبر نما حبه للانتقام من ذلك الذى غطى اسمه على اسم السلطان ، وامتدت ممتلكاته من جبال طوروس شمالا الى النيل الأبيض جنوبا ومن خليج العجم شرقا الى جزيرة كريد غربا ، وهذا يشمل مصر والسودان ، والشام واطنه وكريد وبلاد العرب بما فيها المدن المقدسة . كل هذه البلاد كانت تحت حكمه ، وكان العالم الإسلامى في جميع الانحاء ينظر إلى بطل الاسلام وفاتح المدن المقدسة بعين الاحترام والولاء . بل كان هناك رجال في قلب الدولة يعملون على ائزال السلطان الموالى لاروس عن عرش الخلافة واعلان عهد على نائباً للخلافة .

ولقد كان السلطان شاعرا بكل هذا ، ولذلك أجتهد في تخليص نفسه من هذا المركز الذليل ، فاستعد للحرب على الرغم من نصيحة كل أصدقائه ، ودهشت حكومات أوروبا لما علمت بأن السلطان سيكون البادئ بالعدوان بعد أن كانت الفكرة سائدة بأن عهد على هو الذى سيضرب الضربة الأولى لأنه الجانب الأقوى ، ولقد عرف عهد على ذلك فأكد لمعتمدى الدول عزمه على ألا يبدأ بالعدوان . وأخيرا بدأت الحرب وذلك بعد أن عبر الجنود الأتراك نهر الفرات وهو الحد الفاصل بين الجانبين . أما في القسطنطينية فإن سفراء الدول حذروا الباب العالى من الحرب ، وأعلن سفير روسيا أن حكومته لن تساعد السلطان في حربه ضد عهد على ، وصرح باقى السفراء بمثل هذا الا سفير إنجلترا فإنه سلك سبيلا آخر .

مقدرة السفير بنسنبي :

كان اللورد "بنسنبي" سفير إنجلترا سياسيا بارعا وله خبرة وقادرة غريبة في تكييف التعليمات التى ترد اليه من حكومته بحيث يجعلها توافق أغراضه

وآرائه^(١) ومن سوء الحظ أن كانت أفكار بالمرستون وبنسني متفقة في النهاية ، غير أن بنسني كان يزيد على بالمرستون بميله الى استخدام الطرق السرية للنجاح في مشروعاته . فعلى الرغم من الأوامر الصريحة التي وصلت اليه أخيرا تؤكد عليه بأن يبدي النصيح للسلطان لتجنب الحرب ، كتب بنسني الى حكومته يقول : ” انه نصيح للسلطان بأن يؤخر كل شيء ان لم يكن في الامكان ترك كل شيء نهائيا “^(٢) وصرح للحكومة العثمانية بأن الأسطول الانجليزي لن يعترض سير القوات العثمانية . وقال انه يرجو أن يكون الباب العالي قد أخذ الضمانات الكافية للنجاح . فتشجع الباب العالي بهذه الارشادات الخفية وصدق ما كان يكتبه حافظ باشا من التقارير المكذوبة عن حالة الجيش العثماني ، ورأى السلطان أنه في كلتا الحالتين لا يخسر شيئا لأنه اذا انتصر في الحرب فيها واذا هزم فان إنجلترا وروسيا لا يمكنهما أن يسمحا لمحمد علي بالقضاء على الدولة .

الحرب الشامية الثانية :

وقف الجيشان وجهها لوجه وكان الجيش المصري بقيادة ابراهيم باشا على أرض مصرية عند ” عيتاب “ والجيش التركي عند قرية ” نصيبين “ وكانت القوات تكاد تتكافأ ٦٠٠٠٠ مصري و ٨٠٠٠٠ تركي ، الا أن المدفعية التركية كانت تفوق المصرية فوقانا ظاهرا . وكانت أوامر ابراهيم صريحة في عدم البدء بالعدوان وعلى الرغم من تحوش القوات التركية فانه تحمل كثيرا حرصا على تنفيذ أوامر والده^(٣) .

حقا لقد كان محمد علي يتوق الى محاربة السلطان ولكنه كان مصمما على أن يبدأ السلطان الهجوم أولا وذلك كسبا لرضا الدول ، ولكي يبرهن

(١) الحرب في الشام لتاثير : الجزء الثاني ص ٣١

(٢) أوراق برلانية : من بنسني الى بالمرستون ٥ أبريل سنة ١٨٣٩

(٣) أوراق برلانية : من ابراهيم باشا الى حافظ باشا ٨ يونيو سنة ١٨٣٩

على شعوره السامى أخبر معتمدى الدول بأنه مستعد لسحب جنوده الى جنوب دمشق اذا عبر الأتراك نهر الفرات ثانية ، واذا ضمنت الدول المحافظة على السلام فانه يسحب جنوده من سوريا جميعها ويقبل شروط الصلح^(١).

ولكن السلطان كان مصمما على الحرب فبدأ حافظ باشا بالعدوان وذلك بإثارة الفتن بين قبائل سوريا وتوزيع الأسلحة عليهم وأخيرا بمهاجمة بعض فرق الجيش المصرى فى أرض داخل حدود سوريا^(٢) فلما كتب ابراهيم لوالده بما حصل كتب اليه مجد على بأن يرد هجوم الأتراك وأن يعبر الحدود اذا اقتضى الحال ذلك وقال فى رسالته: "كلما صبرنا وكظمنا شعورنا مراعاة لرغائب الدول تقدم العدو ، واذا صبرنا أكثر من ذلك عجزنا عن صده" فبدأت الحرب وأصبح مستقبل الخلافة العثمانية معلقا .

*
* *

اتفاق انجلترا وفرنسا ضد روسيا :

أخفق ممثلو الدول فى التشديد على السلطان بضرورة مراعاة اتفاق "كوتاهية" وكذلك أهملوا الإجابة عن مطالب محمد على المعقولة فتج من ذلك أن أصبحت الدول أمام خطر طامس عملوا على تجنبه منذ معاهدة "هنكار سكسى" ذلك الخطر هو اثاره المسألة الشرقية وفتحها من جديد واحتمال وجود الأسطول الروسى فى البسفور . ولم يكن بين الدول من يحسن الظن بنيات روسيا غير النمسا ، أما باقى الدول فقد كان جل همهم عدم ايجاد ظروف تتحلل منها روسيا عذرا لتقديم المساعدة على حسب شروط المعاهدة . وكانت حكومتا انجلترا وفرنسا متفتحتين على منع روسيا من التدخل بمفردها ، فمن أجل ذلك أصدرتا التعليمات اللازمة لأسطوليها

(١) أوراق برلمانية : من "كشليه" الى "سولت" ٧ يونيه سنة ١٨٣٨

(٢) » » : من "كابل" الى "بنسبنى" ٦ يونيه سنة ١٨٣٨

بأن يجرأ إلى الشرق الأدنى ويسعى جهدهما في إيقاف الحرب بين السلطان ومحمد علي ، ثم كتبنا إلى سفيريهما بالقسطنطينية تعلمانها بأنه إذا دخل الأسطول الروسي البسفور لأى سبب كان ، وجب أن يسمح للأسطولين الفرنسى والبريطانى بالدخول أيضا^(١) وبلغ الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا درجة عظيمة حتى صرح "بالمستون" لسفير فرنسا بإنجلترا : "بأن أعمال الحكومتين أصبحت أشبه بمعاملة عضوين في وزارة واحدة " .

اقتراحات الدول بشأن الحالة :

كان هذا الاتفاق نتيجة خوف إنجلترا الشديد من انفراد روسيا بالعمل . وكانت أعمال روسيا في وسط آسيا وتحريضها للأفغان والعجم ضد إنجلترا مما ملأ قلوب البريطانيين خوفا على ممتلكاتهم في الشرق وحنقا على روسيا التي أصبحت منذ عقد معاهدة "هنكارسكسى" الحامية الوحيدة للسلطان ، فاعتقد "بالمستون" أن الفرصة قد سنحت أخيرا للقضاء على هذه المعاهدة ليحل محلها مؤتمر دولي ينظر في المسألة الشرقية بجزئياتها^(٢) .

أما فرنسا فانها كانت تريد عزلة روسيا التي كانت تعارض في عرض المسألة الشرقية على مسامع مؤتمر مكون من أعدائها . وعارضت النمسا في تنفيذ مشروع يضر بمصلحة حليفها روسيا واقترحت أن يصرف النظر عن مؤتمر لابد أن ينضم اليه مندوب عثمانى ، واقترح "مترنخ" أن يعقد سفراء الدول في "قينا" اجتماعات يتذكرون فيها في الحالة ، فوافقت الدول على هذا الاقتراح وكتبت الى سفرائها بالقسطنطينية بقبول التعليمات التي يرسلها سفراء حكوماتهم في قينا^(٣)

(١) أوراق برلانية : "بالمستون" الى "بنسني" ١٨ يولية سنة ١٨٣٩

(٢) مذكرات حيزو : الجزء الرابع : من "بوركني" الى "سولت" ٢٥ ماي سنة ١٨٣٩

(٣) أوراق برلانية : رسالة نمرة ٨٣ في ٢٩ يونيو سنة ١٨٣٩

مساعي فرنسا لوقف الحرب :

ولكن رأت فرنسا أن عقد اجتماعات السفراء في فيينا لا يفيد السلم العام شيئاً وأن الدماء ستراق في الشرق إذا لم تتخذ تدابير فعالة فأرسل المارشال "سولت" (Soult) رئيس الحكومة الفرنسية ملحقين عسكريين أحدهما إلى القسطنطينية والثاني إلى اسكندرية لأخذ الأوامر اللازمة إلى قواد الجيوش المتحاربة بإيقاف الحرب أينما وصلتهم الرسالة وفعلاً نجح الضابط "كالير" المرسل إلى محمد علي فأخذ الأوامر إلى إبراهيم بالوقوف، ولكن قبل أن يصل إلى معسكر إبراهيم كانت الجيوش قد اشتبكت في واقعة "نصيبين" في ٢٤ يونيو سنة ١٨٣٩ حيث دحر الجيش العثماني عن آخره في ساعات قليلة بالمدفعية والركبان فقط ولم تشارك المشاة في الموقعة قط^(١). وقال سفير ألمانيا في القسطنطينية أن سبب الهزيمة هو أن حافظ باشا خالف نصائح الضباط البروسيين وفضل حرب العراء على حرب الخنادق. ولم تصل أخبار الهزيمة إلى آذان صاحبها السلطان محمود الثاني الذي قضى نحبه في الثلاثين من شهر يونيه وبفضل مساعي الوزير خسرو كتبت الأخبار حتى نصب السلطان عبد الحميد بن محمود ولم يبلغ سنه اذ ذاك السادسة عشرة من عمره فتم ذلك بلا سفك دماء أو قيام ثورات كالمعتاد .

نكبات الباب العالي :

غير أن الكوارث ما فتئت تتوالى على الدولة الواحدة تلو الأخرى ففي اليوم الذي وصات فيه أخبار هزيمة "نصيبين" إلى القسطنطينية قام أمير الأسطول العثماني "أحمد باشا فوزي" وخاف مغبة حكم خسرو باشا وخليل باشا فأدار دفة الأسطول نحو الاسكندرية ولم يطلع فوزي أحداً على عزمه إلا بعض الضباط المقربين وترك باقي البحارة ومن بينهم الضباط الانجليزى "واكر Walker" على جهل تام بما ينوى عمله .

(١) أوراق برلمانية : من "هملتن" إلى "المستون" ٢٤ يولييه سنة ١٨٣٩

وقد اتضح فيما بعد أن الأسطول الفرنسى بقيادة أمير البحر "لاند" قاطع الأسطول العثمانى فى الطريق وعرف قصد أمير البحر أحمد فوزى فاستحسن الفكرة وطلب اليهم أن يحترسوا من مقابلة السفينة الانجليزية "فانجار"، ولما اقترب الأسطول من الاسكندرية استعد البحارة للحرب ولكن بدل دوى المدافع سمعوا طلقات السلام والترحيب من طوابى الاسكندرية والأسطول المصرى ووضع أحمد فوزى الأسطول العثمانى طوعا بين يدى محمد على وهو فى نظره القوة الوحيدة التى يمكنها المحافظة عليه ، فأصبحت الدولة فى مدة أسبوعين فاقدة جيشها وسلطانها وأسطولها ولم يبق لها من أساليب الحماية إلا رعاية الدول وحكمة محمد على .

وقد أبدى خسرو باشا حكمة سياسية فى أول الأمر بأن أرسل رسولا الى محمد على مهتمته الظاهرة اعلان تولية السلطان الجديد ولكنه فى الحقيقة كان يحمل شروط الصلح مع محمد على وخوفاها أن تجعل حكومة مصر وراثية فى أسرة محمد على ، غير أن محمد على اعتمد على انتصاراته وطلب حكومة سوريا زيادة على مصر ورجع عاكف باشا المندوب العثمانى محملا بالهدايا .

عداء بالمرستون لمحمد على :

ولما وصلت أخبار الكوارث التى أصابت الدولة العثمانية الى مسامع الحكومات الأوربية استولى عليها القلق وأبدت الاهتمام بالأمر وحنق "بالمرستون" حنقا شديدا على محمد على لظفره فى الحرب وساءه أن تقع تركيا بين برائن محمد على وفى قبضة الروسيا ، فأضمر لمحمد على منذ ذلك الوقت العداء والمعارضة الشديدة لمصلحه . من ذلك أنه صرح فى البرلمان بلاتردد بأنه لما كانت بلدة "نصيبين" واقعة خارج إقليم محمد على فانه لا يمكنه أن يفهم كيف يكون السلطان هو المهاجم^(١)

وكتب "بالمرستون" الى سفيره فى فيينا يقول : "ان التصار محمد على فى واقعة ٢٤ يونيه لا يمكن أن يخول له أى اعتبار خاص من جانب الدول

(١) مجموعة هنسارد : ٣٠ أغسطس سنة ١٨٣٩ و ٢٠ مارس سنة ١٨٤٠

الخمس بل قد يؤدي انتصاره الى عكس مايتصوره لأن الواقعة قامت على الرغم من نصائح وتصريحات الدول^(١).

وقد كان أكثر ما ساء "بالمستون" خضوع الأسطول العثماني لمحمد علي ، ففاتح في الحال الحكومة الفرنسية بشأن الاشتراك لنزع الأسطول التركي من أيدي محمد علي . وفعلا كتب "بالمستون" للبحرية الانجليزية عن الخطة اللازمة لأجل ذلك حتى جاءه جواب الحكومة الفرنسية يذكره بأن أى عمل عدائى ضد محمد علي من شأنه أن لا يسهل المشروع الذى تسير فيه إنجلترا وفرنسا معا فأمسك من العمل^(٢) .

خطة فرنسا :

أما فرنسا فان سياستها كانت فى مصلحة محمد علي منذ انتصاره ، وأصبح من واجبه الأديبى تسوية الحالة بأحسن الشروط له . غير أن علاقة تركيا بأوربا كانت تتطلب من فرنسا اهتماما خاصا ، وكان جل أمانى السياسة الفرنسية أن تجمع دول أوربا وتجعلها ضد سياسة القيصر فى المسألة الشرقية.

خطة روسيا :

أما موقف روسيا فكان موقفا محاطا بالاحتراس والحكمة فلم تتحرك لمساعدة السلطان فى حربه مع محمد علي لأنه كان المهاجم ، وما كان يتيسر لها الانتفاع بمن السلطان لأن القيصر نيقولا كان قد صرف نفسه عن الأمل فى حل المسألة الشرقية على المنهج الذى يريد ، هذا الى أن روسيا كانت تعلم أن محمد علي قوة لا يستهان بها ، وأنه يمكنه الوقوف أمام روسيا اذا اشتبكت بمفردها فى حرب ضده ، ولا يبعد أن تتحاز إنجلترا وفرنسا حينئذ الى جانبه .

(١) حياة بالمستون : جزء أول من "بالمستون" الى "بوفيل" ٢٦ يولييه سنة ١٨٣٩

(٢) مذكرات جيزر : الجزء الرابع من "سولت" الى "بوركنى" ٦ أغسطس سنة ١٨٣٩

والحقيقة أن مجد على أخطأ في ارساله الأوامر لآبراهيم بالوقوف عقب موقعة "نصيبين" رغبة في ارضاء "المرشال سولت" رئيس حكومة فرنسا ولو أن آبراهيم زحف على القسطنطينية ونزل الأسطول الروسى الى البسفور لما كان هناك شك فى النتيجة ، ولكن من حسن حظ أوروبا أنه لم تقع هذه الأزيمة وأسرعت روسيا باعلان رغبتها فى عدم تطبيق شروط معاهدة "هنكار سكسى" وكان من رأى الروسيا حينئذ أنه مادام مجد على لم يهدد وجود تركيا بأوروبا ومادامت المفاوضات بشأن الصلح جارية بين الجانبين يحسن بالدول أن تراقب الحالة من غير تدخل ما لم يرفض مجد على شروط الصلح مع السلطان رفضا نهائيا (١) .

اقترح فرنسا :

وكانت فرنسا تقرب من بعد مجرى الحوادث فرأى "سولت" أن فى تصريح الروسيا سببا يتذرع به لعزلتها سياسيا فأرسلت الحكومة الفرنسية البلاغ الآتى للحكومات لتبليغه لتركيا وهو: "أن الدول توافق تمام الموافقة على أفكار الباب العالى السلمية ولكنها تشدد فى أن لا يتم صلح مع مجد على مالم يوافق عليه الحلفاء الذين بتدخلهم يمكنهم أن يحصلوا للسلطان على شروط مضمونة وأكثر موافقة لمصلحته" (٢) .

فقابلت إنجلترا والنمسا هذه الدعوة من فرنسا بالترحاب ورأت هذه الدول أن الوقت قد حان للشروع فى عمل ليس لمنع الروسيا من التدخل بمفردها فحسب بل لايقاف مطامع مجد على الذى كان يستخدم نفوذه فى القصر السلطانى لأجل الحصول على شروط حسنة ، فقد اجتمع كبار رؤساء الحكومة وقرر المجلس ارسال مندوب آخر لمحمد على يؤكد له أن مهمة المندوب الأول كانت لاعلان تولية السلطان الجديد فقط وأن الشروط التى قدمها

(١) أوراق برلانية : من "نسلرود" فى ٣ يونيه سنة ١٨٣٩

(٢) أوراق برلانية : من "الدوق دلماسيا" الى "بوركنى" فى ٢٦ يوليه سنة ١٨٣٩

لم تكن نهائية ، وكان يظن أن الشروط التي يحملها المندوب الثاني أحسن كثيرا من الشروط الأولى اذ كانت تتضمن زيادة على جعل حكومة مصر وراثية جزءا من الشام ان لم تكن سوريا بأكملها (١) .

تقديم المذكرة المشتركة :

فلما علم "مترنج" بذلك رأى أن التصريح الذي أرسلته الحكومة الفرنسية اذا أعلته الدول متحدة للباب العالي فان المفاوضات بين السلطان ومحمد علي لابد أن توقف مراعاة لرغبة الدول . وفعلا أسرع فأرسل مذكرة ٢٧ يولييه سنة ١٨٣٩ الشهيرة لسفيره بالقسطنطينية لتسليمها للباب العالي ، وكتب ممثلو الدول الى سفرائهم بالقسطنطينية ليشتركوا مع سفير النمسا في تقديم المذكرة للحكومة العثمانية .

وفي ٢٨ يولييه سنة ١٨٣٩ قبل سفر المندوب العثماني الى الاسكندرية قدم سفراء الدول "المذكرة المشتركة" وفيها يذكر الباب العالي بأن الدول الخمس متفقة فيما يختص بالمسألة الشرقية ويطلبون من حكومة السلطان أن لا يبرم أى اتفاق مع محمد علي ما لم توافق عليه الدول (٢) .

فتقبل الباب العالي هذه المذكرة بالشكر، ولكن يظهر من الخطاب الذي أرسله خسرو الى محمد علي أن كبار الدولة كانوا يفضلون تسوية المسألة مباشرة مع محمد علي ، وأنهم ينظرون الى تدخل الدول في مسألة بين السلطان والوالى من غير ارتياح . الا أنه لم يسمع الحكومة العثمانية أمام مطلب الدول الا موافقتها .

(١) أوراق برلمانية : من "خسرو" الى "محمد علي" يولييه سنة ١٨٣٩

(٢) أوراق برلمانية : رسالة عمرة ٢٢٦

أثر تقديم المذكرة :

وأعلن معتمدو الدول المذكرة الى محمد علي في ٦ أغسطس سنة ١٨٣٩ فاشتد غيظه من خسرو وهو المسئول في نظره عن قبول مثل هذه المذكرة التي سلبت السلطان استقلاله ووضعت تحت حماية الدول في أوروبا . وعلى ذلك أرسل لوكيله بالقسطنطينية أن يستمر في مفاوضة الباب العالي كأن لم تقدم هذه المذكرة .

الا أن تقديم المذكرة للباب العالي من الدول الخمس لم تكن لتوقعه فرنسا التي كانت تحسب أن حكومة روسيا لا يمكن أن تستترك مع باقي الدول في اتخاذ هذه الخطوة . وكانت نتيجة اشتراك روسيا احداث تغير عظيم في مجرى الحوادث السياسية الآتية فقد كتب سفير فرنسا بلندن الى حكومته يقول : ”ان اتفاق روسيا الفجائي مع باقي الدول لم يكن متظرا قط وأن الوقت قد حان لتغيير سياسة الريب والتهديد إزاء روسيا^(١)“ .

(١) أوراق برلمانية : من ”بوركني“ الى ”سولت“ ١٨ أغسطس سنة ١٨٣٩

الفصل الثانى عشر

عند مفترق الطرق

ظهور وتفوق بالمرستون :

بتقديم المذكرة المشتركة انتهى الفصل الأول من المسألة الشرقية ولكن انضمام روسيا الفجائى الى جانب الدول كان بمثابة ضربة لفرنسا جعلتها تضطرب وتحارب في سياستها ، وأصبح "بالمرستون" بعدها ذا اليد الطولى في ادارة الأمور بمهارة ومقدرة فائقة . تقلد "بالمرستون" وزارة الخارجية الانجليزية في سنة ١٨٣٢ وسار على منهج أستاذه "كاننج" في اتباع خطة هجومية لا تنقيد بتقاليد حزبية أو بمعاهدات ، بل كان رائده في سياسته المصلحة وبعد الصيت . وكان في ذلك الوقت في السابعة والأربعين من عمره نحيفا وجريئا لا تزعزعه الحوادث ولا يأبه بمن يخالفه في رأيه ، وكان مستقلا في ادارة شؤون وزارة الخارجية لا يتدخل في أعماله لا ملك ولا وزارة . وكان اذا نوقش في "البرلمان" في خطته السياسية تجنب الموضوع الأساسى للمسألة وأفاض في الكلام على نقط الموضوع الفرعية وختم الكلام ختاماً مقبولا من الجميع . وبالفعل كان "بالمرستون" ككل سياسى لا يبالى بما يقوله أو بما يسلكه من السبل ما دام ذلك كله في سبيل تنفيذ أغراضه ، فلا غرابة اذن أن يصبح "بالمرستون" قطب السياسة الأوروبية في زمن كان يعيش فيه "مترنخ" و"لوى فيليب" و"نيقولا" . وقد قرأى "بالمرستون" في سياسته إزاء مسألة الشرق من أول ما بدأ النزاع بين الباشا والسلطان فقد كتب الى سفيره بباريس "اللورد جرانفيل" يقول : "انه قد استقر رأيه في الموضوع منذ زمن طويل وهو وجوب مساعدة السلطان بكل قوة وإخلاص سواء اشتركت فرنسا أو لم تشترك" (١) .

(١) حياة بالمرستون : جز أول من "بالمرستون" الى "جرانفيل" ٥ يونيه سنة ١٨٣٨

ولما نشبت الحرب بين السلطان ومحمد علي صمم "بالمريستون" على شيئين :
(الأول) عدم مساعدة محمد علي بأى حال من الأحوال ، (الثانى) عدم السماح
للروسيا بالانفراد فى العمل . ولما كانت ثقته فى روسيا والنمسا قليلة وصل
أواصر الاتحاد بينه وبين فرنسا خوفا من اتحاد فرنسا مع روسيا . ولكن
زال مخاوف "بالمريستون" منذ أن وقع "بوتنف" سفير روسيا بالقسطنطينية
مذكرة "الدول" وعد "بالمريستون" هذا العمل من قبل روسيا نزولا عن
المركز الاستثنائى التى حصلت عليه بمقتضى معاهدة "هنكار سكسى" .
عند ذلك وجه "بالمريستون" كل مساعيه ليضعف من النفوذ الفرنسى
فى الشرق وذلك بقهر محمد علي وتحديد مطالبه . حقا أن "بالمريستون" قد
أرضى محمد علي لما رفض الدخول فى معاهدة هجومية مع السلطان ، وحين
شدد على الباب العالى أن يتجنب محاربة محمد علي ولكنه فعل كل هذا رغبة
فى خدمة السلطان لا حبا فى محمد علي . والآن وقد نشبت الحرب وعرفت
نتيجتها وتدخلت الدول وقدمت المذكرة المشتركة عزم "بالمريستون" على
تسوية المسألة الشرقية تسوية نهائية .

بالمريستون ومحمد علي :

لم يكن محمد علي فى نظر "بالمريستون" الا عنصرا نائرا فى جسم الدولة لا بد
من بتره حتى تتمكن الدولة من الحياة والوقوف أمام روسيا ، فلم يكن شأنه
شأن الدول وخاصة فرنسا التى كانت تعتقد أن "الرجل المريض" صائر الى
الموت وأنه يحسن بالدول توزيع التركة على وراثيه . بل كان من فكره أن
الدول التى عاشت طويلا يكون سقوطها بطيئا وأن الدولة العثمانية على أى
حال ستبقى إذا ما قويتا ببنائها بدلا من هدمه (١) .

وعلى ذلك كان "بالمريستون" يعتقد أن الواجب يقضى بطرد حكومة
محمد علي من سوريا ومن مصر إذا أمكن ، وعزز كلامه فى البرلمان ردا

(١) حياة بالمريستون : الجزء الثانى من "بالمريستون" الى "بلور" ١٣ ديسمبر سنة ١٨٣٩

على انتقادات المستر "هيوم" نائب "كليكني" بقوله : "إن مركز محمد علي بمصر يشبه مركز نائب الملك في إرلندا إذا أراد تكوين حكومة وراثية لأسرته في إرلنده واسكتلنده. ولست أرى كيف أن حسن إدارة الحكومة في مصر يمكن أن يؤثر في مسألة سياسية عظمى تمس مصالح بريطانيا ، وهي مسألة بقاء الدولة العثمانية أو تجزئتها^(١)" ولما طالبه المستر "هيوم" بتعريف وحدة الدولة العثمانية وتفسير احتلال بريطانيا لعدن واغتصاب روسيا وفرنسا لكثير من أملاكها لم يجر "بالمستون" جوابا وغفل عن الرد وعلى ذلك لم ير بالمستون في سنة ١٨٤٠ مبرا لتعريض حكومة محمد علي وهو الذي قال عنه في سنة ١٨٣٨ في رسالة للقنصل : "أنه ما رفع اسم محمد علي في نظر حكومات أوروبا إلا جهوده العظيمة التي قام بها في سبيل تأييد السلام في بلاده ومساغيه الناجحة في إقامة دعائم العدل بين رعاياه^(٢)". وغريب أن تعترف حكومة إنجلترا من تلقاء نفسها باستقلال المستعمرات الإسبانية في أمريكا وتؤيد الحركات النيابية في إسبانيا والبرتغال وتسعى جهدها في سبيل استقلال اليونان والبلجيك وتضمن مع ذلك على محمد علي منشي السلام وال عمران في مصر بكلمة واحدة في سبيل تأييده .

ارتباط فرنسا بمحمد علي :

ويظهر أن سبب العداء الذي كان يظهره بالمستون لمحمد علي هو اتحاد مصر الوثيق بفرنسا و نابليون. فقد أصبح محمد علي في نظر الفرنسيين نابليوناً آخر يذر بذور المدنية الفرنسية أينما قامت حكومته . زد على ذلك شكر الفرنسيين لمحمد علي لاستخدامه كثيرا من أنصار الامبراطورية الفرنسية الأولى في حكومته . وكان الفرنسيون ينظرون إلى أعمال محمد علي بعين الإعجاب والفخر لأنه أنشأ حكومة ودولة أقوى كثيرا من الحكومة التي أقامها جيوش أوروبا وعواطف شعوبها على اطلال اليونان القديمة^(٣) .

(١) مجموعة هنسارد : ٢٧ مارس سنة ١٨٤٠

(٢) أوراق برلانية : من "بالمستون" الى "كبل" يوليو سنة ١٨٣٨

(٣) راجع مذكرات "السير شارلس مري" عن "محمد علي" .

من أجل ذلك أصبح مجد على محل إعجابهم ووجدت الحكومة الفرنسية فيه حليفا تعتمد عليه في نشر نفوذها على سواحل البحر الأبيض المتوسط ضد نفوذ إنجلترا . وفوق ذلك كانت فرنسا ترى في تعاضدها لمحمد على تعاضدا وانهاضا لتركيا نفسها ومع أنه لم يكن من رأيها استقلال مجد على استقلالاً تاماً عن الترك كانت ترى أن يبقى مجد على وممتلكاته جزءاً من نظام الدولة العلية التي ضمنّت الدول استقلالها ووحدتها .

غلطة فرنسا السياسية :

غير أن سياسة فرنسا في الحقيقة لم تكن بمثل هذه الصراحة فلم تعلن فرنسا آراءها للدول على الرغم من ظهورها دائماً بمظهر المعضد لمحمد على وفضلت أن تخفى الحقيقة وتظهر للدول أنها كغيرها صديقة للسلطان . وفوق ذلك كانت تعمل دائماً سرا وعلانية ضد سياسة روسيا . وكانت نتيجة هذه الآراء المتضاربة أن ضلت سياسة فرنسا طريق الصواب وأدى ذلك إلى وضع المذكرة المشتركة وتقديمها إلى الباب العالي . وهنا غلطة فرنسا الكبرى فانه لم يكن من مصلحتها الاشتراك في تقديم مثل هذه المذكرة في حين أنها تعلم أن آراءها في مستقبل مجد على لم تكن لتوافق عليها باقي الدول .

خطة روسيا :

أما روسيا فقد وقعت على المذكرة لعلها بأن اكتساب ثقة الدول وخاصة ثقة إنجلترا أنفع لها كثيراً من مركزها الوهمي على البسفور . وأما النمسا فانها رضيت بفكرة اجتماع مؤتمر الدول للبحث في المسألة الشرقية وماذا كان يهمهم "مترنخ" أو "نيقولا" من جهة مجد على أو بشأن ما يمنحه السلطان من الأقاليم بجانب الأزمة السياسية بأوروبا وما يمكن أن تنتج من المنازعات .

ولما تم تقديم المذكرة المشتركة بدأت فرنسا تصلح خطأها الأول وذلك بإيضاح شروط الصلح مع محمد علي . وقد أرجأت الحكومتان الانجليزية والفرنسية المناقشة في تحديد الأقاليم التي تمنح لمحمد علي لتظهرها بمظهر الاتحاد التام أمام روسيا في أول الأمر .

ظهور الخلاف بين إنجلترا وفرنسا :

وأول ما بدأ الخلاف كان بشأن الأسطول العثماني الذي وضع في أيدي محمد علي ، فقد كان من فكر الحكومة الانجليزية إخراج الأسطول بالقوة من المياه المصرية ولكن فرنسا اعترضت على استعمال القوة ضد محمد علي . وفي المرة الثانية نشأ خلاف بين الحكومتين بسبب وجود اللورد "بنسني" السفير الانجليزي بالقسطنطينية الذي كان يعمل ضد أغراض الحكومة الفرنسية .

أما الخلاف الحقيقي بين الحكومتين فانه نشأ بسبب مسألة الأقاليم التي تمنح لمحمد علي . فقد كتب "سوات" إلى سفيره بإنجلترا في ٢٦ يولييه يقول : "إن محمد علي لا بد أن يشعر بتحسين مركزه عقب انتصاره على السلطان الذي هاجمه من غير حق وله على ذلك أن يطمع في أكثر مما كان يستحقه ، وإذا أغفلنا ذلك نكون قد أنكرنا الحقائق المؤكدة" (١) .

ثم استطاع "الميرستون" أغراض حكومة فرنسا فعلم أنها تريد اعطاء محمد علي حق الوراثة في حكم الولايات التي يحكمها ما عدا "اطنة" و"كريد" و"بلاد العرب" (٢) .

غير أن "الميرستون" كان يظن أنه إذا بقيت سوريا تحت حكم محمد علي فانه لا يمكن أن يتم سلام بينه وبين السلطان ، وفوق ذلك فان استحواذ محمد علي على سوريا يجعله سيد الطريقين إلى "الهند" طريق "السويس"

(١) أوراق بلانية : من "سولت" الى "بوركني" ٢٦ يولييه سنة ١٨٣٩

(٢) مذكرات جيزو : جزء رابع ص ٣٤٣

وطريق "الفرات"، وسيادة محمد على تنطوي على امتداد النفوذ الفرنسي في الشرق وهذا ما كان يريد "بالمستون" إيقافه ، وعلى ذلك أعلن "بالمستون" الحكومة الفرنسية باعتقاده أن الصحراء يجب أن تفصل بين ممتلكات محمد على والسلطان وأن الواجب يقضى بأن ينكمش محمد على في مهده الأول "مصر" (١).

فلما عارضت حكومة فرنسا زاد ارتياب "بالمستون" في نية الحكومة الفرنسية واستبعد اتفاقها معه في سياسته فتحول إلى نقطة أخرى يختبر منها حقيقة شعور الحكومة الفرنسية نحو محمد على فطلب منها إبداء رأيها بشأن الوسائل القهرية التي ترى أنه يجب أن تستخدم ضد محمد على في حالة إصراره على مواصلة الحرب ضد السلطان أو في حالة رفضه للشروط التي ستقدم إليه وامتناعه عن تسليم الأسطول العثماني ، وكانت هذه المسألة من أدق النقاط في نظر الحكومة الفرنسية ولا تستطیع أن توضع رأيها فيها فلم ير "سولت" مندوحة عن أن يقول انه يجب الاتفاق على الشروط قبل كل شيء . غير أن "بالمستون" علم الحقيقة من سفيره "بلور" وهي أن فرنسا لا يمكنها أن توافق أبدا على استخدام وسائل قهرية ضد محمد على (٢) فزالت ثقة "بالمستون" بفرنسا وأخذ يهتمها بأغراض ومطامع شخصية تعمل لها وتخشى التصريح بها وأنها لا تعير مصالح السلطان جانبا من الاهتمام هذا إلى عدم احترام عهودها وتصريحاتها (٣).

*
* *

الروسيا تلتزم فرصة الخلاف :

أسرع سفير روسيا بباريس وأخبر حكومته برفض فرنسا استخدام الوسائل القهرية ضد محمد على وأشار إلى الخلاف الواقع بين فرنسا وإنجلترا

(١) تاريخ حياة المستون : من "بالمستون" إلى "بلور" أول سبتمبر سنة ١٨٣٩

(٢) من "بلور" إلى "بالمستون" ٢٦ أغسطس سنة ١٨٣٩

(٣) من "بالمستون" إلى "بلور" ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٣٩

في هذه المسألة . وكانت خطة روسيا في ذلك الوقت تدعو الى الاعجاب
فقد كتب وزيرالروسيا الكونت "نسلرود" الى الدول ليوجهوا مساعيهم
نحو الاسكندرية بدل توجيهها الى القسطنطينية حيث لايتوقع فيها خطر
مطلقا ، وأن الروسيا وإن أظهرت في هذه المذكرة غيرتها على القسطنطينية
فقد كانت تحبذ مع هذا فكرة المفاوضة مباشرة مع محمد علي . غير أن مترنخ
و " بالمرستون " لم يرغب في الاعتراف بمركز محمد علي المستقل فيفاوضه مع
أن الدول كانت على علم باتفاق محمد علي مع السلطان عند "كوتاهية" وأن
السلطان قد أرسل مندوبين من قبله للمفاوضة مع محمد علي ، وعلى ذلك
تغافلت الدول عن حقيقة الأحوال وولت وجهها نحو فرنسا تستفسر عن
رغبات محمد علي .

ولما وصلت رسالة السفير الى روسيا تنبه القيصر وأراد أن ينتهز فرصة
الخلاف بين إنجلترا وفرنسا فيصلح علاقات الروسيا بالإنجلترا ، وكان كره
القيصر لاتحاد حكومتى الغرب النيابيتين كرها لايفوقه الا كرهه الشخصى
"لوى فيايب" ملك فرنسا ، فقطن "نسلرود" لرغائب " بالمرستون "
وبادر بارسال مندوب خاص الى حكومة إنجلترا خوفا من أن تتحسن العلاقات
ثانيا بين إنجلترا وفرنسا وكتب سفير إنجلترا في بطرسبورج الى بالمرستون
يقول : "لأنه مادعا القيصر لارسال المندوب الخاص الا علمه بأن حكومة
إنجلترا قد حسنت ظنها بروسيا وأخذت تنظر الى سياسة القيصر ورغائبه
بعين العدل والموافقة" (١) .

رسالة برنوف الى إنجلترا :

وفي ١٥ سبتمبر سنة ١٨٣٩ وصل البارون "برنوف Brunnov" الى لندره
وكان سياسيا قادرا وملما بسياسة الروسيا الخارجية و آراء القيصر ففتح
الحكومة الانجليزية في مهمته وأخبر بالمرستون أن الروسيا ترى أن يمنح
محمد علي حكومة مصر فقط وراثية في أسرته وأن تخلى الأقاليم الأخرى ،

(١) سجلات وزارة الخارجية : من "روسيا" الى "المرستون" في ٢٧ أغسطس سنة ١٨٣٩

وأن روسيا مستعدة للاتفاق مع باقي الدول في استخدام أى وسائل قهرية تراها الدول . وعلى روسيا أن تحمي القسطنطينية وأسيا الصغرى بصفة كونها منتدبة عن الدول لا بحق معاهدة "هنكار سكلسي" وقد أدهش البارون "برنوف" بالمرستون بإعلانه استعداد حكومة روسيا للتزول نهائيا عن هذه المعاهدة وأن يحل محلها معاهدة دولية أخرى تحتم احترام المبدأ القاضي بإغلاق البسفور والدردنيل أمام جميع السفن الحربية. وزاد "برنوف" على ذلك أن أسر القول بالمرستون بأن رفض فرنسا الدخول في المعاهدة مما يزيد القيصر سرورا^(١) بعد ذلك أعلم بالمرستون فرنسا وباقي زملائه فخوى الرسالة الروسية وجاء الرد من سولت ينهى على بالمرستون باللائمة ويقول أن غرض روسيا ظاهر وهو فصل فرنسا من إنجلترا وتدخلها في القسطنطينية بمفردها ، وقال في الختام لسفيره ان فرنسا لا يمكن أن تسمح أبدا بدخول أسطول أجنبي أمام القسطنطينية ما لم يظهر أسطول فرنسا أيضا^(٢) .

فاعتمدت الوزارة الانجليزية على اعتراض حكومة فرنسا واعتذرت عن قبول مقترحات "برنوف" ولكن على الرغم من عدم موافقة الوزارة أبدى بالمرستون ارتياحه الخاص لآراء روسيا ورحب بمقترحات برنوف وأفهمه أنه يريد العمل مع روسيا وترك فرنسا اذا رفضت الاشتراك في المشروع المعروض .

السعى في كسب فرنسا ورفض تيير للشروط المقدمة :

ولكن انفصال فرنسا عن إنجلترا كان عملا لا ترضاه الوزارة الانجليزية . ولا الملك ولم يكن بالمرستون نفسه يريد الانفصال نهائيا لعلمه بأن فرنسا وحدها هي التي يمكنها التأثير في محمد علي ، وعلى ذلك اضطر الى ارضاء الوزارة فعدل شروطه الأولى ورضى أن يجسد عن مبدئه تفاديا من

(١) سجلات وزارة الخارجية : من "المرستون" الى "سفير روسيا" ٢٥ أكتوبر

سنة ١٨٣٩

(٢) من "سولت" الى "بوركني" في ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٣٩

فرنسا أهم حجة تدافع بها عن خطتها أمام "الممرستون". ومع ذلك أبدى المارشال "سولت" ارتياحه العظيم من موافقة روسيا غير المتوقعة ولكنه في الوقت نفسه أبدى ارتياحه بشأن الأسباب التي دعت الحكومة الروسية إلى تغيير أو تخطيط سياستها القديمة^(١) فسمم بالممرستون من هذه الخطة التي اتبعتها فرنسا وصمم على العمل سواء انضمت فرنسا أو لم تنضم.

خطة المسيو تيير :

أما في فرنسا فنار الرأي العام ضد تحالف روسيا وإنجلترا وقام "تيير Thiers" في مجلس النواب ينادى بأن واجب فرنسا يقضى عليها بمساعدة مصر بكل جهدها صونا لمصالحها ولشرفها^(٢) وكانت نتيجة هذه الحركة أن انقلبت الحكومة وأصبح "تيير" رئيسا لها وعين "جيزو Guizot" سفيراً لفرنسا أمام قصر "سنت جيمس" وكان "تيير" من أشد أنصار محمد علي وما كان ينتظر منه أن يوافق على اجتماع مؤتمر دولي يقضى على صاحبه. أما خطته السياسية فهي التمسك طبعاً بمبدأ مذكرة ٢٧ يولييه ولكن كان من رأيه أنه إذا اتفق السلطان ومحمد علي مباشرة فلا ينبغي أن تتدخل الدول وتلغي هذا الاتفاق، ومع أن هذا كان مخالفاً للمذكرة كانت هذه الطريقة في نظره هي التي بها يتمكن الباشا من كسب شروط في مصاحته من غير اشتباك مع الدول. ولأجل أن يساعد في إتمام هذا الحل أرسل "تيير" رسالاً من لدنه إلى القسطنطينية والاسكندرية للتسهيل سبيل الاتفاق بين الطرفين وكتب إلى سفيره في لندره يحذره من الاشتراك في مؤتمرات أو في جلسات قد تعقد في لندره حتى يتسنى لفرنسا الاحتجاج على ما يقرر ولا يكون انفصال فرنسا ظاهراً. وأكد عليه أن يماطل قليلاً ويكسب الوقت^(٣).

(١) أوراق برلمانية : من "سولت" إلى "سبستيان" في ٩ ديسمبر سنة ١٨٣٩

(٢) تاريخ أوروبا السياسي "ديدور" : جزء أول ص ٣٧٤

(٣) مذكرات جيزو : جزء خامس ص ٢٧

وصول مندوبي الدول :

وبعد ذلك سارت المسألة ببطء اذ طلب الحلفاء مندوبا عن تركيا المشتركة في المؤتمر وكان قد حضر الى لندره أثناء ذلك "نيومن" عن النمسا و"بيلوف" عن بروسيا ووصلتهما الأوامر من حكومتيهما أن يبذلا جهدهما في تفهيم جيزو ضرورة الاتفاق وتحذيره من نتائج الانفصال واستعملت النمسا نفوذها لدى "بالمرستون" ورغبت إليه أن يتساهل مع فرنسا مرة أخرى وكان من رأى مترنخ ألا يتم عمل من غير اشتراك فرنسا لأن أسطول إنجلترا وحده لا يمكنه مساعدة الأتراك على طرد محمد على من الشام ولا بد من استعمال الجيوش البرية ، ولم تكن النمسا مستعدة لارسال جنودها الى الشام لأن الروسيا وإنجلترا كانتا مشتغلتين بحروبهما ، الأولى في القوقاز والأخرى في الافغان والصين وكندا . لذلك اقترح مترنخ أن يعطى محمد على البصف الجنوبي من بلاد الشام زيادة على مصر "ولكن اذا رفض الباشا هذه الشروط فان النمسا لا تتردد في اتخاذ الوسائل القهرية ضد محمد على ووضع أسطولها تحت تصرف بريطانيا والروسيا" (١) .

فلم يمانع "بالمرستون" وأبلغ الخبر الى "جيزو" وهذا أبلغه الى حكومته في ٧ مايو سنة ١٨٤٠ ولكن جواب "تيير" لم يكن أسعد حظا من جوابه السابق . قال تيير : "إنه متأكد أن محمد على سيرفض الشروط ولا يقبل أبدا تقسيم سوريا ، وماذا تكون النتيجة لو طلب محمد على "أطنة" وهذا الدول بعبوره جبال طوروس وشبهت نار الحرب ؟" (٢) .

فضاعت بذلك فرصة ثانية لحل المشكل بطريق السلم . ولو كانت هذه الشروط عرضت على محمد على نفسه مباشرة ومن غير تأثير فرنسا لقبها حتما . وقد نشأ عن هذا الرفض حدوث أزمة سياسية شديدة بين الدول ، وما سبب ذلك إلا الفكرة المعكوسة التي كانت تشغل أفكار الفرنسيين من

(١) مذكرات جيزو : جزء خامس ص ٨٠ — ٨٦ .

(٢) أوراق برلمانية : من "تيير" الى "جيزو" في ١١ مايو سنة ١٨٤٠ .

كبيرهم الى صغيرهم من جهة قوة مقاومة مجد على في بلاد الشام ، وكان "تير" يعتقد تماما أن غالبية الوزارة الانجليزية لاتوافق على مشروع بالمرستون، كذلك كان من فكره أن النمسا وبروسيا ستضطران الى التقهقر عاجلا أو آجلا . وعلى العموم كان "تير" يعتقد أن الدول تتكلم ولا يمكنها أن تتفق على العمل سريعا ، وفي أثناء ذلك التردد يكون مجد على قد سوى شروط الصلح بينه وبين السلطان .

وفي غضون ذلك كانت الأحوال تجري في الشرق وفق رغبة "تير" فقد سقطت حكومة خسرو باشا في القسطنطينية ، وأصبح الصلح بين البلجانيين قاب قوسين اذ أرسل مجد على في ٢١ يونيه سامي بك مندوبا خاصا لتهنئة السلطان ومعه هدية قدرها ٢٠٠٠ كيس ورسالة الى السلطان يريد بها الاتفاق نهائيا اذ أن العقبة في سبيل الاتفاق قد زالت بسقوط خسرو باشا . وقد ذكر سامي بك أن مجد على مستعد لتقديم الأسطول العثماني ولاخلاء بلاد العرب وكريد اذا رغب السلطان وفي مقابل ذلك يلتزم مجد على منحه حكومتى سوريا ومصر ، وجعلهما وراثيتين في نسله (١) .

وكان "تير" قد أرسل رسلا من قبله لتسهيل طريق الاتفاق بين الطرفين فعلم "بالمرستون" بمساعي "تير" وخشى أنه اذا لم يقيم بعمل حاسم فان المسألة تفلت من يده وتدخل في حيز العمل الواقع .

(١) سجلات وزارة الخارجية (مصر) : من "هودجس" الى "بالمرستون" ١٦ يونيه

الفصل الثالث عشر

الأزمة السياسية ومعاهدة لندره سنة ١٨٤٠

كانت نتيجة موقف الجمود الذى وقفه "تيير" أمام الدول أن دخلت المسألة المصرية في دورها المملوء بالحوادث العنيفة . ففي هذا الدور وصلت الدول ، بعد بحث وتبادل آراء دام سنة ، الى أنه لأجل استتباب السلم في أنحاء الدولة العلية يجب الاستعداد لخوض غمار الحرب . وفي هذا الدور انفرط عقد الحلفاء وتهدم ما أبدته الدول مرارا من اتفاقها ، وفيه أيضا ظهرت قوة محمد علي بمظهر لا يتفق مع ما عرف عنه في أوربا . وقد امتلأ هذا الدور بالمتناقضات الغريبة من تقرير وتغيير وعزل وإعادة مما زاد في خيال الدول .

اسراع بالمرستون في عقد المعاهدة :

ترا كمت الحوادث التي اضطرت "بالمرستون" الى العمل فقد جاء نوري بك مندوب تركيا وقدم للحلفاء مذكرة في ١٨ مايو يشكو المحن التي حلت بتركيا من جراء تأخير الصلح في الشرق ، ثم جاء شكيب المفوض العثماني أمام مؤتمر الدول وقدم مذكرة للسفراء بلهجة شديدة قال فيها : "لأنه مهما بلغ الايلام من جراء الاتفاق مع محمد علي مباشرة فان إيلام تركيا من جراء عدم تنفيذ الأمانى الحسنة المدونة في المذكرة المشتركة أكثر وأشد" (١) .

كذلك تدمرت حكومة روسيا من تأخير وتردد "بالمرستون" وأرسل سفير سنت بطرسبورغ يذكر بالمرستون بأن روسيا تنتظر بنافذ

(١) أوراق بلمانية : من "شكيب" الى "بالمرستون" في ٣١ مايو سنة ١٨٤٠

الصبر عزم حكومة جلالة الملك بشأن الخطة التي ستتبعها من غير اشتراك فرنسا (١).

على أن "المريستون" لم يكن في حاجة لمثل هذا التذكير فانه لم يتأخر عن العمل الا مراعاة لرأى الوزارة الانجليزية ونخاطر النمسا وبروسيا اللتين لم تريدوا السير بدون فرنسا ، ولقد اجتهد مندوباها في اشتراك فرنسا في الساعة الأخيرة فقدموا مشروعا يعطى به مجد على مصر وراثية والشام طول حياته ، ولكن "تيسير" رفض مرة أخرى وأصر على الوقوف منفردا (٢).

عند ذلك لم يبق أمام "المريستون" إلا طريقان : إما أن ترجع الدول عن وعداها الأول لتركها وترك المسألة تحل نفسها بنفسها وحينئذ تكون الدول قد أضرت بمصلحتها ولم تبر بوعدها . وإما أن تتقدم الدول لمساعدة السلطان من غير اشتراك فرنسا مؤقتا . واختار بالمريستون ومندوبو الدول الطريقة الأخيرة . ذلك لأن الظروف جاءت وفق أغراضهم فقد أخفق سامى بك مندوب مجد على في مهمته وأصبح رشيد باشا وزيرا . وكان هذا الوزير تركيا صميا تربي تربية غربية صحيحة فكان يعتقد أن الدولة يجب أن تبقى واحدة لا تنجزأ ولا ينبغي أن ينشئ مجد على أسرة مالكة في قلب الدولة ، وأخذ بنسني بعضده ويرشده الى السياسة اللازمة فكتب يطلب من الدول تنفيذ مذكرة يوليه سنة ١٨٣٩ ، ولما مال السلطان الى الاتفاق مع مجد على بمساعي سامى بك هدد رشيد بالاستقالة .

انتهاز فرصة الثورة في الشام :

ولكن أهم من هذا كله أنه حدثت حوادث لم تشجع على قطع تيار المفاوضات مع مجد على فحسب بل شجعت الجميع على ضرب مجد على ضربة مؤلمة ، ذلك هو قيام ثورة في سوريا ضد الحكومة المصرية التي كانت

(١) سجلات وزارة الخارجية : من "روسيا" الى "المريستون" ١٤ فبراير سنة ١٨٤٠

(٢) مذكرات جيزو : الجزء الخامس ص ٢٠١

تريد أن تنهض بالبلاد حربيا وزراعيًا وتجاريًا فأدخلت نظام الجندية والاحتكار ، وأدخلت نظام المحاكم الحديثة التي يتساوى أمامها الجميع مهما اختلفت نحلهم ، كل هذا نظر إليه سكان الجبل نظراً المستريب . غير أن الثورة لم تقم فعلاً إلا بعاملين : (الأول) التشجيع من قبل حكومة تركيا والسفارة الانجليزية بالقسطنطينية ، (الثاني) قيام ابراهيم باشا بنزع السلاح من سكان لبنان ، واستفحل أمر الثورة فشغل ابراهيم باشا بقمعها واهتم محمد علي فأرسل لابنه نجدة قوية على رأسها حفيده عباس باشا فلم يمحض إلا قليل حتى أخذت البلاد الى السكون وكتب المعتمد الانجليزي في دمشق الى حكومته يقول إن الثورة قد انتهت^(١) .

المعارضون بالمرستون :

ولكن قبل وصول الخبر الى أوربا كان "المرستون" قد استخدم حادث الثورة في إقناع زملائه في الوزارة بضرورة العمل ضد محمد علي وكانت الآراء في الوزارة الانجليزية منقسمة انقساماً بينا ، فكان رئيس الوزارة اللورد "ملبورن Melbourne" يخشى حدوث أزمة وزارية تنتهي باستقالة الوزارة أو باستقالة بعض أعضائها فكان يعمل على التوفيق بين أعضاء الوزارة ، وكان "المرستون" مصرّاً على اتخاذ الخطوة النهائية وهي عقد المعاهدة من غير اشتراك فرنسا ، غير أن الشعور العام في قصر الملكة وبين الأحرار المتطرفين كان لا يميل الى التدخل ضد محمد علي خوفاً من انفصال فرنسا عن إنجلترا . ولا يزال للآن عدد من الرسائل المقدمة لأعضاء البرلمان بطلب العطف على قضية مصر وعدم إهمال مصالحها وتوضيح الأنظمة الراقية التي أدخلها محمد علي فيها لإرضاء لسياسة المحافظة على كيان الدولة^(٢) . وقد ظهر في البرلمان نفسه عدد من الأعضاء يدافعون عن قضية محمد علي.

(١) أوراق برلمانية : من "هدجس" الى "المرستون" ١٦ يولييه سنة ١٨٤٩

(٢) رسالتنا "توماس واجهورن" سنة ١٨٣٧ و ١٨٣٨

تهديد بالمرستون الوزارة بالاستقالة :

ولما رأى بالمرستون أن حزب المعارضين له قد قوى هدد الوزارة بالاستقالة إذا لم يعقد الاتفاق ، فقال في جوابه لرئيس الوزارة : ” أرانى إزاء الاختلاف فى رأى بنى وبين أعضاء الوزارة بشأن موضوع المسألة الشرقية الهام مضطرا لترك منصبى تحت تصرف رئيس الوزارة ، وأن رأى فى هذا الموضوع رأى صريح لا يقبل التحويل وهو أننا اذا تفهقنا وأجمعنا عن عقد الاتفاق مع روسيا والنمسا وبروسيا لأن فرنسا لا تريد الاشتراك معنا فاننا نضع حكومتنا فى مركز مهين غير لائق وتصبح إنجلترا كأنها آلة تحركها فرنسا . أما من جهتى فانى ما اقتنعت بشئ فى حياتى اقتناعى بصحة رأى هذا ، وانى إذا كنت غير محق فى هذه المسألة فانى لا أرى لرأى قيمة فى أية مسألة أخرى (١) .

ثورة الأفكار فى فرنسا :

فكانت النتيجة أن خشيت الوزارة السقوط واضطرت الى موافقة ” بالمرستون “ ، فلم يبق أمامه الا إقناع النمسا وبروسيا بعدم انتظار فرنسا ولم يجد صعوبة ما فى التأثير فيهما لما كان جاريا فى فرنسا من الثورة فى الأفكار والمظاهرات والمقالات الحماسية وذكرى الحروب والانتصارات النابليونية وذلك بسبب انتظار رفات نابليون من جزيرة ” سانت هيلانة “ وعلى ذلك تم عقد الاتفاق فى ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ ، وفى يوم ١٧ يولييه طلب ” جيزو “ الى وزارة الخارجية وهناك قرأ له ” بالمرستون “ مذكرة تلى

(١) تاريخ حياة بالمرستون : الجزء الثانى من ” بالمرستون “ الى ” بلور “ يولييه سنة ١٨٤٠

بعقد اتفاق بين الدول الأربع من جهة وتركيا من جهة أخرى لتهدئة الحالة في الشرق . وأبدى "المرستون" أسفه لانفصال الدول المؤقت عن فرنسا ورجا أن لا يدوم الانفصال طويلا وأن تستعمل فرنسا نفوذها في الاسكندرية لدى الباشا لقبول الاتفاق^(١) ، أما جيزو فأنصت طول الوقت ولم ينبس ببنت شفة ثم غادر مقر الوزارة وبلغ الخبر الى حكومته .

عقد معاهدة لندره يوليه سنة ١٨٤٠ :

تعهدت الدول بمقتضى الاتفاق بمساعدة السلطان فعلا في اخضاع مجد على ، و يدينوا في لائحة خاصة أن يعرض السلطان على مجد على حكومة مصر وراثية وولاية عكا طول حياته ، وأن يكون لمصر حق الاستقلال الداخلي بقيود متينة تربطها بالدولة مثل دفع الجزية وعدم تمثيل مصر في الخارج وتحديد الجيش والأسطول وسلطة منح ألقاب الشرف وضرب النقود الخ ، وأن يمنح مجد على فضلا عن مصر ولاية عكا مدة حياته فاذا لم يقبل هذه الشروط في عشرة أيام تنقص من حقوقه حكومة عكا ، فاذا تأخر عشرة أيام أخرى ولم يقبل فللسلطان الحق في اتخاذ أى طريق تشير به عليه مصالحه الخاصة ونصائح حلفائه ، وفي وثيقة نالسة وافقت الدول على أن الحالة في سوريا والحالة السياسية الخطرة في أوروبا تحتم عليها الاسراع في اتخاذ الوسائل الفعلية بلا تأخير ولا انتظار موافقة الحكومات على المعاهدة .

(١) مذكرة بالمرستون : في ١٧ يوليه سنة ١٨٤٠

— ٢٠٤ —

وهاك نص المعاهدة :

معاهدة لوندريه (١٥ يولييه سنة ١٨٤٠)

لما طلب صاحب العظمة السلطان من أصحاب الجلالة ملكة بريطانيا العظمى وامراطور النمسا وملك بروسيا وقيصرو روسيا تقديم المساعدة له في المحنة التي وقع فيها على أثر سلوكه على العدائى نحوه ، تلك المحنة التي عرضت سلامة الدولة العثمانية وعرش الخلافة للخطر رأى أصحاب الجلالة مراعاة للود الذي يربط بينهم وبين السلطان ورعيته في السلم وفي صيانة الدولة واتباعا لنص المذكرة المشتركة التي قدمت للباب العالي في ٢٧ يولييه سنة ١٨٣٩ ومنعا لاهراق الدماء التي تسيل في سوريا بين موطنى الباشا ورعية السلطان .

اتفق أصحاب الجلالة وعظمة السلطان على عقد المعاهدة الآتية :

١ — أن تعمل الدول المتفقة بالتضامن على إرغام محمد على على قبول الشروط التي اتفق عليها .

٢ — إذا رفض محمد على قبول الشروط التي سيعرضها عليه السلطان فعلى الدول بالاتفاق مع السلطان أن تأخذ التدابير الفعالة لتنفيذ شروط الاتفاق بواسطة قطع طريق الاتصال بين مصر وسوريا ومنع ارسال الأدوات والمؤن الحربية من البلدين . وتنفيذا لذلك تصدر ملكة بريطانيا وامراطور النمسا الأوامر اللازمة لأساطيلهما بالبحر الأبيض المتوسط بمساعدة رعايا السلطان الذين يظهرون ولاءهم وطاعتهم .

٣ — إذا حاول محمد على بعد اصراره على رفض الشروط المقدمة ارسال قواته البرية أو البحرية نحو القسطنطينية فان الدول بواسطة سفرائها بالقسطنطينية تعمل بناء على طلب السلطان كل ما يصون البوغازات والاستانة وتعود القوات التي تستخدم لهذا الغرض الى بلادها عند ما يأمر السلطان .

٤ — يجب أن لا تعتبر هذه المساعدة المذكورة في المادة السابقة بمثابة خرق للقاعدة القديمة القائلة باغلاق البوغازات أمام جميع السفن الحربية الخاصة بأية دولة وتصرخ الدول والسلطان باحترام القاعدة القديمة ما

بالمستون نيومان بولوف برنوف شكيب



لوى فليب
ملك فرنسا سنة ١٨٣٠ — ١٨٤٨



قانون خاص

ملحق بمعاهدة لندره (١٥ مايو سنة ١٨١٥)

يعلن عظمة السلطان عزمه على منح محمد على الشروط الآتية :

- ١ — يعد السلطان بمنح محمد على وذريته من أولاده من بعده حكومة مصر .
وزيادة على ذلك يعد السلطان بمنح محمد على مدة حياته حكومة جنوب الشام حسب الحدود الميمنة بعد مع اعطائه لقب والى عكا وحكومة الحصن . ويشترط السلطان لهذه المنح قبول محمد على لها في مدى عشرة أيام بعد اعلانها اليه بواسطة مندوب عثمانى يرسله السلطان الى الاسكندرية وبشرط اصدار التعليمات اللازمة باخلاء شبه جزيرة العرب وجزيرة كريد واقليم اطه .
- ٢ — اذا رفض محمد على الشروط المقدمة بعد عشرة أيام فيسحب السلطان منحه حكومة عكا لمدة حياته ويوافق على منحه الحق الوراثى فى حكومة مصر بشرط قبولها في مدة عشرة أيام أنشر بالشروط المذكورة في المادة السابقة .
- ٣ — تعيين الجزية حسب الشروط التى سينتهى محمد على بقبولها .
- ٤ — وعلى كل حال يجب أن يرد محمد على الأسطول العثمانى بكل أدواته ويسلم للندوب العثمانى الذى سيعرض عليه الشروط دون أن يكون لمحمد على حق فى أى طلب من الباب العالى بخصوص تكاليف الأسطول مدة وجوده بمصر .
- ٥ — جميع القوانين والمعاهدات النافذة فى الدولة تطبق على مصر وعكا كغيرها من أجزاء الدولة .
- ٦ — القوات البرية والبحرية التى تكون لباشا مصر وعكا تعتبر جزءا من قوات الدولة .
- ٧ — يعتبر هذا القانون كأنه منتم للمعاهدة وداخل فيها حرفا بحرف ما
بالمستون نيومان بولوف برنوف شكيب

قرار خاص تابع للمعاهدة

انجازا للهمة التي أخذ مندوبو الدول على عاتقهم القيام بها ونظرا لبعده المسافات التي تفصل العواصم عن بعضها وما يتطلبه ذلك من مرور الوقت الطويل قبل المصادقة النهائية على الاتفاق يرى المندوبون ضرورة التعجيل بالموافقة نظرا للحالة الواقعة في سوريا وخدمة للإنسانية ومراعاة للازمة الواقعة في السياسة الأوروبية .

ويرون أيضا ضرورة تنفيذ المادة الثانية من المعاهدة دون انتظار للمصادقة النهائية فيقدم الباب العالي نص الشروط لمحمد علي من غير تأخير ويشترك فواصل الدول في مصر مع مندوب السلطان في عرض الشروط واستخدام كل نفوذهم في حرض محمد علي على قبول الشروط ومسترسل العمليات لا ساطيل الواقعة في البحر الأبيض للاتصال مع القناصل ما

بالمستون نيومان بولوف برونوف شكيب

*
* *

نقد المعاهدة :

ويرى الباحث في شروط المعاهدة غمطا ظاهرا لحقوق محمد علي وهو المنتصر في ميدان الحرب الواقعة جنوده في جميع البقاع التي يطلب بقاءها في يده ، وهو وحده الذي كان يمكنه لو شاء إثارة حرب أوروبية عامة بأن يأمر جنوده بالزحف على القسطنطينية . على أن المعاهدة لم تكن مبينة على قاعدة منطقية إذ لا بد أن يكون محمد علي أحد رجلين ، إما رجلا يستحق شيئا أو لا يستحق ، فإذا كانت الحالة الأولى فلا شيء سبب عزلت فرنسا ووضعت شروط صليانية لا يمكن أن ترغب محمد علي أو تؤثر في رجل مثله وسواء أعطى محمد علي مصر وحدها أو هي والشام فإن العيب بكيان الدولة حاصل على كل حال ، وإذا كان محمد علي لا يستحق شيئا فلم تشهر عليه الدول الحرب صراحة وتطرد جيوشه من الشام ومصر أيضا ؟

موقف فرنسا إزاء المعاهدة :

لذلك لم يكن للاتفاق أثر حاسم إلا سوء العلاقات بين إنجلترا وفرنسا التي أصبحت منذ إعلان شروط الاتفاق من ملكها "لوى فيليب" ووزرائها إلى أصغر رجل في حالة هياج شديد ضد اجماع الدول على فرنسا التي ثار ثأرها من أجل تألب دول أوروبا عليها كما فعلت في سنة ١٨١٥ واتفاقها على عزلها خارج هيئة الدول والاتفاق على حل مسألة حيوية أو أوروبية من غير استطلاع رأى فرنسا بل وعلى غير رغبتها . وقد عاد الفرنسيون اتفاق ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ إهانة لحقت الشرف الفرنسي وضربة قاضية لا بد من الانتقام بسببها ، فقام "لوى فيليب" وهدد الدول بأنه سيتولى رئاسة الشعب الثائر ويطلق "غول" الثورة من عقاله بعد أن عمل على كبح جماحه عشر سنوات ^(١) وكتب صديق إلى "جيزو" يصف له الحالة في فرنسا فقال : "إن الشعور الحربى بالغ أشده وكل يريد الحرب ، حتى الروس المعتدلة قد سرى فيها التيار وأصبحت تتوق للحرب وما من نائب كلمته إلا وصرح بضرورة اظهار قوة فرنسا" ^(٢) .

بين تيير وجيزو :

أما "تيير" فنزل عليه الخبر كالصاعقة لأنه لم تصله من "جيزو" معلومات محدودة عن توقع عقد الاتفاق ، وكل الذى وصله عبارة عن الخلاف بين أعضاء الوزارة واحتمال استقالة "بالمستون" ، لذلك اتهم جيزو بقلّة النشاط وقصر النظر ، ولكن الحقيقة هى أن جيزو قام بالواجب ولم يقصر فى شيء فكتب إلى رئيسه فى ١١ يولية يقول : "إن "بالمستون" قد أوضح للوزراء آراءه بشدة واصرار وبين خطة العمل لعقد اتفاق مع الدول الأربع" ^(٣) .

(١) تاريخ أودبا السياسى لديدود : جزء أول ص ٣٨١

(٢) مذكرات جيزو : الجزء الخامس ص ٢٥٠

(٣) مذكرات جيزو : الجزء الخامس ص ٢١٣ و ٢٥٠

أما الخلاف بين أعضاء الوزارة فقد صدق فيه حدس جيزو وانفرد لورد "هولند" ولورد "كلارندون" وهما عضوان من الوزارة وقدا اعترضا للملكة ونصه : "تنصح الوزارة لجلالتك بالدخول في اتفاق الغرض منه اخراج محمد علي من سوريا ، ويرى اللورد هولند واللورد كلارندون أن مثل هذا التدخل ليس من حسن السياسة ولا هو ضروري لصيانة شرف تاج جلالتك ولا مفيد لمصالح رعايا جلالتك" (١) .

فإذا كان قد قصر "جيزو" في اذار حكومته باحتمال ابرام الاتفاق فانما السبب في ذلك يرجع الى حذر بالمرستون وكتانه كل شيء حتى يتم الاتفاق ولا يخشى من اذاعة الخبر ، فالغلطة نهائيا هي غلطة تيير وغلطة فرنسا التي رفضت مرارا كل المفاوضات التي عرضت على أعضاء الحكومة ولم يفكروا يوما فيما عسى أن يكون مركز فرنسا لو اتفقت الدول ضدها ، لذلك لما فوجئت الحكومة الفرنسية بالاتفاق خفى عليهم طريق العمل وتخطوا في سياستهم وخاصة أن فرنسا كانت مضطرة الى التمسك بمذكرة ١٨٣٩ التي وقعت عليها ، فما كان يمكنها الوقوف في جانب محمد علي ومساعدته ضد الدول ، إذ لا بد أن يجر ذلك الى حرب أوروبية عامة لم تكن الحكومة في حالة تمكنها من الدخول فيها إلا بعد سنة على الأقل .

خطة الحكومة الفرنسية بعد المعاهدة :

من أجل ذلك دعا الملك "لوى فيليب" أكبر رجال حكومته الى قصره للبحث في الحالة وقررأيهم على ارسال رسل الى محمد علي ليشجعوه ويتعهدوا حصونه واستعداده الحربى وليخففوا من حدته ، وفي أثناء ذلك يجب أن تستعد فرنسا للحرب ، وكتب "تيير" الى سفراء حكومته يشيرأيهم بملزمة التحفظ وابداء التأثير في معاملاتهم مع سفراء الدول . أما رد "تيير" على "المرستون" فكان ردا قويا الحجة ، فقد كتب يقول : "إن فرنسا ترى أنه

(١) تاريخ حياة كلارندون لمكسويل : الجزء الثانى ص ١٩٦

ليس من مصلحة السلطان في شيء أن تترك له أقاليم يعجز عن صيانتها وحكمها كذلك لا ترى أى فائدة للسلطان من إضعاف الباشا الذى قد يكون قوة منيعة للدولة ، وأن فرنسا تعتقد أنه ليس من الحكمة ولا من الاحتراس في شيء أن تقر الدول على وسائل تعجز عن تنفيذها ، أو اذا نفذتها فبطرق ناقصة عظيمة الضرر^(١) وكتب الى جيزو يأمره بمعاملة "المرستون" كما عامله فيتلو عليه المذكرة ويوجه اليه الأسئلة بشجاعة مستفهما منه عما اذا كان لديه وسائل لمساعدة الثوار في سوريا ؟ وماذا يكون شأن الدول لو رفض محمد على الشروط التى يقدمها له السلطان رفضا باتا ؟^(٢) .

وكان "تير" مصمما في الحقيقة على الدخول في حرب أوربية اذا لم تحل العصاة الأوربية ، ولم يكن غرضه تعضيد محمد على فقط بل تمزيق معاهدات سنة ١٨١٥ ، وأعد اعتمادا ماليا عظيما للاستعداد للحروب ، وزيد الجيش والأسطول وأخذ في تحصين القلاع وانبعثت الحماسة في داخل فرنسا وأخذ الناس يترنمون بالأناشيد الوطنية في مجتمعاتهم .

وثوق بالمرستون بالنجاح :

غير أن هذه المظاهر لم تؤثر في "المرستون" الذى كان واثقا أن الملك لوى فيليب لا يمكنه الدخول في حرب تجر معها ثورة قد تودى بعرشه فكتب الى "هودجس" المعتمد البريطانى بمصر يقول له إن فرنسا لا يمكنها أن تدخل في حرب ضد باقى دول أوربا من أجل محمد على ، وليس لدى فرنسا من القوة ما يمكنها من ذلك^(٣) .

وكانت فكرة بالمرستون تقضى باخضاع محمد على عاجلا حتى اذا هزم رأى الفرنسيون أن لا ضرورة لدخول الحرب فتنتهى الأزمة بسلام . لذلك رأى ضرورة السرعة والانجاز في العمل فبينما كانت المفاوضات دائرة بين معتمدى الدول ومحمد على أرسل للأسطول البريطانى في مياه البحر الأبيض

(١) أوراق برلمانية : مذكرة "جيزو" الى "الحكومة الانجليزية" في ٢٤ يولييه سنة ١٨٤٠

(٢) مذكرات جيزو : جزء خامس ص ٣٣٠ — ٣٣٥

(٣) أوراق برلمانية : "بالمرستون" الى "هودجس" في ١٨ يولييه سنة ١٨٤٠

المتوسط أن يقطع المواصلات بين سوريا ومصر وكلف ممثلو الدول في سوريا إذاعة نصوص الاتفاق للعموم، وأخذ "بنسني" ينظم حركة الثورة في سوريا وشرع أعوانه يرسلون السلاح والذخيرة خفية الى الثورة (١).

قيام الثورة في سوريا :

نعم إن الثورة كانت قد نضجت في يوليه ولكن كان هناك وميض تدمر لو تعهده خدام السوء بالمال والسلاح لشبت نار الثورة وشعلت ابراهيم عن الزحف على القسطنطينية وعرقلت مساعيه الحربية والحلفاء يحاصرونه من البحر، فكان مما لا بد منه لنجاح خطة الحلفاء لإضرام نار الثورة في الداخل. وفعلا نجح الحلفاء في ذلك فكانت ثورة سوريا سبب اخفاق ابراهيم ومجد على أمام الحلفاء. إلا أنه لم يكن من الشهامة في شيء أن تتولى سفارة بريطانيا في القسطنطينية تحريض قوم عرفوا بتمردهم ضد أى حكومة نظامية وخاصة بعد اعتراف ممثلي إنجلترا نفسها بكفاءة ومقدرة الحكومة المصرية (٢). ولقد كان حقا على "تير" أن يستفهم من الحكومة الانجليزية: "هل كان التحريض على الثورة من الأعمال التي تفيد الدولة العلية التي هي في حاجة إلى الراحة والطمأنينة؟ وهل الثورة في الشام تولد حب الطاعة والنظام في قلوب رعايا السلطان؟ وهل ينجح السلطان في حكم هؤلاء القوم بعد أن أثارهم الباب العالي في وجه الباشا؟" (٣).

*
* *

(١) من "المستون" الى بنسني في ١٧ يوليه سنة ١٨٤٠

(٢) وما يؤيد اشتراك سفارة القسطنطينية في إثارة الشعور ضد مجد على رساله "المستون" الى "بنسني" عقب انتهاء الحوادث وهذا نصها : "انى أتهنئ هذه الفرصة لأذكرك أنه لما كان أهالي سوريا لم يشعروا السلاح في وجه مجد على إلا بخرىض الموظفين الانجليز أصبح من واجب الحكومة أن لا تدخر وسعا في نصيح السلطان بعمل كل ما يصمن تخليص السوريين من الظلم (١٢ ديسمبر سنة ١٨٤٠) .

وقد بلغت نفقات الذخائر الحربية الموزعة في بلاد الشام بواسطة السفارة البريطانية ٤١٩٢٨ جنيا و ١٣ شلنا وقد طلبت الحكومة الانجليزية سديدها من الحكومة العثمانية (فبراير سنة ١٨٤٠) .

(٣) أوراق برلمانية : مذكرة جيزو في ٢٤ يوليه سنة ١٨٤٠

استعداد محمد علي لاستقبال المعاهدة :

حين وصلت إلى مسامع محمد علي أخبار اتفاق ١٥ يولييه أخذ يستعد في مصر لدفاع عظيم خليق بهمته المعهودة فكوّن فرقا من الحرس الوطني من جميع الصنائع والفعلة وأخذ يدرّبهم على الحركات العسكرية ، وأقام القلاع على الشاطئ من رشيد إلى الاسكندرية وأمر بعودة جيش بلاد العرب ووحيد الاسطولين العثماني والمصري تحت أمره ضابط مصري ، وأرسل إلى سوريا لتقوية حصن عكا ثم أرسل ينذر الباب العالي بعاقبة تدخل الدول قائلا إنها لا تكلف نفسها مؤنة حرب لا تنجى من وراءها مصلحة ذاتية وأخذ محمد علي يعامل معتمدى الدول بحفاء و صلف .

ولقد شكّا الكولونيل "هدجس" المعتمد الانجليزي الحديد بما كان يلقاه من المعاملة الجافة. وكانت مهمة هدجس محفوفة بالشكوك إذ أرسله بالمرستون ليحل محل الكولونيل "كامبل" نصير محمد علي ، وليلد الحكومة الانجليزية على بعض الارشادات الحربية فيما إذا اقتضت الحال إرسال حملة ضد محمد علي (١) .

رد محمد علي :

وفي ١١ أغسطس حضر المندوب العثماني رفعت بك حاملا شروط الاتفاق لعرضها رسميا على محمد علي فلما قدمت له بحضور معتمدى الدول قابلها بثبات تام وخاطبهم قائلا : "إن هذه الشروط لا يمكن قبولها وأتم أعلم بأخلاق محمد علي فهو لا يقضى على نفسه بالموت وهو على قيد الحياة وإنى لا أستطيع قبول شروط مذلة لى" (٢) .

(١) كتب هودجس الى حكومته يقول : "ما كنت أظن أرض هذه البلاد حتى حوطني الباشا بالجواسيس ليراقبوا حركاتي ولذلك أصبح من الواجب استعمال الاحتراس الشديد لتجنب كل ما من شأنه إثارة شكوك الباشا وكل ما يشير الى الغرض الحقيقي الذى أرمى اليه" . سجلات وزارة الخارجية : من "هودجس" الى "المرستون" ١٦ يناير سنة ١٨٤٠

(٢) سجلات وزارة الخارجية : من "هودجس" الى "المرستون" ١٩ أغسطس سنة ١٨٤٠

فكتب اليه المعتمدون يذكرونه بما للعاهدات الدولية من القداسة وأنها لا تقبل التغيير والتبديل ، فلم يؤثر هذا في عزيمة محمد علي واعتمد على تعضيد حكومة فرنسا وما كان عليه الشعور العام فيها إذ أكد له المسيو "كوشليه" معتمد فرنسا في مصر إن الحرب الأوروبية لا محالة واقعة ، وقامت الجاليات الأجنبية واحتجت لدى حكوماتها على اتفاق الدول ضد محمد علي . "وكانت الجالية الانجليزية أشد الجاليات احتجاجا وأكثرها سخطا على سياسة حكومتها وممثلها (١) .

فقوى هذا الشعور عزيمة محمد علي ، وفي ٢٥ أغسطس حضر اليه المعتمدون والمندوب العثماني فلم يزد عما قاله في الجلسة السابقة وأخبرهم بأن لا فائدة من الحضور ثانية بعد عشرة أيام لأنه ليس لديه إلا جواب واحد ثم صارحهم القول فأخبرهم بأن يعدوا العدة للسفر لأنه إذا نشبت الحرب لا يمكن أن يثق فيهم ، "فالرحيل خير وأشرف لكم وأمن لي" (٢) .

غير أن رفعت بك والمعتمدين مثلوا أمام الباشا في ٥ سبتمبر على حسب التعليمات الرسمية ليسمعوا كلمته الأخيرة على القول أو الرفض فقابلهم محمد علي بمفاجأة غريبة ذلك أنه قبل الشرط الثاني من شروط الاتفاق وهو حكومة مصر الوراثية ، وأما عن سوريا فقال انه مستعد أن يطلبها "احسانا" من السلطان ، وكان هذا الرأي نتيجة ما وصل اليه مجلس الحكومة الأعلى الذي اجتمع لهذا الغرض . فلم يكن من المعتمدين إلا أن وضعوا العقبات وظنوا أن هذه حيلة يكسب بها محمد علي الوقت فرفضوا الطلب وأعلموه باتخاذ الوسائل القهرية من غير إبطاء ، فأجابهم محمد علي بقوله : "ليكن ذلك ولكن أرسلوا طلباتي إلي لندره أو الى القسطنطينية" فطلب المعتمدون ضمانا لحسن نيته رد الأسطول العثماني فانهاك عليهم الباشا ابصرأخه وغضبه وانفض المجلس (٣) ولم يغادر المعتمدون الاسكندرية إلا في ١٣ أكتوبر .

(١) سجلات وزارة الخارجية (مصر) : من "هودجس" الى "بارستون" ٢٣ أغسطس سنة ١٨٤٠
(٢) سجلات وزارة الخارجية (مصر) : من مقابلة "محمد علي" ٢٥ أغسطس سنة ١٨٤٠
(٣) سجلات وزارة الخارجية (مصر) : مقابلة "محمد علي" في ٥ سبتمبر سنة ١٨٤٠

قيام الحرب بين محمد علي والدول :

والحقيقة أنه لا بفل محمد علي إلا الحديد فقامت الحرب وتحملت إنجلترا الجزء الأعظم منها ، إذ اقتضت النمسا على إرسال قطعتين حربيتين من أسطولها . ثم ما لبثت الثورة أن قامت مرة ثانية في سوريا بفضل مساعي "وود Wood" الموظف البريطاني الذي كتب إلى بنسني يقول : "انه لم يدخرو سعا في تنظيم حركة الثورة ، وأنه تكبد مشاق عظيمة ، وعرض نفسه لأخطار جسيمة من أجل قيامه بالواجب" (١) ثم فكر بنسني في مشروع يسهل على "وود" نشر الثورة فنصح للباب العالي تحت مسؤوليته بإصدار الأمر بعزل محمد علي قائلا انه من العبث أن يترك محمد علي ممتعا بنفوذ السلطان مع أنه يستخدم نفس هذا النفوذ ضد وجود السلطان (٢) .

عند ذلك كانت الحرب قد دارت رحاها بين ابراهيم باشا في سوريا والحلفاء الذين وقفوا بأسطولهم أمام السواحل بقيادة أمير البحر "استبفورد Stopford" ثم نزل الضابط البحري "نابيير Napier" وأصدر منشوره للأهالي يحرضهم فيه على القيام في وجه الحكومة ، واشتبك الطرفان في منتصف شهر سبتمبر ولم يمض قليل حتى كان النصر في جانب الحلفاء بمساعدة أساطيلهم فاحتل الحلفاء بيروت ثم نزلت قوة إلى البر مؤلفة من ٣,٥٠٠ تركي و ١,٥٠٠ بحار انجليزى و ١٠٠ نمسوى فسقطت حيفا وصيدا وفي ١٣ نوفمبر سقط حصن عكا المنيع عقب انفجار هائل من الداخل لم يعرف سببه . ولولا هذا الانفجار ماسقط الحصن في ذلك الوقت ولدامت المقاومة طويلا (٣) .

(١) سجلات وزارة الخارجية (مصر) : من "وود" الى "بنسني" ٣ أغسطس سنة ١٨٤٠

(٢) كان ذلك في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٤٠

(٣) الحرب في الشام : الجزء الأول ص ١٩٦ - ٢٢٥

تقدم الحلفاء على السواحل :

وبسقوط عكا انحطت قوى محمد على المعنوية ، غير أن جيوشه التي تبلغ ٦٠٠٠٠ بقيادة ابراهيم باشا كانت لا تزال متفوقة في داخلية البلاد وكانت دمشق وحلب والقدس وغزه لا تزال في أيديهم فلم يكن في إمكان الحلفاء محاربة ابراهيم في الداخل واقتصروا على مناوشة الجلبين لجيوشه ، واكتفوا هم بتضييق الحصر البحري على الموانئ المصرية وقطع الصلات بين سوريا ومصر. ولم يدم تعضيد الجلبين لهم طويلا بدليل ما كتبه "نابير" إلى بنسني يقول: "إنه إذا استمرت الحرب مدة فلا بد من أن يقوى حزب ابراهيم في سوريا" (١) .

الآزمة السياسية في أوروبا :

وفي هذه الأثناء كانت الحوادث في أوروبا تلقي بوقوع أزمة سياسية قد تؤدي إلى حرب عامة في أي وقت ، فقد توترت العلاقات بين فرنسا والباب العالي وبلغ ذلك درجة أزججت الدول ، وكانت الحكومتان الانجليزية والفرنسية تبدلان جهدهما لمنع ما يمكن أن يزيد الحالة تعقيدا بينهما والفضل في ذلك لوساطة الملك "ليوبولد" ملك بلجيكا وصهر لوى فيليب وخال الملكة فيكتوريا . ثم بدأ النزاع في الوزارة الانجليزية من جديد وكاد الأمر يفضى الى الاستقالة لولا تدخل الملكة فيكتوريا نفسها ونصيحتها للوزارة بضرورة الظهور أمام العالم مظهرًا يوافق سمعة إنجلترا ومركزها لتندراً بذلك ما يمكن أن ينجم من النتائج السيئة .

تعضيد فرنسا لمحمد على :

ثم جاء خبر عزل السلطان لمحمد على فقامت فرنسا قومة واحدة ، وفطن بالمستون لما يمكن أن يؤدي إليه مثل هذا الحادث فبادر باطلاع الحكومة

الفرنسية أن هذا العزل عمل مؤقت لحأ إليه الباب العالي ليرغم محمد على على قبول الاتفاق (١) .

ولكن الشعب الفرنسى لم يسكت وأراد انتهاز الفرصة فيتقدم لمساعدة حليفه محمد على ، وبلغت الحماسة حدا جعل "اللورد جرانفيل" سفير إنجلترا فى باريس يكتب الى حكومته يقول : "إن حالة البلاد بالغة الغاية فى الارتباك بسبب ثورة الأفكار التى يخشى أن تهدد السلام فى أوربا وليس هناك حكومة يمكنها أن تمتنع عن مقاومة من يحاول قهر محمد على أو طرده من مصر" (٢) . وكتب تيير الى جيزوينجره : "بأن حكومة فرنسا تعد وجود محمد على كقوة سياسية فى العالم أمرا ضروريا ولا بد منه حتى يكمل التوازن بين حكومات العالم وذلك بسبب سعة الأقاليم التى يحكمها والبحار التى يمتد عليها سلطانه" (٣) .

ولم يكن فى رسالة تيير شئ يشير الى العنف أو استعمال القوة فاطمأنت الوزارة البريطانية وهدأ روعها وكتب بالمرستون الى سفيره بالقسطنطينية ينبهه الى : "أنه بمقتضى شروط الاتفاق يجب أن يعمل الباب العالي كل ما يوافق مصالحه بشرط أن لا يحدد عن نصيح حلفائه له . فالدول توصى السلطان باعادة محمد على رسميا الى حكومة مصر وجعلها وراثية اذا ما أعاد الأسطول وأخلى جميع الأقاليم عدا مصر وملحقاتها فى أفريقيا" (٤) . ولكن مترنخ اقترح أن يطلب محمد على العفو أولا من السلطان ، وهنا ترك بنسني يضع العراقيل فى سبيل الصلح مع محمد على على الرغم من أمر حكومته الصريح ليسهل عقد الصلح ما استطاع ولنعد الى فرنسا حيث الأنظار متجهة من كل أنحاء أوربا لمشاهدة ما تقوم به الحكومة من المفاجآت الغريبة .

(١) سجلات وزارة الخارجية (فرنسا) : من "بالمرستون" الى "جرانفل" ٢ أكتوبر سنة ١٨٤٠

(٢) سجلات وزارة الخارجية (فرنسا) : من "جرانفل" الى "بالمرستون" ٥ و ٨ أكتوبر سنة ١٨٤٠

(٣) سجلات الخارجية (فرنسا) : من "تيير" فى ٨ أكتوبر سنة ١٨٤٠

(٤) سجلات وزارة الخارجية (تركيا) : من "بالمرستون" الى "بنسني" ١٥ أكتوبر سنة ١٨٤٠

فشل الحركة في فرنسا :

فانه ما كاد العالم يستفيق من هول النظر الى حركات الجيوش والأساطيل حتى فتح عينيه فاذا هو يرى منظرا مضحكا مبكيا وهو سقوط وزارة "تيير" التي كانت تريد الحرب وقيام وزارة معتدلة برياسة "جيزو" ذلك لأن الملك لوى فيليب لم يفكر في الحرب بطريقة جدية بل كان يريد السلم بأى الوسائل ، نعم سبق أن تكلم عن الحرب ، ولكن كما أوضح لسفير إنجلترا "الكلام عن الحرب شيء والدخول فيها شيء آخر" (١) ومما أضعف لوى فيليب خوفه من قيام الثورة ، فقد تعدى عليه فوضوى يريد قتله في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٤٠ ، وفي نفس هذا الشهر أيضا حاول "لوى نابليون" الهرب من معتقله وتحريك الثورة ، زد على ذلك ما ظهر من ضعف محمد على في سوريا وما كان يرسله بالمرستون من الكلمات المزرية ، فمن ذلك ما كتبه لسفيره : "قل للملك ان فرنسا اذا تحدتنا فان إنجلترا لا تتردد في منازلها وانها اذا بدأت الحرب فانه من المؤكد أن تفقد أسطولها ومستعمراتها وتجارتها وأما محمد على فانا لا نفعل معه أكثر من قذفه في النيل" (٢) .

كل هذا أثر في نفس لوى فيليب الذى فضل أن يعارض "تيير" على أن يعارض أوربا ، وأخيرا جاء وقت افتتاح مجلس النواب فوضع تيير على لسان الملك خطبة عدائية حربية لم يقبلها الملك فسقطت الوزارة ، وتولاها من بعده المارشال سولت وجيزو في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٤٠

نيات تيير :

ولقد أوضح تيير خطته في مجلس النواب عقب انتهاء الأزمة فصرح بأنه : "كان يرمى الى زيادة جيش فرنسا الى ٦٣٩,٠٠٠ وتكوين حرس وطني يتألف من ٣٠٠,٠٠٠ ، ومتى تم له ذلك ، يوقف كل المفاوضات مع

(١) تاريخ حياة بالمرستون : الجزء الثانى ص ٣٥٢

(٢) تاريخ حياة بالمرستون : من "بالمرستون" في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٤٠

الدول المتحالفة بشأن المسألة الشرقية حتى يستعد وينصح محمد على أن يتجنب كل ما من شأنه أن يسبب تدخل فرنسا قبل الأوان ، وبعد أن تم المعدات تلح حكومة فرنسا في طلب إلغاء معاهدة ١٥ يولييه وتطلب أيضا إعادة النظر في معاهدات سنة ١٨١٥ فتعدل بطريقة توافق مصالح فرنسا ومكائنها^(١) .

مهمة شارلس نابيير :

وكان سقوط وزارة تيير بمثابة عهد للناس بأن فرنسا لا تتحرك في حرب من أجل محمد على ، وعلى ذلك قسا الباب العالي واللورد بنسني في معاملتهما لمحمد على ، لولا ما بعثته العناية الإلهية في قلب رجل حريشجاع هو "شارلس نابيير" من أكبر ضباط الأسطول الانجليزي . رأى هذا الضابط بعين بصيرته أنه من الصعب إخضاع محمد على بقوة الأسطول منفردة ، ورأى قوة ابراهيم في الداخل ، وفساد الحكم التركي الجديد الذي يريد الحلفاء تثنيته بدلا من حكومة مصر ، رأى حقائق الحال وكان مرابطا أمام الاسكندرية ومعه خمس قطع حربية ففتح باب المفاوضات مع حكومة الباشا مباشرة .

اتفاقه مع محمد على :

وكان "نابيير" من حزب الأحرار المتطرفين وكانت تصله الأخبار من أصدقائه بلندره ، فعرف فحوى الخطاب الذي أرسله بالمرستون لبنسني في أكتوبر ، وبخى من تلقاء نفسه على ما جاء فيه أساس اتفاق عقد بينه وبين بوغوص باشا وزير محمد على المفوض بمقتضاء وعد محمد على بتسليم الأسطول العثماني و باخلاء ابراهيم لسوريا ، وفي مقابل ذلك تعهد "نابيير" بأن تضمن الدول لمحمد على حكومة مصر وراثية ، وبأن لا تمس سواحل مصر بسوء ، وأن تعود العلاقات بين مصر وسوريا ، فرحب محمد على

(١) جريدة المونيتير الفرنسية : في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠

بالاتفاق على الرغم من نصيحة فرنسا له بضد ذلك لأنه كان قد سئم من جمود فرنسا نحوه ، ووقع على الاتفاق في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٤٠ ، وكتب " نابيير " الى حكومته يقول : " انه أخذ على عاتقه هذا العمل متحملا وحده تبعته ، وأنه عمل مارآه صوابا راجيا موافقة الحكومة . نعم إن التبعة خطيرة ولكن يجب أن لا يحجم الضابط عن العمل من غير أمر متى كان العمل في صالح الوطن ^(١) .

موافقة بالمرستون على مشروع الاتفاق :

غير أنه من دواعي الأسف أن السلطان لم يعترف بنص هذا الاتفاق إذ أنكره أمير البحر " استيفورد " واللورد بنسبني والحكومة العثمانية ماعدا بالمرستون فإنه وافق عليه . وأرسل " استيفورد " يكلفه بعمل ما قام به نابيير ، ويكون بذلك قد اضطر بالمرستون في نهاية الأمر الى مفاوضة محمد علي رأسا ، ولو فعل ذلك من أول الأمر لكانت المشكلة قد انتهت من زمن من غير اراقة دماء . وهناك أسباب دعت بالمرستون لأن يخفف من غلوائه ضد محمد علي . فقد كتبت اليه الملكة مرة بتاريخ ١٧ أكتوبر وأخرى في ١١ نوفمبر تطلب اليه بشدة أن يخفف من حدته ^(٢) ومن هذه الأسباب أيضا وجود وزارة معتدلة في فرنسا فقد اضطرت الحكومة بحجارة للرأى العام أن تستمر في معدات الحرب ولكن أصبح من الواجب على الحلفاء مساعدة " جيزو " ومصالحة فرنسا التي بدأت تهدأ نائرتها عقب سقوط " عكا " وتدهور قوات محمد علي .

(١) الحرب في الشام : الجزء الأول من " نابيير " الى " بالمرستون " في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٤٠

(٢) مذكرات جوفل : الجزء الرابع ص ٣٥٠ - وخطابات الملكة فكتوريا :

الفصل الرابع عشر

خاتمة المرحلة الأولى

مفاوضة الدول رأساً مع محمد علي :

في صباح ٨ ديسمبر سنة ١٨٤٠ نزل الى الاسكندرية الضابط "فالنسو" مندوباً من أمير البحر "استيفورد" قائد قوات الحلفاء ليبلغ محمد علي رغبات الدول ، فقبل محمد علي كل ما أشار به الضابط وكتب خطاباً يستعطف به السلطان وأرسله الى الصدر الأعظم ، ولكن لعبت الأيدي المستترة في القسطنطينية فشك الباب العالي في اخلاص محمد علي وأرسل بنسني الى قواده في سوريا بأن يؤذوا جيش ابراهيم أثناء اخلائه سوريا بناء على أمر الباشا . وعلى العموم لم يدخر بنسني وسعاً في الاضرار بمحمد علي حتى أن "نايير" كتب يقول : "لو كان لبنسني القوة لما تردد في تضحية الأسطول البريطاني حبا في اهلاك محمد علي" (١).

معاكسة بنسني لمحمد علي :

وأخر ضربة من بنسني أنه أغرى الباب العالي بأن يمنح محمد علي حكومة مصر ويهمل ذكر حق الوراثة ، وكان الباب العالي قد تشجع بانكسار محمد علي وأخذ يتبعج بطلباته اذ كتب رشيد باشا الى المندوب العثماني بلنדרه يقول : "كيف توفق الدول الأربع بين مبدأ المحافظة على كيان الدولة ومنح محمد علي حكومة وراثية" (٢).

(١) الحرب في الشام لنايير : الجزء الثاني ص ١٩٥

(٢) أوراق برلانية : من "رشيد باشا" الى "شكيب باشا" في ٨ ديسمبر سنة ١٨٤٠

ارسال النمران :

ولكن لم تكن لهذه الألاعيب السياسية نتيجة سوى إيفار صدر النمسا وروسيا وروسيا فاحتج السفراء لدى الباب العالي وكانت النتيجة أن أرسل السلطان فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ، ولكن هذا فرمان اشتمل على كثير من الشروط غير المعقولة كحق السلطان في اختيار والى مصر من أسرة محمد على واستيلاء السلطان على ربع دخل مصر وتضييقات أخرى تتعلق بمنح الألقاب العسكرية وغيرها مما أثار غضب محمد على فرفض قبول فرمان ما لم تعدل على حسب طلباته وكتب بهذه الطلبات مذكرة وأرسل للسلطان يقول: "إن الله سبحانه وتعالى لم يثقل كاهل العبد بشروط ليست في وسعه فكيف يطلب السلطان خليفة الله في أرضه أن يضيف إلى منته شروطا لا يمكن تنفيذها" (١) .

محمد على يطلب تعديله والدول تؤيده :

وكتبت حكومة النمسا للسلطان وإلى الحكومة الإنجليزية تهديد بالانسحاب من المحالفة إذا لم يعدل فرمان على حسب طلبات محمد على وفعلا أمرت قائدها بأن لا يعمل ضد إبراهيم أو ضد مصر (٢) وأرسلت حكومتا روسيا والروسيا كتابة بهذا المعنى ، فلم يكن من بالمرستون إلا أن أرسل خطا إلى سفيره بالقسطنطينية يلح عليه لإلحاحا شديدا أن يبذل كل جهده لدى الديوان لإرسال فرمان بالتعديل المطلوب في أقرب فرصة ، فتم فرمان الجديد ، وكان الوزير رشيد باشا قد استقال وخلفه في وزارة الخارجية "رفعت بك" فعديل فرمان في أهم شروطه . وهى :
أولا— أن تكون الوراثة لأكبر أفراد الأسرة على حسب القانون العثمانى .
ثانيا— أن تحدد الجزية بمقدار ٨٠٠٠٠ كيس (٤٠٠٠٠٠٠ جنيه)

(١) أوراق برلانية : من "محمد على" إلى "الصدر الأعظم" في مارس سنة ١٨٤١

(٢) أوراق برلانية : من "بوفيل" إلى "بالمرستون" في ٩ أبريل سنة ١٨٤١

ثالثاً — أن يكون للبasha حق منح الرتب العسكرية لغاية رتبة "فائمهام"،
وفي ٢٢ مايو وافق السفراء على نص فرمان الحديد ، وفي ١٠ يونيه قرئ
الفرمان الحديد رسمياً في قصر محمد على باحتفال لائق^(١) ، وعلى ذلك يكون
محمد على قد نجح في تثبيت عرشه على أرض مصر بحسب الشروط التي أملاها.
بعد ذلك اهتمت الدول بمصالحة فرنسا فقبل جيزو ذلك بشرط أن
تحل المحالفة وذلك بكتابة كلمة تنبيء بانتهاء الأزمة الشرقية ، فتم ذلك ووقع
الدول الأربع على قرار الانتهاء . واشتركت الدول الخمس في التوقيع على
"معاهدة المضايق" وهي اعلان من الدول بقبول المبدأ القديم القاضي
باقفال البوغازات أمام جميع السفن الحربية وفتحها للسفن التجارية .
وهاك نص فرمان يونيه سنة ١٨٤١ إلى محمد على :

فرمان حق الوراثة لمحمد على في حكومة مصر (يونيه سنة ١٨٤١)

رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيدها ما أنتم وصدق عبوديتكم لذاتنا
الشاهانية ومصحة بابنا العالي . فطول اختباركم وما لكم من الدراية بأحوال البلاد المسئلة ادارتها
لكم من مدة مديدة لا يتركان لنا ريباً بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة في ادارة شؤون
ولايتكم على الحصول من لدا الشاهاني على حقوق جديدة من تعطفاتنا الملوكية وثقتنا بكم . فنقدرون
في الوقت نفسه احساناتنا اليكم قدرها وتجتهدون في بث هذه المزايا التي امتزمت بها في أولادكم
ولذلك صممنا على تثبيتكم في الحكومة المصرية المبنية حدودها في الخريطة المرسومة لكم من لدن
صدرنا الأعظم ومنحناكم فضلاً عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتي بيانها :

(١) وهذا نص اعتماد سفراء الدول في القسطنطينية على فرمان التناهي : "نحن الموقعين
أدناه ممثلي الدول الأربع العظمى حلفاء الباب العالي نعان حسب طلب الباب العالي بأنه قد وصلنا
الفرمان بالحديد المراد ارساله الى محمد على باشا حاكم مصر ولم نر فيه شيئاً أياً كان يدعو الى
معارضتنا . وعلى ذلك لم يبق علينا الا أن نطلب من الباب العالي ارسال فرمان الى صاحبه
بأسرع ما يمكن" ٤

٢٢ مايو سنة ١٨٤١ استور (النمسا) كونجيز مارك (روسيا)
نسني (انجلترا) بوتف (روسيا)

”مضى خلا منصب الولاية المصرية تنتقل الولاية بالارث منكم الى اولادكم فأولادكم اولادكم من الذكور من ذريته ثم يصدر الأمر بالتعيين من لدنا . واداً انقرض نسل الذكور من اولادكم فيعين الباب العالي شخصاً آخر في الحكم ولا يكون لأولاد النساء من ذريته حقاً إلا كان في الوراثة .

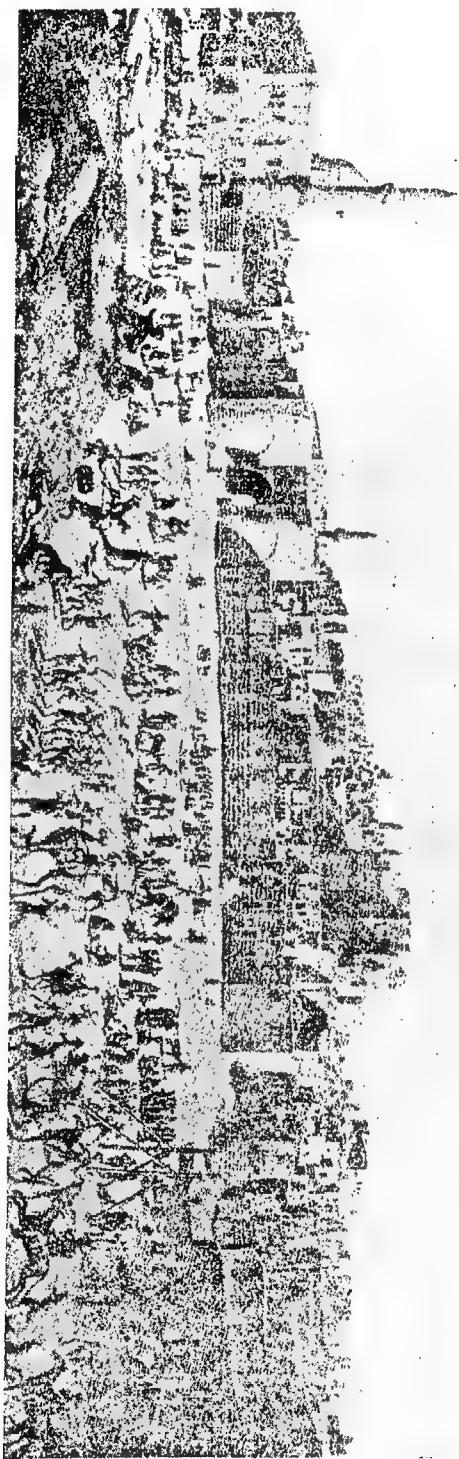
على أن حق التوارث المنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولا حقاً في التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه وجميع أحكام خطنا الشريف الهايونى الصادر فى كلحانة وجميع العهود المعقودة أوالتى ستعقد فى مستقبل الأيام بين الباب العالي والدول المتحابه يتبع الاجراء على مقتضاها جميعا فى ولاية مصر أيضاً وكلها هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجرى تحصيله باسمنا المملوكى ولكن لا يكون أهالى مصر وهم من رعايانا بنا العالي معرضين للضار والأموال والضرائب غير القانونية يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة حسب ترتيبها فى سائر الممالك العثمانية ويرسل الى خزائنا السلطانية المبلغ الذى سيقدر فى فرمان خاص مع بيان كيفية تحصيله بما يناسب ايرادات البلاد (١) هذا فضلا عن ارسال الغلال والخضر المعتاد ارسالها الى المدن المقدسة .

ولما كان من المقرر أن يعين بابنا العالي ترتيباً لسك النقود لما فى ذلك من الأهمية بحيث لا يعود يحدث فيها خلاف لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة اقتضت ارادتنا السنية أن أصرح بسك النقود فى مصر ولكن النقود الذهبية والفضية الجائز لحكومة مصر ضررها باسمنا الشاهانى يجب أن تكون معادلة للنقود المضروبة فى الاستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرزها .

ويكفى أن يكون لمصر ثمانية عشر ألف نفر من الجنود للحفاظة فى داخلية مصر ولا يجوز أن تتعدوا هذا العدد لأى سبب ما . ولكن حيث ان قوات مصر البرية والبحرية معدة لخدمة الباب العالي كسائر قوات المملكة العثمانية ، فيسوغ أن يزداد هذا العدد فى زمن الحرب بما يرى موافقا فى ذلك الحين . على أنه بحسب القاعدة الجديدة المتبعة فى كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية بعد أن يتخدم الجنود مدة خمس سنوات يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة . فهذه القاعدة يجب اتباعها أيضاً فى مصر بشرط أن تستعمل فى ذلك جميع الجنود ما تقتضيه واجبات الانسانية والنزاهة والسرعة اللازمة ويرسل الى الاستانة سنوياً أربعائة جندي . ويجب أن لا تختلف هيئة الملابس والعلامات ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقى

(١) تقرر أن يكون هذا المبلغ ٨٠٠٠٠ كيس (٢٠٠٠٠٠ جنيه مجيدى) .

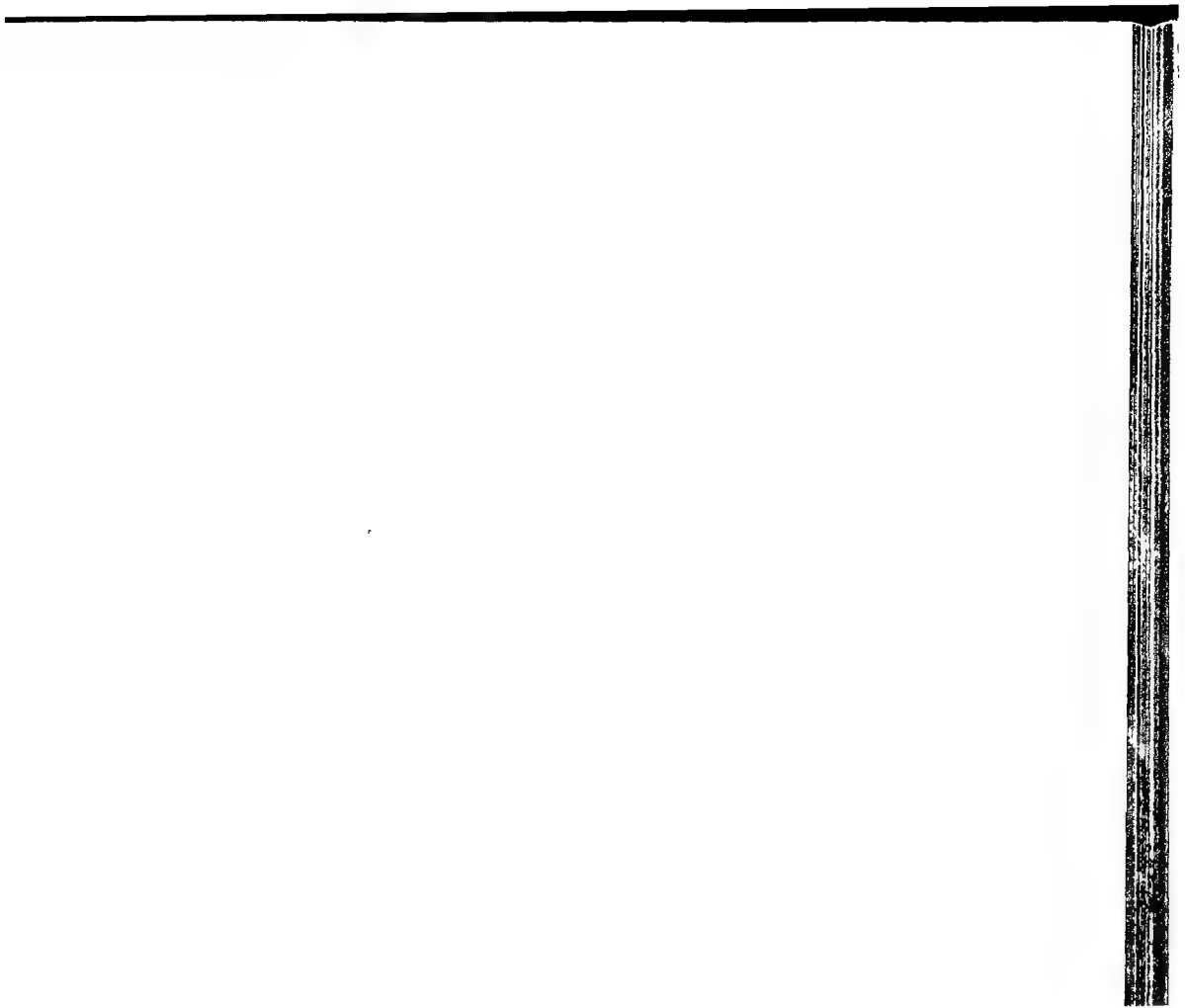
القائمة عند دخول الجبلية الفرنسية





القائمة من ناحية المقطم





الجنود العثمانية . وكذا ملابس الضباط وعلامات امتيازهم وملابس الملاحين وضباط البحرية المصرية ورايات سفنها يجب أن تكون مماثلة لملابس ورايات وعلامات رجالنا وسفنتنا . وللحكومة المصرية أن تعين وترقى الضباط البرين والبحريين حتى رتبة قائمقام أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعيين إليها راجع لأرادتنا الشاهانية . ولا يسوغ لوالى مصر أن ينشئ من الآن فصاعدا سفنا حربية الا باذننا الخصوصى . وحيث ان الامتياز المعطى بوراثه مصر خاص للشرط الموضحة أعلاه ففى عدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لابطال هذا الامتياز والغائه . وبناء على ذلك قد أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكى كى تصدروا أنتم وأولادكم وذريعتكم قدر منحتنا الشاهانية فتعتنوا كل الاعتناء بآتمام الشروط المقررة فيه وتحملوا أهالى مصر من كل ظلم وتكفلوا أمتهم وسعادتهم مع اخبارنا بنا العالى عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها اليكم“ ١٥٠

فرمان ولايته على السودان

سم صدر فرمان آخر ثبت ولايته على النوبة ودارفور وكردوفان وسائر هذا نصه :
 “ ان سدتنا الملوكية كما توضح فى فرماننا السلطانى السابق قد ثبتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط وحدود معينة . وقد قدتمكم فضلا عن ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة والدارفور وكردوفان وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر .
 فبقوة الاختيار والحكمة التى امتزمت بها تقومون بإدارة هاته المقاطعات وترتيب شؤونها بما يوافق عدالتنا وتوفير الأسباب الآيلة لسعادة الأهلى وترسلون فى كل سنة قائمة الى بابنا العالى حاوية بيانات الايرادات السنوية جميعها الخ“ .

*
* *

تلخيص نهائى

وعلى ذلك انتهى المشكل الدولى الذى شغل بال الحكومات مدة سنتين أصبحت الحرب الأوربية فى أثنائها قاب قوسين : ولو تركت الدول المسألة من غير تدخل ما بلغت الأزمة أشدها ولاتفق السلطان ومحمد على حل كما اتفقا فى سنة ١٨٣٣ بمراى من الدول ، ولكن خشيت الدول

تدخل روسيا بمفردها وهذا الخوف جرهم الى التدخل في شؤون الحكومة العثمانية تدخلا لم يسبق له نظير . ولما زالت الهواجس من جهة روسيا بتوقيعها على المذكرة الدولية في سنة ١٨٣٩ سحقت الفرصة بالمرستون ليعمل على حل المشكل حسب مصالح السلطان التي كانت تتفق وقتئذ مع مصالح إنجلترا .

ولأجل تنفيذ هذه الخطة وجد بالمرستون أن لا بد من الانفصال عن محالفة فرنسا التي كانت مصالحها تتفق مع مصالح محمد علي ، فزاد الخلاف بين الحكومتين وأصبح الانشقاق مؤكدا ، فاجتهد بالمرستون في كسب الدول الأوروبية الى جانبه ، وتم له ذلك لخوف هذه الدول وغيرها من فرنسا . بعد ذلك ظهر بالمرستون أن محمد علي قد يعارض الدول ويقاومها بالقوة واذا أريد قهره فلا بد من الحرب ، ولم يكن بالمرستون ولا حلفاؤه على استعداد تام للحرب وحيث أن له أن يكسب اتفاق فرنسا بنزوله لها عن بعض شروط محمد علي ، ولكن فرنسا عاندت ورفضت مرارا واستعملت دعاوى عريضة أوغرت صدر بالمرستون .

وحدا بفرنسا على سلوك هذه السياسة اتكأها على استحالة اتفاق الدول من غير اشتراكها . واعتمداها على قوة محمد علي العظيمة . ولكن خاب ظنهما من الوجهتين فإن مصالح إنجلترا في المسألة كانت حيوية ولذا قر بالمرستون على عقد الاتفاق وضرب فرنسا ضربة أدبية أعادت اليها رشدها . نعم كان من المظنون أن تدخل فرنسا الحرب من أجل هذه الإهانة لولا مساعي ملكها لوى فيليب الذي كان يفهمه بالمرستون حق الفهم .

ثم ما لبثت قوى محمد علي في سوريا أن تداعت تداعيا سريعا ونجحت بذلك سياسة بالمرستون نجاحا كاملا . وأراد الباب العالي أن ينتفع بالفرصة فقص من جناحي محمد علي ، ولكن بالمرستون وحلفاؤه فطنوا الى سوء هذه السياسة فأوقفوا الباب العالي عند حده وفتحوا باب المفاوضات مع محمد علي مباشرة وانهى المشكل بانضمام فرنسا الى الدول .

ونخرج مجد على من الأزمة مغلوبا في الحرب لأنه اعتمد على تعضيد فرنسا له ، وحكومة فرنسا لم تزوده الا بالأقوال والدعاوى حتى اذا جاءت الساعة العصبية أحجمت . لأن الملك رأى غير ما كان يراه الشعب . غير أن مجد على نال أقصى أمانيه ومطامعه اذ ثبت عرش أسرته في أرض مصر بموافقة الدول وسوى العلاقات بين حكومته وبين الباب العالي بحسب الشروط التي اختارها لنفسه .

*
* *

خاتمة مجد على :

وبوصول فرمان يونيه سنة ١٨٤١ انتهت حياة مجد على السياسية فانصرف الى تحسين داخلية البلاد بقدر ما سمحت به شيخوخته، وصارت علاقاته مع دول أوربا على أحسن ما تكون فلما سافر ابنه ابراهيم في عام ١٨٤٥ الى أوربا للاستشفاء استقبلته فرنسا وانجلترا استقبالا نفخا دل على عظم منزلة ابراهيم الحربية ومكانة والده في نظر أوربا . ولكي يرهن مجد على أمام الدول على حسن نيته نحو الباب العالي سافر في يولييه سنة ١٨٤٦ الى الاسكندنة وقدم فرض الاخلاص للسلطان الذي رحب به أيما ترحيب ثم عرج على بلدته "قوله" وترك فيها عدة أعمال خيرية ثم عاد الى الاسكندرية وكانت صحته قد تضععت كثيرا فترك مقاليد الأمور لحفيده عباس بن طوسون ، اذ استمر ابراهيم يشكو من مرضه فسافر الى أوربا ثانية سنة ١٨٤٧ وفي أثناء هذه الزيارة قام مجد على برحلة بحرية الى نابلي وهناك سمع بثورة سنة ١٨٤٨ وخلع لوتى فليب فتأثر مجد على كثيرا للصداقة الى

كانت بينهما فعاد الى مصر وحالته العقلية والجنائية قد ضعفت ضعفا
ظاهرا ، وعاد ابراهيم فتقلد الولاية بدلا من والده في يولييه سنة ١٨٤٨
ولكن المنية عاجلته في نوفمبر ١٨٤٨ بجاء عباس باشا من مكة واستلم
زمام الأحكام ، وكان محمد على اذ ذاك في الاسكندرية في قصره المحبوب
برأس التين ومن حوله الأطباء والممرضون وهو يعاني أشد الآلام
لا سيما بعد وفاة ابنه الأكبر ، وأخيرا في ٣ أغسطس سنة ١٨٤٩ مات
الرجل العظيم فنقلت جثته الى القاهرة ودفن بمسجده الذي شيده ليشراف
على القاهرة من أعلى المقطم .

ملحق (١)

منشور بونا برت الى المصريين

الذى طبعه في الاسكندرية ووزعه في جميع أنحاء البلاد عقب نزول الفرنسيين
في الاسكندرية في ٢ يولية سنة ١٧٩٨ الموافق ١٨ محرم سنة ١٢١٣

”بسم الله الرحمن الرحيم ، لا إله إلا الله ، لا ولد له ، ولا شريك له في ملكه : من طرف
الجمهور الفرنسي المبنى على أساس الحرية والتسوية السريعة الكبير بونا برت أمير الجيوش
الفرنساوية يعرف أهل مصر جميعهم أنه من زمن مديد الساجق الذين يتولون مصر يعاملون
الملة الفرنسية بالاحتقار والاعتداء وقد حضرت الآن ساعة عقوبتهم وأخيرا من مدة طويلة
هؤلاء الممالك المجلوبون من بلاد الأباة والحركس يفسدون في الأقليم الحسن الأحسن الذي
لا يوجد في كرة الأرض كلها ، ولكن رب العالمين القادر على كل شيء . فانه قد حكم باقضاء دولتهم
فيا أيها المصريون قد قيل لكم اني ما نزلت هذه الجهة الا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب صريح
لا تصدقوه وقولوا للفتن اني ما قدمت اليكم الا لأخلص حقكم من يد الظالمين وانني أكثر من
الممالك أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه والقرآن العظيم . وقولوا لهم أيضا ان جميع الناس
متساوون عند الله وان الذي يميز بعضهم عن بعض هو العقل والفضائل والعلوم . وأى شيء في
الممالك يميزهم عن غيرهم ويستوجب أن يملكوا مصر وحدهم فحيثما تكون أرض مخصصة فهي
للكملك ومثل ذلك أحسن الجوارى وأكرم الخليل وأجمل المساكن . فان كانت الأرض المصرية
التراما للممالك فليظفروا لنا الخجة التي كتبها الله لهم . ولكن رب العالمين رؤوف وعادل وحكيم
ولكن بعونه تعالى من الآن فصاعدا لا يئأس أحد من أهالي مصر عن الدخول في المصائب
السامية وعن اكتساب المراتب العالية فالعلاء والفضلاء والعلماء منهم سيدبرون الأمور وبذلك
تصلح حال الأمة كلها وسابقا كان في الأراضى المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة
والمتاجر المتكاثرة وما أزال ذلك كله الا طمع الممالك وظلمهم . فيا أيها القضاء والمشايخ والأئمة
ويا أيها الشريفة وأعيان البلاد قولوا لأمتكم ان الفرنسيين هم أيضا مسلمون مخلصون .
وابيات ذلك أنهم نزلوا في رومية الكبرى وأخربوا فيها كرسى البابا الذي كان دائما يبحث النصارى
على محاربة المسلمين ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردوا منها الكفار البرية الذين كانوا يزعمون أن الله
تعالى يطلب منهم محاربة المسلمين . ومع ذلك فان الفرنسيين في كل وقت صاروا يحمين مخلصين
لخضرة سلطان العثمانيين وأعداء أعدائهم أيد الله ملكه مع ذلك أن الممالك امتنعوا عن طاعة
السلطان غير ممثلين لأوامره فما أطاعوا أصلا الا لطمع أنفسهم فطوبى ثم طوبى لأهالي مصر
الذين يتفقدون معنا بلا تأخير فيصلح حالهم وترفع مراتبهم وطوبى للذين يقعدون في أما كتبهم غير

ماثلين لأحد من الفريقين المتحاربين فإذا عرفوا بالأكثر تسارعوا بنا بكل قلب لكن الويل
ثم الويل للذين يتحدون مع المماليك ويساعدونهم في الحرب علينا فلا يجدون بعد ذلك طريقا
للخلاص ولا يبق لهم أثر :

المادة الأولى — جميع القرى الواقعة في دائرة قريبة على مسافة ثلاث ساعات من المواضع
التي يمر بها عسكر الفرنساوية يجب أن ترسل للسرعسكر وكلاء من عندها كيما يعرف المشار اليه أنهم
أطاعوا وأنهم نصبوا العلم الفرنساوي الذي هو أبيض وكلى وأحمر .

المادة الثانية — كل قرية تقوم على العساكر الفرنسوية تحرق بالنار .

المادة الثالثة — كل قرية تطيع العساكر الفرنسوية يجب أن تنصب أيضا سناجق السلطان
العثماني محبنا دام بقاءه .

المادة الرابعة — المشايخ في كل بلد يختمون حالا جميع الأرزاق والبيوت والأماكن التي
تتبع المماليك وعليهم الاجتهاد التام لئلا يضيع أدنى شيء منها .

المادة الخامسة — يجب على المشايخ والعلماء والقضاة والأئمة أن يلازموا وظائفهم وعلى
كل واحد من أهل البلد أن يبق في مسكنه مطمئنا كذلك تكون الصلاة في الجوامع على العادة
وعلى المصريين جميعا أن يشكروا فضل الله سبحانه وتعالى لانقضاء دولة المماليك فائين بصوت
عال . (لعن الله المماليك) . وأصلح حال الأمة المصرية “ .

بحريرا في معسكر الاسكندرية في ٢ يولييه سنة ١٧٩٨ الموافق ١٨ محرم سنة ١٢١٣

ملحق (ب)

محمد علي والخلافة^(١)

اتخذ سلاطين بني عثمان لقب الخلافة في القرن السادس عشر بعد الميلاد وأقربهم أكثرية العالم الاسلامي على ذلك بسبب ما أحرزه الأتراك من الانتصارات الباهرة في ميادين القتال شرقا وغربا وما فتحوه من الأقاليم الغنية الواسعة بما في ذلك الأراضي المقدسة ، وما أحيوه من روح اسلامية حربية كانت قد ضعفت منذ انتهاء الحروب الصليبية . ولكن ما جاء النصف الأخير من القرن الثامن عشر حتى بدأت الدولة تندهور لاضطراب داخلية من جهة ، وظهور جارات لها طامعات في ملكها من جهة أخرى . فالتفت الدولة الحربية أن انهزمت في ميادين القتال أمام أعدائها فضعف نفوذها الأدبي ولم تقو على كبح جماح الثائرين من رعاياها . وما جاء عام ١٨٣٢ حتى فقدت معظم بلاد البلقان وكريد والجزائر ومصر وسوريا وبلاد العرب . فلا غرابة إذن أن يحفظ التاريخ في سجلات سنة ١٨٣٢ مشروعات عربية تلي " بقرب زوال الخلافة العثمانية وانتقال أمرها الى يد من هو أقوى سلطانا وأشد بطشا ، وهو "محمد علي" .

والحقيقة أنه لو أراد محمد علي قلب حكومة الخلافة اذ ذاك لما تعذر عليه ذلك . ألم يكن له من سعة السلطان والقوة ما يرشح له لمنصب الخلافة فضلا عن مواهب ومحبة الشعب له ؟ ألم يكن هو الذي خلص المدن المقدسة من أيدي الوهابيين وفتح طريق الحج الى بيت الله حتى لهجت بذكره ألسنة المؤمنين في أنحاء العالم الاسلامي ؟ ألم يكن هو الحاكم المنتصر في دولة عربية واسعة النطاق تمتد من كريد الى الخليج الفارسي ومن جبال الطوروس الى أعالي النيل الأبيض ؟ ألم يكن صاحب الجيوش والأساطيل المنظمة الظاهرة ؟ ألم تقمع جيوشه ثورة الاغريق ثم استولت على سوريا وهزمت جيوش السلطان في أكثر من موقعة ؟ ثم زحفت كتائبه داخل الأناضول حتى وقفت عند "كوتاهية" ومنها هددت القسطنطينية مقر الخلافة نفسها .

(١) هذه المقالة نشرها المؤلف في مجلة "المقتطف" عدد نوفمبر سنة ١٩٢٣

ولكننا على الرغم من كل هذا نخطئ كثيرا ونركب متن الشطط في تصوير سياسة محمد على اذا عزونا اليه ارادة اتزاع الخلافة من العثمانيين . فمثل هذا الأمل لم يدخل في حدود منهجه السياسي العملي . لقد كان لمحمد على من النظر السياسي الصائب ما جعله يحافظ على علاقته الرسمية بالدولة العثمانية ضمانا لصيانة أملاكه الواسعة التي فتحها والتي لم تكن في الحقيقة الاجزاء من الدولة العثمانية التي ما فتئت الدول تعلن لزوم حفظ كيائها واستقلالها . لقد انتفع محمد على أيضا انتفاع من مركزه داخل الدولة اذ أخذ يواصل سياسة الفتح والاستعمار لمصلحته الخاصة تحت ستار من الاخلاص والولاء للسلطان .

ان محمد على لم ينس قط منشأه وما هو مدين به للسلطان الذي منه استمد حقوقه وقوته . ولم يجهل قط مبلغ تملك الأتراك بأسرة آل عثمان على عرش الخلافة اذ مهما يكن من شأن الأتراك في منازعاتهم وخلع سلاطينهم وتصيبهم فن المحقق أنهم لم يحاولوا يوما تغيير الأسرة الحاكمة .

كل هذه الاعتبارات جعلت محمد على يضع حدا لمقاصده وتصميماته فلم يقذف بنفسه في مشروع عالمي كالخلافة تحكمه التقاليد التاريخية قبل كل شيء . ولم يكن نصيبه من الارث التاريخي حينذاك شيئا مذكورا . واننا اذا تتبعنا خطواته واسترشدنا بخطته التي سار على منهاجها تبين لنا أن الغرض الذي كان يعمل له هو تثبيت أقدامه وأسرته من بعده في حكم مصر وما يتبعها من الأراضي على أساس معاهدة دولية صريحة . وأنه كان كبير الأمل متى بلغ هذه الأمنية أن يبعد الدولة العثمانية من قوته ونفوذه واستنارته خير نصير لها وللأمم الشرقية الاسلامية بصفة عامة .

ان البحث الدقيق فيما كتب عن محمد على من مصادر أصلية لم يداننا على أنه طمح يوما الى انشاء خلافة جديدة . ولقد أرادت الحكومة الانجليزية أن تستوثق من نياته نحو الخلافة فطلبت الى معتمدها في مصر الكولونيل كامبل سنة ١٨٣٢ — ١٨٣٩ أن ينقب في سجلات القنصلية رجاء العثور على ما يثبت إدانة محمد على فبحث ولكن على غير جدوى وكتب ينفي الخبر نفيا باتا .

(سجلات وزارة الخارجية الانجليزية من "كامبل" الى "المارستون"
أكتوبر سنة ١٨٣٨ "مري")

وكل ما في الأمر أنه في أثناء أزمة سنة ١٨٣٢ — ١٨٣٣ لما نشبت الحرب الشامية الأولى بين محمد على والسلطان محمود الثاني تبادل الطرفان قرارات تدل على شدة التحامل والتسرع ولا يمكن أن يؤبه لها لأنها صدرت في أحوال استثنائية مؤقتة . من ذلك أن السلطان أصدر قرارا بعزل محمد على وابنه ابراهيم وطردهما خارج القانون وهدر دمهما فأجاب محمد على على ذلك بأن أمر شريف مكة باصدار فتوى دينية ضد الخليفة الأعظم على نسق ما كان يجري في أوروبا في العصور الوسطى بين الملوك والبابوات . واقصد بدا لمحمد على حينذاك أن يظهر في مصر بمظهر المستقل وبلغ به السخط على الباب العالي أن صرح لبعض ممثلي الدول أنه يود خلع السلطان واجلاس ابنه الصغير (ابن السلطان) على عرش الخلافة فيكون هو صاحب الوصاية والقوة المحركة للحليفة

القاصر . وهذا منتهى ما وصل اليه تطرف مجد على الفكرى أثناء الأزمة العصبية التى هزت عرش الخلافة هذا .

ولو كان مجد على يطمع حقا فى الخلافة لانتهاز فرصة انتصاراته الحاسمة ولأمر جيوشه بالزحف على القسطنطينية من غير تردد ، وما كان أصلحها فرصة له فان انجلترا وفرنسا كانتا تساعدانه بلا شك ضد أية حركة عداوية من جانب روسيا أو النمسا أوهما معا .

ولكن مجد على لم يتحرك ضد القسطنطينية بل أرسل أوامره الى ابنه ابراهيم بالوقوف عند "كوتاهية" حتى تجاب مطالبه التى قصرها على حكم سوريا واطنه عدا الأقاليم التى كانت فى يده قبل الحرب . وان كل ما بدا من مجد على أثناء هذه الأزمة من الحذر وضبط النفس والاعتدال لبرهانا قويا على سلامة نياته نحو الخلافة العثمانية .

*
* *

وهناك عامل آخر لابد من حسابه عند البحث فى هذا الموضوع وهو رأى دول أوروبا فيما لو تمكن مجد على من انتزاع الخلافة من يد العثمانيين . وليس هذا من العروض التاريخية التى لا يجوز البحث فيها ، فليس ثمة شك أن هذه المسألة طرحت فعلا على بساط البحث والمناقشة بين الدول عقب أزمة سنة ١٨٣٣ ، وكان الرأى الذى اتفقت عليه الدول اذ ذاك أنه يجب المحافظة على كيان الدولة العثمانية وخاصة فى أوروبا ضمانا للسلام والصفاء بين الدول .

غير أنه كان لكل دولة تبع أهوائها ومراميا تفسير خاص لهذا المبدأ . فالروسيا مثلا كانت تريد أن تبقى الدولة كما كانت ضعيفة تحت رحمة القيصر ورهن ارادته . وما كانت الروسية لتعصد عنصرا ناهضا كحميد على الا اذا كانت مجهوداته مسلطة ضد الدولة خارج بحر مرمره . فقد كتب الكونت "نسلرود" رئيس حكومة روسيا فى ذلك الوقت الى المندوب الروسى فى القسطنطينية يقول : "يجب أن لا يصل مجد على الى القسطنطينية ويقلب نظام الحكم فيها . فتل هذا العمل لا يتفق مع مصالح حكومة القيصر وأغراضها . فان مجد على اذا وطد ملكه فى الاستانة كان منه حصن منيع وقوة لا يستهان بها أمام روسيا بدلا من حار ضعيف منهزم" . (البسفور والدرديل : ليريانوف ص ٢٩) .

أما فرنسا فكانت سياستها ذات وجهين فبينما نراها منجذبة نحو مجد على عاملة على رفع شأنه اذ هى من جهة أخرى تؤكد الباب العالى صدق ولائها القديم وتصميمها على الوقوف فى وجه روسيا ومنعها من تنفيذ أغراضها فى الدولة .

أما انجلترا فانها لم تكن تود أن ترى مجد على عقبه فى طريقها الى الهند أعنى طريق السويس وطريق القرات . ولكنها اذا خيرت بينه وبين روسيا فضلت مجد على فبعض الشراؤون من بعض . ولهذا السبب تضافرت مع فرنسا فى حمل السلطان على اجابة مطالب مجد على سنة ١٨٣٣

ولهذا السبب أيضا أدلى بالمرستون وزير خارجية إنجلترا لسفيره في القسطنطينية بتصريح مهم قال فيه : ” إذا اضطررنا يوما أن نختار أحد أمرين : إما استيلاء محمد على على القسطنطينية أو جعلها تحت نفوذ روسيا فلا يكون في وسعنا إلا أن نختار الأمر الأول .

(سجلات وزارة الخارجية : من بالمرستون)
الى ”نسبى“ ٦ ديسمبر سنة ١٨٣٣) .

- هذا تصريح نزل نزول الصاعقة على روسيا والنمسا تصريح لم يفسه الوزير الإنجليزي بمثله في جانب محمد على . وبلغ من خوف مترشح الوزير النمساوى أنه كتب على أثر ذلك يرجو بالمرستون أن يحفظ تصريحه في طي الكتمان خوفاً أن يصل الى علم الباشا فيشجعه على تجديد العداء للسلطان . وأراد الوزير الإنجليزي أن يوضح الأمر جليا للروسيا فكثف الى سفيره بطرسبورج يقول : ” ولو أنه لا يوافق الحكومة الروسية أن ترى محمد على على رأس الدولة العلية لأنها تخشى هيمته ونشاطه فإن إنجلترا ترى أنه خير لأوروبا ومصالحها أن يحكم الدولة حاكم قوى مستقل من أن يكون السلطان آلة في يد روسيا تحركها كيف شاءت “ .
- (من بالمرستون ٢٨ فبراير سنة ١٨٣٤)

ولما نشبت الحرب الشامية الثانية بين محمد على والسلطان سنة ١٨٣٩ صرح بالمرستون لسفير فرنسا في إنجلترا : ” بأنه كان يروم من صميم فؤاده أن يرى محمد على حتى في منصب الخلافة لو أن له من الخصال وحوله من التقاليد ما يضمن بقاء الدولة وتماسكها في المستقبل “ .

(مذكرات جيزوالجزء الرابع) ٥

أما النمسا فانها ارتبطت في سياستها مع روسيا واتفقتا على العمل معا ضد امتداد سلطان محمد على في أوروبا .

هذه خلاصة آراء الدولة العظمى بشأن محمد على والخلافة ، وكلها تؤيد ما ذهبنا اليه وهو في حين أنه كان من المستطاع أن يقلب محمد على حكومة الخلافة العثمانية ويلاق في سبيل ذلك تعضيد بعض الدول فانه كأمير مسلم عثماني صميم طاماً رأسه أمام سرير الخلافة العظمى فلم يمسها بسوء وظل الى النهاية يقدس مقام الخلافة ويعمل فقط على تثبيت حكمه وأسرته في مصر وما يتبعها من الأقاليم حتى يتحقق جل أمانيه بمعاهدة لندره سنة ١٨٤٠ وهي أساس استقلالنا اليوم أمام الدول .

ملحق (ج)

مشروع الجمعية الأمم في سنة ١٨٤٠^(١)

كانت دول أوروبا العظمى قد قررت سنة ١٨١٥ في مدينة فيينا أن يجتمع مندوبون من قبلها في مؤتمر غايته الاتفاق على الطرق التي تكفل بقاء السلم العام في أوروبا ، وقد عقد المؤتمر ولكنه لم يأت بالفرض المرجو منه لأن الدول اقتصرت على تطبيق المبدأ من جهة واحدة ، ذلك أنها اهتمت في المؤتمر الأوربي الأول الذي عقدته بشؤون غيرها من الأمم وعملت عن نفسها وأغلاطها فتركها من غير قيد ولا شرط زاعمة أن الثورات الداخلية وحدها هي التي يخشى منها على بقاء السلم ونسيت أو تناست أن المطامع الفردية إذا تسلطت على إحدى الدول العظمى كانت مدعاة إلى نشوب الحرب لا محالة .

وهناك أمران ساعدا على فشل المؤتمر الأوربي : (الأول) قيام إنجلترا ضد دول أوروبا المستبدة ناصرة للممالك الصغيرة وقائلة بعدم التصدي لها في شؤونها الداخلية ، (الثاني) سعى كل من الدول العظمى في أغراضها الخاصة بها من غير اكتراث لقانون الحقوق الشرعية ولا مراعاة لتخوم الممالك التي قررها مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ فقد حدث أن تعرضت روسيا لشؤون الدولة العثمانية بين سنة ١٨٢٨ — ١٨٣٣ وكادت تقضى على استقلال تركيا في أوروبا ، وتعرضت النمسا لشؤون إيطاليا وتعرضت فرنسا وإنجلترا لشؤون هولندا حتى باتت الحرب في كل حادثة من الحوادث المذكورة على قاب قوسين و باتت فكرة السلام العام أملا مضيقا ونسبا منسيا .

كان من جراء هذه الحوادث وأمثالها أن علم سواس أوروبا الذين كانوا يتوقون إلى السلم أن الضمان الحقيقي للسلام العام إنما هو وضع حد لمطامع أية دولة من الدول العظمى نفسها تظهر ميلا إلى التعدي وذلك باتفاق باقي زملائها عليها لافي مراقبة الدول الصغيرة وحراسها ، ولو وجد مؤتمر على هذه القاعدة لعمر طويلا في أوروبا .

وليس في التاريخ ذكر لجمعية الأمم هذه وإنما توجد مستندات تاريخية تؤيد محاولة بعض الساسة تأليف جمعية للأمم في أوروبا سنة ١٨٤٠ فقد تولدت هذه الفكرة في فيينا والفضل في ارازها يرجع إلى رجلين : (الأول) "اللورد بوفيل" (السير فردريك لام) سفير بريطانيا العظمى في فيينا ، (الثاني) البرنس مترنخ رئيس حكومة النمسا وصاحب المبادئ الرجعية المعروفة . وكان ذلك في أغسطس سنة ١٨٤٠ أيام أن عكرت المسألة المصرية صفوا أوروبا وكادت فرنسا تشعل الحرب من أجل محمد علي .

ويغلب على الظن أن الأوراق التاريخية التي نحن بصدددها لم يسبق نشرها فإن المستر "ألين فيلبس" لم يشر في كتابه الشهير "اتحاد أوروبا" بكلمة ما إلى هذه الخطوة الهامة

(١) نشرها المؤلف في مجلة "المقتطف" في عدد أبريل سنة ١٩١٩

في سبيل تكوين جمعية الأمم والأوراق المشار إليها تبنى عن مشروع تكوين عصبة أوربية دفاعية من الأربع أو الخمس الدول العظمى التي أخذت على عاتقها اصلاح ذات البين بين الدول والوقوف أمام أية دولة سواء أكانت من أعضاء الجمعية أم خارجة عنها تهدد السلم العام إما بالمظاهرات أو بالحرب الفعلية . ومقاومة الجمعية لهذه الدولة المعتدية إما أن تكون بواسطة الاحتجاج أو باستعمال القوة لو قضت الضرورة بذلك .

وتمتاز هذه الجمعية عن الجمعيات التي ألفت قبلها لتأييد السلم العام بثلاث نقط : (أولها) وأهمها أن المشروع يقضى صراحة بوجوب العمل ضد أية دولة من الدول العظمى تسعى في تهديد السلم العام ، (ثانيا) أن المشروع لا يقضى بتكوين جمعية دائمة لمندوبى الدول ، إنما يجتمع النواب بناء على دعوة ترسلها إحدى الدول أو في حالة ما إذا أصبح السلم في أوروبا مهددا في نظر الجميع . (ثالث) أن الدول في هذه المرة كانت مدفوعة بعامل الاخلاص لأجل المحافظة على السلم العام لاسعيا وراء مصلحة الملوك بل وراء مصلحة الشعوب أيضا ودوام سعادتها .

ويلاحظ أن عدد الممالك التي تتألف منها الجمعية لم يحدد في المشروع وذلك لعدم وثوق الدول بإمكان انضمام فرنسا اليهن . على أن المادة السادسة من المشروع تقضى بقبول أية دولة أوربية في الجمعية بشرط أن تحفظ الدول العظمى لنفسها حق دعوة من تريد أن تشاركها من الحكومات في جلساتها . كذلك يلاحظ مطابقة روح المشروع لأفكار أكبر القائلين بتأييد السلام العام . فقد قال المسيو "نوبل" صاحب الجائزة المعروفة : "إذا عاهدت الدول نفسها بأن تتخذ ضد أول معتد من الأمم استحال وقوع الحرب وتعذر على أشد الحكومات عنادا سلوك أى طريق سوى السكون أو التحكيم" . وذكر السير فردريك بلك : "أن المنازعات على التفوق في العالم لا يفصل فيها بالبراهين والحجج المنطقية ، وليس هناك الا علاج واحد مقيد وهو وجود عصبة تعمل على تنفيذ مبدأ السلام العام" .

وهالك نص المشروع الذى وضعه سفير بريطانيا في فيينا بالاتفاق مع البرنس مترنخ وهو (١) :

المادة الأولى

تعهد الدول الأربع . . . كل على حدة وبالتضامن بأن لا تعتمد الى استعمال القوة ضد أى حكومة أوربية من غير أخذ رأى الدول الأخرى الموقعة على هذه المعاهدة أولا حتى يمكن أن تنظر الدول في رفع غلاقتها وانصافها بالطرق السلمية .

ملاحظة — وافق البرنس مترنخ على هذه المادة معتبرا أنها أساس المشروع كله .

(١) من سجلات وزارة الخارجية (النسا) ، شؤون خارجية : من اللورد "بوفيل" الى اللورد "الميرستون" وزير خارجية إنجلترا في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٣٠ "سرى" .

المادة الثانية

إذا قدم طلب مثل هذا تتعهد الدول بالاجتماع في المدينة التي تعينها الدولة التي طلبت الاجتماع للاتفاق معا على الطرق التي تكفل منع الحروب ومتى درست الدول حقائق الموضوع تسرع الى ازالة بواعث الحرب باستخدام نفوذها الأدبي لحماية الدول المهددة أولتعيين التعويضات اللازمة حسب ظروف القضية .

ملاحظة — هنا اقترح البرنس مترنخ أن تعين المدينة التي يجتمع فيها ، فكان جواب اللورد بوفيل أنه قد تمضى سنة في مفاوضات عديمة الجدوى بشأن ذلك وأن اللازم أن تعين المكان الدولة الطالبة للاجتماع فهي أعرف بالمكان الذي يوافقها ، وأخيرا اقترح البرنس مترنخ أن يكون الاجتماع في عاصمة الحكومة التي طابته . ومع ذلك فيترك للتوثير حرية الانتقال الى المكان الذي يعتبره أكثر موافقة .

المادة الثالثة

إذا أصرت دولة مهاجمة على العدوان بالرغم من مساعي الدول الأخرى وفضلت استعمال القوة فللدول حيثئذ في هذه الحالة فقط دون غيرها أن تأخذ التدابير اللازمة للدفاع المشترك وفي هذه الحالة يعتبر الهجوم ضد أى دولة كأنه هجوم ضد الجميع .

ملاحظة — وافق البرنس مترنخ على هذه المادة .

المادة الرابعة

لكي لا يكون هناك أدنى ريب في نيات الدول الحقيقية ازاء مشروع السلام العام تعلن الدول أنه إذا هددت السلام لإحدى الدول الموقعة على هذا فان الدول الأخرى تقوم بما فرض عليها كما هو مبين في المواد السابقة وتعمل كما لو كانت هذه الدولة لاعلاقة لها بالدول الأخرى ولا بهذه المعاهدة .

ملاحظة — وافق البرنس مترنخ على هذه المادة .

المادة الخامسة

إذا لم يقدم للدول أى طلب ولكن اشتهر لدى الجميع أن السلام العام في خطر فالدول الموقعة على هذا تحفظ لنفسها حق الاجتماع في عاصمة أى حكومة من بينها لاتخاذ التدابير والطرق اللازمة للحفاظ على السلام العام .

ملاحظة — وافق البرنس مترنخ على هذه المادة .

المادة السادسة

لما كانت رغبة الدول العظمى الأربع . . . أن تتمتع أوروبا بمثل هذه الضمانات التي أخذتها الدول على نفسها فقد اتفقت الدول على إرسال هذه المعاهدة الى الحكومات الأخرى داعية اياها الى الانضمام اليها بشرط أن يبقى حق المذاكرة والفصل حسب نص هذه المعاهدة في أيدي الدول الواضعة للمعاهدة .

ملاحظة — صادق البرنس على هذه المادة ولكنه ذكر أنه يفضل الإشارة الى معاهدة "اكس لا شابل" التي تقضي بأن يشترك في المذاكرة الحكومات صاحبات المصالح في المسألة المعروضة ، ولكن من رأى اللورد بوفيل أن الأوفق عدم السماح بذلك لأنه لا بد أن يكون هناك دولة من الدول العظمى لها مصالح في كل مسألة معروضة فهل يسمح لها بأن تكون حكا في قضية تخصها ، هذه مسألة معضلة ، وهناك معضلة أخرى وهي كيف يوفق بين فكرة دعوة حكومات أوروبا للانضمام الى هذه المعاهدة وفي الوقت نفسه لا يسمح لها بالاشتراك فيما يقرره المؤتمر بشأن مصالحها الخاصة ، ومع ذلك فالمشروع يكون عديم الفائدة من غير اعطاء هذا الحق للحكومات .

* * *

لم يقبل اللورد بالمستون وزير خارجية إنجلترا وقتئذ المداولة بشأن هذا المشروع لأن الأزمة السياسية التي هددت السلم العام في أوروبا كانت قد زالت بسقوط حكومة تيير في فرنسا في أكتوبر سنة ١٨٤٠

ملحق (د) أهم مصادر الكتاب

مصادر أصلية

- ١ — سجلات وزارة الخارجية بلندنه .
- ٢ — مكتبة المتحف البريطاني (المخطوطات) .
- ٣ — الأوراق البرلمانية .
- ٤ — مجانب الآثار : في أربعة أجزاء تأليف الشيخ عبد الرحمن الجبري .
- ٥ — سوريا ومصر : تأليف حنا باركر معتمد إنجلترا في مصر سنة ١٨٢٦ — ١٨٣٢ (انجليزية) .
- ٦ — نظرة عامة في أحوال مصر : في جزئين لكلوت بك (فرنسي) .
- ٧ — تاريخ محمد علي : تأليف مورييه في أربعة أجزاء (فرنسي) .
- ٨ — مصر ومحمد علي : تأليف "سنت جون" في جزئين (انجليزية) .
- ٩ — مذكرات نابليون : تأليف "الكونت لاكاس" (فرنسي) .
- ١٠ — مصر في سنة ١٨٣٧ و ١٨٣٨ : تأليف "توماس واجهورن" (انجليزية) .
- ١١ — مذكرات جيزو : تأليف "جيزو" وزير فرنسا (فرنسي) .
- ١٢ — تاريخ حياة مترنج : بنفسه (انجليزية) .
- ١٣ — الحرب في الشام : تأليف "شارلس نابيير" في جزئين (انجليزية) .
- ١٤ — تاريخ حياة بالمرستون : تأليف "هنري بلور" في ثلاثة أجزاء (انجليزية) .
- ١٥ — مجموعة هانسارد : للخطابات البرلمانية (انجليزية) .
- ١٦ — مذكرات جوفل : تأليف "هنري جوفل" (انجليزية) .
- ١٧ — خطابات الملكة فكتوريا : سنة ١٨٣٧ — ١٨٦١ (انجليزية) .
- ١٨ — الثورة الفرنسية : تأليف "تيير" (فرنسي) .
- ١٩ — نابليون بونابرت في مصر : تأليف "لاكروا" (فرنسي) .

مصادر ثانوية

- ٢٠ — تاريخ أوروبا السياسي : تأليف "ديدور" جزئين (فرنسي) .
- ٢١ — المسألة الشرقية : تأليف "دريولت" (فرنسي) .
- ٢٢ — مسألة مصر : تأليف "ده فرنسيه" (فرنسي) .

- ٢٣ — البسفور والدردنيل : تأليف "غر يانوف" (فرنسى) .
 - ٢٤ — حقائق الأخبار عن دول البحار : تأليف "اسماعيل باشا سرهنك" .
 - ٢٥ — الكافي : تأليف "شارو بيم بك" .
 - ٢٦ — تاريخ مصر الحديث : تأليف "جورجى زيدان" .
 - ٢٧ — الممالك : تأليف "السيروليم ميور" .
 - ٢٨ — تاريخ أوروبا منذ سنة ١٨١٥ : تأليف "هازن" (انجليزى) .
 - ٢٩ — انجلترا وأسرة الأورليان : تأليف "هول" (انجلترا) .
 - ٣٠ — التاريخ العام : تأليف "لافيس" (فرنسى) .
 - ٣١ — جورج كاتنج : تأليف "تاميرلى" (انجليزى) .
 - ٣٢ — مذكرات عن محمد على : تأليف "السير شاولس مرى" (انجليزى) .
 - ٣٣ — مجموعه القوانين : تأليف "جلاد" (فرنسى) .
 - ٣٤ — تاريخ حياة اللورد كلارندون : تأليف "السير هربارت مكسويل" (انجليزى) .
 - ٣٥ — أوروبا فى القرن التاسع عشر : تأليف "أليسن فيلبس" .
 - ٣٦ — تقدم دول أوروبا : تأليف "أليس فيلبس" .
 - ٣٧ — تاريخ مصر فى حكم محمد على : تأليف "مجن" (فرنسى) .
 - ٣٨ — مصر من سنة ١٧٩٨ — ١٩٠٠ : تأليف "لويس برهيه" (فرنسى) .
 - ٣٩ — انجلترا والحملة الفرنسية على مصر : فى مجلدين تأليف "شارل رو" .
- ملاحظة — هذه أهم ما نذكره من مراجع الكتاب الأصلية وقد ظهر أخيراً كتب قيمة
باللغات العربية والانجليزية والفرنسية فى هذا الموضوع .

ملحق (هـ)

أسماء أهم الأعلام الأوربية الواردة في الكتاب

الفرنسيون

- بليار Belliard بليار أحد قواد الحملة الفرنسية بمصر .
- بوالكت ... Bois-le-Comte مندوب فرنسي بالقاهرة سنة ١٨٣٢
- بروى Brueys قائد أسطول الحملة الفرنسية .
- كلوت بك Clot Bey دكتور في خدمة محمد علي ومنشئ مدرسة الطب .
- كشليه Cochlet معتمد فرنسا بالقاهرة .
- سريزي Cerisy من منشئ الأسطول المصري في عهد محمد علي .
- ديزيه Désaix أحد قواد الحملة .
- جيزو Guizot سفير فرنسا بلندره مارس سنة ١٨٤٠ ثم وزير خارجية فرنسا أكتوبر سنة ١٨٤٠
- كليز Kléber القائد العام للحملة بعد عودة نابليون .
- لالند Lalande قائد أسطول البحر الأبيض المتوسط سنة ١٨٣٩
- لينتز Leibnitz فيلسوف ألماني .
- لوى فيليب ... Louis Philippe ملك فرنسا سنة ١٨٣٠ — ١٨٤٨
- مجالون Magallon ممثل الحكومة الفرنسية باسكندرية قبل الحملة .
- ميزون Maison قائد الحملة الفرنسية بالامورة سنة ١٨٢٧
- مينو Menou القائد العام للحملة بعد قتل كليز .
- منج Monge رئيس البعثة الفرنسية العلمية .
- ري Rigny أمير البحر في واقعة نوارين .
- روسين Roussin سفير فرنسا بالقسطنطينية .
- سبستاني Sebastiani سفير فرنسا بلندره لغاية فبراير سنة ١٨٤٠

- سيڤ (سليان باشا) Sèves... .. منشى* الجيش المصرى فى عهد محمد على .
- سولت Soult... .. رئيس وزراء فرنسا لعاية فبراير سنة ١٨٤٠
- تاليرند Talleyrand أحد أعضاء حكومة الادارة بهرنا .
- تيير Thiers رئيس الوزارة من فبراير سنة ١٨٤٠ الى أكتوبر سنة ١٨٤٠
- فان Varennes معتمد بالقسطنطينية

البريطانيون

- بوفيل Beauvale سفير بفيينا .
- بورنج Bowring عضو فى البرلمان ومندوب لمصر سنة ١٧٣٧
- بلور Bulwer سكرتير السفارة بالقسطنطينية ثم فى باريس .
- كاننج Canning وزير الخارجية ورئيس الوزارة سنة ١٨٢٧
- كامبل Campbell معتمد بالقاهرة .
- كدرنجتون Codrington أمير البحر فى موقعة نوارين .
- فانشو Fanshaw مندوب لىفاوض محمد على سنة ١٨٤٠
- فريزر Fraser قائد الحملة الإنجليزية على مصر سنة ١٨٠٧
- جرانفيل Granville سفير بباريس .
- هولند Holland أحد أعضاء الوزارة .
- هدجس Hodges معتمد إنجلترا بالقاهرة بعد كامبل .
- كيث Keith قائد أسطول البحر الأبيض المتوسط سنة ١٨٠١
- مندفيل Mandeville... .. معتمد بالقسطنطينية .
- ملبورن Melbourne... .. رئيس الوزارة .
- ناپير Napier ضابط فى الأسطول .
- بالمرستون Palmerston وزير الخارجية .
- بونسنى Ponsonby سفير بالقسطنطينية من سنة ١٨٣٣

- استيفورد Stopford القائد العام لحملة الخلفاء سنة ١٨٤٠
 سدنى سميث Sidney Smith قائد بحرى أمام عكا سنة ١٨٩٩
 واجهورن Waghorn مندوب شركة الهند الشرقية الانجليزية .
 واكر Walker ضابط بالأسطول العثمانى .
 وود Wood موظف بريطانى .

الروسيون .

- بوتنف Boutenieff سفير بالقسطنطينية .
 برنوف Brunnow مفوض بلندره سنة ١٨٤٠
 ديبتش Diebitch... ... القائد فى الحرب الروسية التركية سنة ١٨٢٩
 هيدن Heyden أمير البحر فى واقعة نوارين .
 مدم Medem ممثل الحكومة بالقاهرة .
 مورافيف Muravieff مندوب خاص لتركيا ومصر سنة ١٨٣٢
 نسلرود Nesselrode رئيس الحكومة .
 اولوف Orloff مفوض بالقسطنطينية سنة ١٩٣٣

النمسيويون

- لورين Laurin ممثل الحكومة النمساوية بمصر .
 نيومن Nieumann مفوض بلندره سنة ١٨٤٠
 مترنخ Metternich رئيس الحكومة .
 بروكش Prokesch مندوب بمصر سنة ١٨٣٣
 استورمر Stürmer... ... سفير بالقسطنطينية .

البروسيون

- بيلوف Bülow مفوض بلندره سنة ١٨٤٠
 كونيجزمر كoenigsmark سفير بالقسطنطينية .
 ملتكه Moltke قائد بالجيش العثمانى .

اليونانيون

كابودسترياس Capo distrias وزير خارجية فيصر روسيا ورئيس حكومة
اليونان سنة ١٨٣٠

هتريا فليكي Hetairia Philike جمعية الاخوان الاغريقية .

ابسلنتى	Ipsilanti... ..	
مافروكرداتوس	Maurocordatos	زعماء الثورة .
كالكوترونس	Colcotronis ...	
كناريس	Canaris	قواد في البحر .
ميوليس	Miaoulis	
الكلفت	Klephtes... ..	عصابات الجبلين .

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

